تاج التراجم

بين المطبوع والمخطوط

القسم الأول

محمد خير رمضان يوسف

مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض

مقدمة

تاج التراجم لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) من أوائل كتب التراجم التي طبعت - إن لم يكن أولها - فقد صدر في «ليبزك» سنة ١٢٧٩هـ ، أي قبل أكثر من مائة وثلاثين عاماً .. وقد تضمنت ملحوظات باللغة الألمانية لغوستاف فلوجل .. ولم أر هذه الطبعة .

ثم طبعته مكتبة المثنى ببغداد - بدون تحقيق - عام ١٣٨٢هـ ، ويقع في ١٣٤ص مع الفهارس . وذكر ناشره أنه رجع في طبعته إلى ثلاث نسخ خطية منه ، وإلى طبعة المستشرق فلوجل .. إلا أنه لاتوجد سوى خمسة هوامش في الكتاب كله !!

وصورته عن طبعة بغداد مكتبة سعيد كمبني في كراتشي ، الذي صدر عام ١٤٠١هـ ، ويقع في ١٣٠ص.

وإذا كانت طبعة بغداد اعتمدت على النسخة التي أخرجها المستشرق فلوجل ، بالإضافة إلى نسخ خطية أخرى ، فهذا يعني أن التثبت من المعلومات الواردة في الكتاب ، والاستدراك على مافات المستشرق ... وارد .

والمهم في الأمر أن المقارنة في هذا البحث هي بين النسخة الأصلية - مع نسخ مخطوطة أخرى - وبين طبعة بغداد .. التي لاتجد لها أثراً الآن كذلك .. لنفادها .

هدف البحث :

وكان الدافع وراء إخراج هذا البحث عدة أمور ..

(١) فقد أنهيت تحقيق الكتاب المذكور - ولله الحمد والمنة - بالاعتماد على خمس نسخ مخطوطة ، من بينها النسخة الأصلية بقلم المؤلف نفسه .. بعد تنقيحات وزيادات من المؤلف في النشرة الثانية للكتاب .. لكنني لم أثبت الاختلافات بين النسخ في الكتاب المحقق إلا نادراً ، نظراً لوجود الأصل الذي يقطع دابر كل خلاف بينها .. ولكني أثبتها جميعاً في المسودة حتى أصل إلى النص الصحيح المحقق الكامل .. نظراً لأن نسخة المؤلف رديئة الخط ، وقد تداخلت فيها الكلمات والجمل والتراجم نفسها بعد عودة المؤلف إليها للمرة الثانية .. وقد قدمت للكتاب مقدمة طويلة تحدثت فيها بالتفصيل عن نسخة المؤلف والنسخ المخطوطة الأخرى .. وأوردت ماتبدّى لي من ملاحظات .. فلا حاجة للتكرار هنا .

أقول : إن الدافع الأول وراء هذا البحث هو إثبات الفارق بين الكتاب المطبوع وبين النص الصحيح كما ورد في الأصل ، وبيان ما أصاب الكتاب من تشويه .. وبقي متداولاً هكذا طوال السنوات الماضية . وبما أنني لم أثبت هذه الفوارق في الكتاب المحقق ، ولم أشر إلى الأخطاء الواردة في الكتاب المطبوع ، وذلك لأن المهم هو إثبات النص الصحيح كما ورد في الأصل ، ولأن إثبات هذه الفوارق سيضاعف من حجم الكتاب دون فائدة تذكر .. لهذا أحببت إفراده في بحث خاص هنا لما ذكرت !

(٢) الأمر الثاني هو التذكير بأن هذا الكتاب ماهو إلا مثال لكتب تراثية عديدة غير محققة ، منتشرة في المكتبات التجارية وغير التجارية يعتمد عليها في بحوث علمية .. بينما ترى الأخطاء مستشرية فيها .. كما في هذا الكتاب .

ومما يؤسف له حقاً أن يكتب الانتشار لكتب غير محققة - نظراً لوجودها بكثرة ، ولرخص أسعارها - بينما المحقق من الكتاب نفسه لا يلاقي هذا الرواج ، بل لا تكاد تجده أحياناً في الأسواق . وأضرب مثالاً على ذلك «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير الدمشقي ، الذي تم تحقيقه منذ أكثر من عشرين سنة ، وصدر في القاهرة في ثمانية مجلدات ، ولا تجده في المكتبات ، بل لم يسمع به كثير من الباحثين .. أما التفسير غير المحقق ، فلا تكاد تخلو منه مكتبة !

ومما يضاعف هذا الأسف أنك لا تجد مكتبة تقبل نشر كتاب محقق إذا كان له مثيل غير محقق يباع في المكتبات .. بحجة أنه متوافر وبرخص !!

إنها مشكلة حقاً .. ومشكلة كبيرة .

(٣) الأمر الثالث هو الاستجابة لرغبة رئيس التحرير يحيى محمود ساعاتي الذي كان يود إثبات الفارق بين النص الأصلي والكتاب المطبوع ، حتى يتضح التشويه الذي أصابه .. وبضدها تتميز الأشياء .

وبما أنني لم أثبت ذلك في الكتاب المحقق - لقناعة شخصية ذكرتها فيما سبق - فقد آثرت أن ينشر في بحث مستقل في مجلة «عالم الكتب» لتتحقق منه الفائدة المرجوة بإذن الله ..

(٤) وأخيراً وعلى صفحات هذه المجلة المتخصصة أذكِّر بما قلته في مقدمة الكتاب .. وهو أن المؤلف من حفاظ الحديث ، وكان من الأذكياء الذين يشار إليهم بالبنان ، وإليه انتهت رئاسة المذهب الحنفي في عصره . وقد أوردت قائمة بمؤلفاته بلغت مائة وستة عشر كتاباً .. إلا أنه لم يطبع من مجموع هذه الكتب سوى ستة فقط ، وقدمت رسالة جامعية واحدة في تحقيق كتاب له .

أفلا يستحق هذا العالم الجليل لفتة من طلاب العلم والباحثين في مراكزهم المختلفة لإحياء تراثه واستخراج مكنون علمه ؟

اللهم قيِّض لأهل العلم من يهتم بهم ويعرف قدرهم !

* * *

منهج المقارنة (المقابلة) :

الكتاب المطبوع يقع في (٩٣) ص فقط - دون الفهارس - .

وفي هذه الصفحات القليلة يكمن كمٌّ هائل من الأخطاء .. التي أخذت فيه كل صفحة سبعة أخطاء - نسبياً - .

ولا أدري كيف يطمئن القارئ إلى هذا الكتاب الذي لا يدري في أية كلمة أو في أية جملة أو في أي سطر يكمن الخطأ ؟ ولا يدري هل العبارة التي نقلها أو التي اعتمد عليها صحيحة أم لا ؟ !

ومما يلاحظ في الكتاب المطبوع ورود كلمات كثيرة حسب الإملاء القديم الذي انتهى أمره منذ زمن .. فلا أدري كيف رضي الناشر أو المصحح إثباتها ؟

وهذا نموذج لما ذكرت ، والتي لم أثبتها وأمثالها في هذا البحث :

ثلث (أي ثلاث) ، وهكذا : ثلثين (ثلاثين) ، ومسئلة (بدل مسألة) ، الوقايع ، رياسة ، شايع ، أبو القسم (أبو القاسم) ، اللولوي ، (اللؤلؤي) ، وأحياناً : بخارا (بخارى) ، والصلوة (الصلاة) ، وحيوة (حياة) ، ومعوية (معاوية) ، وإسمعيل (إسماعيل) ... الخ .

وأذكر هنا أنني لم أهتم بمقارنة النسخ إلا إذا كان هناك تعارض بين الأصل والمطبوع .. عند ذلك أورد الخلافات بين النسخ الخمس . أما المقارنة بين النسخ الأخرى في خلافاتها عندما لا يكون هناك تعارض بين الأصل والمطبوع فلم أبه بها .

وإذا اختلفت النسخ ولم يكن مافي الأصل واضحاً أو أنه عرف وجه الخطأ في الأصل - وهو نادر - فلم أتحقق في الأمر هنا ولم أذكر وجهه الصحيح .. لأن هذا الأمر توليته في الكتاب عند تحقيقه .

* * *

نتيجة البحث :

وتتلخص نتائج المقارنة بين الكتاب المطبوع والنسخة المخطوطة الأصلية بقلم مؤلفه فيما يلي :

أ - لم تخل صفحة واحدة من الكتاب المطبوع من أخطاء ، من أوله حتى آخره . وقد توزعت هذه الأخطاء في أكثر من خمسمائة وخمسين موضعاً .. تتراوح بين أخطاء في الأسماء والكنى والألقاب ، زيادة كلمات أو جمل لم ترد في الأصل ، تصحيفات ، أخطاء في سنوات الميلاد والوفاة ، سقط في مواضع كثيرة ، أخطاء نحوية وإملائية ، تقديم وتأخير كلمات وجمل ، تداخل تراجم في تراجم أخرى ، التشويه وقلب المعاني .

كما يتفاوت حجم هذه الأخطاء من حرف ، إلى كلمة ، أو جملة ، أو جمل ، إلى صفحة كاملة .

ب - يضاف إلى ماسبق عدم ورود سبعين ترجمة في الكتاب المطبوع ، إضافة إلى عشرة أسماء في الكنى والأنساب .. وقد أوردت ذلك كله في هذه المقارنة .

* * *

النسخ المخطوطة :

وأذكر هنا باختصار رموز النسخ وبعض بياناتها ولمن يريد التفصيل الرجوع إلى مقدمة الكتاب المحقق .

النسخة (أ) :

وهي نسخة المؤلف التي كتبها بخط يده . تقع في ٦٦ورقة ، في كل وجه ١٣سطراً ماعدا الإضافات الكثيرة . كتبت بخط معتاد . محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (٧٨ تاريخ) .

النسخة (ب) :

٥١ ورقة ، في كل وجه ١٧ سطراً ، خطها نسخ . وهي النسخة التي كتبت في عصر المؤلف حيث نسخت عام ٨٦٦هـ . محفوظة في مكتبة تشستربتي رقم (٣٥٧٢) .

النسخة (ج) :

٥١ ورقة ، ١٩ سطراً في كل وجه ، كتبت بخط فارسي جميل ، نسخت عام ١٠٠٩هـ . محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (٧٤ تاريخ) .

النسخة (د) :

٣٥ ورقة ، ٢٣ سطراً في كل وجه ، كتبت بخط نسخ جميل معتنى به ، نسخت عام ١٠١٥هـ . محفوظة في مكتبة خدابخش رقم (٣٠٠١) .

النسخة (و) :

٥٦ ورقة ، ٢٣ سطراً في كل وجه ، ماعدا الأوراق الثلاث عشرة الأولى ، ففي كل وجه منها ١٧ سطراً . خطها نسخ حسن ، كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً . وهي ضمن مجموعة فيها ١٣ رسالة برقم (١٤٣٤) في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض .

* * *

المقارنة :

عنوان الكتاب في المطبوع : «تاج التراجم في طبقات الحنفية» .

أما مخطوطة الأصل فلها غلافان كلاهما ليس بخط المؤلف . الأول كتب عليه : «تاج التراجم طبقات الحنفية » ، وعلى الثاني : «تاج التراجم » فقط . وعلى غلاف النسخة (ب) : «تاج التراجم » . وهو بدون غلاف في (جـ) . وعنوانه في (د) : «تذكرة العلماء

الحنفية مصنفي الكتب الدينية » ، وفي أعلى الزاوية اليمنى من الغلاف : «كتاب تراجم بعض الحنفية » . وعلى غلاف نسخة (و) التي تحوي مجموعة من الرسائل : «تراجم الأئمة الحنفية» .

وأرى أن المعتمد هو العنوان الوارد على نسخة (ب) التي كتبت في عصر المؤلف ، مادام عنوان الأصل يعتبر مفقوداً . وقد حققت ذلك بالتفصيل في مقدمة الكتاب .

في مقدمة المؤلف وردت عبارة ثناء على المقريزي في قوله : «إمام العارفين ، وبقية الحفاظ العارفين» .

وهي كذلك في الأصل فقط ، أما في سائر النسخ ومنها المطبوع فهي : «إمام المؤرخين ، وبقية الحفاظ العارفين» . وهذا الأخير أكثر دلالة وأنسق عبارة .

ص٣ من المقدمة : من يسمى به منهم . وفي (ب) : من تسمى منهم ، وفي (د) : من سمي لي ، وفي سائر النسخ ومنها الأصل : من تسمَّى به منهم .

ص٣ الترجمة الأولى : إبراهيم بن سليمان الحموي المنطقي .

وهكذا وردت في سائر النسخ ، ماعدا الأصل و(د) حيث ظهر بشكل واضح «المِنْطيقي» . وورد هذا الخلاف في مصادر أخرى من ترجمته .

ص٣ : منطقياً . وهكذا في سائر النسخ ، وفي الأصل : منْطيقياً .

وفي آخر الترجمة الأولى من الصفحة السابقة : «.. متواضعاً رحمه الله» .

وفي الأصل : «.. متواضعاً . انتهى . قلت : وممن تسمَّى بهذا » .

وعبارة الأصل لم ترد في (جـ) . وفي ب د : وممن يسمى بهذا الاسم .

ص٤ : لعشرين من جمادى . وهو تصحيف من «لعشر بقين من جمادى » كما في الأصل . وفي (و) : بعشر ، وفي (جـ) : في يوم الأربع العشرين من جمادى» .

ص٤ : «سنة خمس وتسعين وستمائة » وهي سنة وفاة إبراهيم بن عبدالرزاق الرسعني . وهذا في المطبوع فقط ، أما في جميع النسخ المخطوطة فهي «سنة خمس وسبعين وستمائة » . وفي الجواهر المضية رقم ٢٩ كما هو في المطبوع ، وكذلك في الطبقات السنية رقم ٤٩ ، وفي الأعلام أيضاً ٣٩/١ط٢

ص٤ : «ولي منصب قاضي القضاة»

وفي جميع النسخ : «ولي قاضي القضاة » .

ص٤ : ونظم الفوائد وشرحها .

هذا في المطبوع ونسخة (جـ) . وفي سائرها بدون «وشرحها » .

ص٤ : سقط من ترجمة إبراهيم بن علي الطرسوسي من المطبوع ونسخة (جـ) مايلي :

(وكتاب «رفع الكلفة عن الإخوان فيما قدم فيه القياس على الاستحسان » ، وكتاب «مناسك مطوَّل » وكتاب «محظورات الإحرام » ، وكتاب «الإشارات في ضبط المشكلات » وكتاب «الإعلام في مصطلح الشهود والحكام » ، وكتاب «الاختلافات الواقعة في المصنفات» ، و «شرح الفوائد المنظومة») .

ص٥ : «سمع من أبي الحسن علي بن عبدالواحد المقدسي الحنبلي البخاري » .

هكذا في المطبوع وفي النسخة (جـ) .

والصحيح كما في سائر النسخ : «... المقدسي الحنبلي ، وابن البخاري» . والمقصود بالأخير علي بن أحمد بن عبدالواحد المقدسي الصالحي الحنبلي المعروف بالفخر بن البخاري ، ت ٦٩٠هـ . كما في الطبقات السنية رقم ٥٦ ، وترجمة في العبر ٣٦٨/٥ .

ص٥ : أبو إسحاق الجذامى .

هكذا في المطبوع ونسخة (جـ) . وفي الأصل وسائر النسخ : «.. الخِدامي - بمعجمة ودال مهملة» .

وقد أورده المؤلف في حرف الجيم - خطأ - في باب الأنساب والألقاب .

ص٥ : كان من أجلة الفقهاء .

كلمة «أجلة» في الأصل غير واضحة ، وفي د ، و : جِلّه ، وفي ب جـ : جملة !

* * *

* وفيمن اسمه إبراهيم لم ترد الترجمات التالية في المطبوع :

إبراهيم بن أحمد الموصلي .

إبراهيم بن أحمد البُصْروي .

إبراهيم بن يوسف .

إبراهيم بن محمد ، ابن دقماق .

إبراهيم بن محمد المؤذن .

إبراهيم بن يحيى البُصْروي .

* * *

ص٦ : وله أصحاب كثيرة ببخارى في زمن محمد ابن إسماعيل البخاري

في جميع النسخ : ... كثير ببخارى . كان في زمن ...

وسقطت «كان » من جـ أيضاً .

ص٦ : فقد كفر وأحبط عمله .

في جميع النسخ : .. ويحبط عمله .

ص٦ : سكن ببغداد .

في جميع النسخ : سكن بغداد .

ص٦ : في ترجمة أحمد بن علي بن الساعاتي لم ترد العبارة التالية في آخر ترجمته من المطبوع و جـ و ب : «وحررت وفاته سنة أربع وتسعين . ودفن عند الجنيد . رحمه الله تعالى » .

ص٦ : وسئل العمل بالقضاء فامتنع .

في جميع النسخ : وسئل بالقضاء فامتنع .

وفي الجواهر المضية ٢٢٠/١ والفوائد البهية ص٢٧ : «خوطب في أن يلي القضاء فامتنع » .

وفي الطبقات السنية ٤١٢/١ : «وخوطب في أن يلي قضاء القضاة فامتنع » .

ص٦ : وشرح الجامع لمحمد بن الحسن .

هكذا في المطبوع ، وفي ب ، جـ .

وفي الأصل وسائر النسخ : «وشرح الجامع الصغير والجامع الكبير لمحمد بن الحسن » .

ص٦ : وله كتاب في أصول الفقه .

في جميع النسخ : وكتاب في أصول الفقه .

ص٦ : زيادة ذكر كتاب للجصاص وردت في الأصل ونسخة و ، وهو «كتاب مناسك» . ولم ترد في سائر النسخ .

ص٧ : أحمد بن عمرو وقيل بن مهير وقيل مهروان .

وفي جـ : أحمد الحصاف بن عمرو وقيل عمر المهير .

وفي سائر النسخ - ومنها الأصل : «أحمد بن عمرو - وقيل عمر - بن مُهَيْر - وقيل مهران - » .

وفي د «مهر » بدل «مهير » .

ص٧ : محمد بن يحيى الجرجاني .

في جميع النسخ : .. الجرجاني .

ص٧ : وانتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق .

في جميع النسخ : وانتهت إليه بالعراق رئاسة الحنفية .

ص٧ : مات ببغداد ... وأربعمائة .

في جميع النسخ زيادة : وقال الذهبي : في خامس رجب .

ص٨ : قلت : وشرح الجامع الصغير .

كلمة «قلت» وردت في المطبوع ونسخة و . وفي سائر النسخ بدونها .

ص٨ : أحمد بن محمد ... بن جناب .

في أ ، ب ، و : حناب . وفي جـ : جناب أو خباب وفي د : حباب . وهذا الأخير يوافق المصادر الأخرى .

ص٨ : وكتاب الرد على أبي عبيدة .

هكذا في المطبوع ، وفي جـ ، د . وفي سائر النسخ : ... عبيد .

ص٨ : المحفوظ أن أبا حازم .

وهكذا في جميع النسخ . أما في الأصل فهو بالخاء . وترجمته بالرقم ١٣١ من النص المحقق من تاج التراجم .

ص٩ : .. فقيهاً عارفاً .

هكذا في المطبوع وفي جـ . ولم ترد في د . وفي و: عاقلاً . وفي الأصل وسائر النسخ : عاملاً .

ص٩ : وقال ابن عساكر نقص وابن الجوزي نقص!

في جميع النسخ : وقاله ابن عساكر وابن الجوزي

ص٩ : ولازمه شمس الأئمة الكردري .

هذا في المطبوع وفي جـ . وفي بقية النسخ : لازمه ، بدون حرف الواو .

ص١٠ : الكاشاني .

هذا في المطبوع و جـ . وفي سائر النسخ :

الكاساني .

ووردت هذه النسبة ثلاث مرات أخرى في الترجمة ، على النحو السابق .

ص١٠ : القنوي .

هذا في المطبوع وفي جـ . وفي و : القوني . وفي سائر النسخ – ومنها الأصل : القونوي .

ص١٠ : وله كتاب التقرير في شرح الجامع الكبير

لم يرد حرف «في» في جميع النسخ . وفي جـ ، و : شارح بدل شرح .

ص١٠ : أكمله ابنه أبو الحسن وله شرح عقيدة الطحاوي أحمد مات بدمشق .

العبارة في الأصل : أكمله ابنه أبو المحاسن محمود . وله شرح عقيدة الطحاوي . مات بدمشق .

وفي ب د : أكمله ابنه أبو المحاسن محمود . مات بدمشق .

وفي جـ : أكمله ابنه أبو الحسن . وله شرح عقيدة الطحاوي . مات بدمشق .

وفي و : أكمله ابنه أبو الحسن المحاسن وله شرح عقيدة الطحاوي محمود . مات بدمشق .

وترجمة ابنه في تاج التراجم رقم ٢٧٥ من النص المحقق ، وهو هناك أبو الثناء ، وليس أبا المحاسن !

ص١١ : أحمد بن ناصر بن ظاهر .

بالظاء في المطبوع وفي جـ فقط . وفي سائر النسخ بالطاء .

ص١١ : وممن يسمى .

في د : سمي ، وفي باقي النسخ : تسمى .

ص١١ : أحمد بن إبراهيم بن داود المقري .

قلت : هو بالهمزة وليس بالياء ... فقد ذكر صاحب الطبقات السنية (رقم ١١٩) أنه كان ماهراً في القراءات .

ووردت نسبته في جـ : الغزنوي . وفي الطبقات السنية : المعري !

ص١١ : فانتفع به الصغير والكبير .

هذا في المطبوع فقط ، حيث لم ترد «به» في جميع النسخ . وورد في جـ و : الكبير والصغير

ص١١ : وكانت وفاته سادس عشر رجب ..

هذا في المطبوع وفي جـ . وفي د : ثاني عشرين . وفي سائر النسخ : ثاني عشر .

ص١١ : ونجم الدين أبي ظاهر .

في جميع النسخ بالطاء .

ص١١ : في ست مجلدات ضخمة .

في جميع النسخ : في عدة ستة مجلدات ..

أما تذكير أو تأنيث العدد قبل كلمة «مجلد» أو «مجلدات» فوارد .. حسب لفظة «مجلد» أو «مجلدة» .. ولم أورد الخلافات في ذلك .

ص١٢ : ثاني عشر رجب .

في جميع النسخ : ثاني عشرين .

ص١٢ : وانتخب شرح الصغناقي .

هذا في ب والمطبوع . وفي جـ : الصقباني ، وفي د : السحناقي ، وفي و : السقباني . والصحيح : «السغناقي» و «الصغناقي» بالسين والصاد . وهو في الأصل بالسين .

ص١٢ : وكانت له مشاركة في علوم كثيرة .

كلمة «كثيرة» غير موجودة في أية نسخة .

ص١٢ : مات في ثاني عشر رجب .

هذا في جـ والمطبوع . وفي د : ثاني عشرين . وفي سائر النسخ : ثامن عشرين .

ص١٢ : وقيل سنة سبع في جمادى .

هذا في المطبوع وفي د . وفي سائر النسخ : جمادى الأولى ، إلا أنه في الأصل سُحب خط منها ولم أر الكلمة الصحيحة .

ص١٢ : له تاريخ بديع .

سقطت هذه الجملة من ترجمة أحمد بن الحسين المعروف بابن الطبري ص١٢ من المطبوع .

ص١٢ : مات سنة سبع وسبعين وستمائة .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : ... وثلاثمائة . ولم أجدها في الأصل ، وقد تكون مطموسة ... وفي الجواهر المضية رقم ١٠٢ والطبقات السنية رقم ١٨٤ كما في سائر النسخ . وفي الأعلام للزركلي وفاته ٣٧٦هـ (١١١/١ ط٢)

ص١٢ : وأخذ الحديث عن أصحاب ابن علاف .

في أ : علاف أو علاق .. غير واضحة . وفي ب :

علاق . وفي جـ و : غلاف . وفي د : علان . وفي الطبقات السنية رقم ٢٣٢ : «فاكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق جداً» .

ص١٢ وأحمد بن حب الله !

في باب د : وأحمد بن عبدالله ، وفي بقية النسخ: أحمد بن عبيدالله . وفي الأصل غير واضحة ، لكن رسمها قريب من عبيد الله .

ص١٣ : وأحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان بن صبيح الجوزجاني له كتاب الفرق والتشبيه وكتاب التوبة ذكره عبدالقادر في الجواهر تاج الدين الماريني المعروف بابن التركماني!

هكذا في جـ والمطبوع ، حيث اختلطت هذه الترجمة بترجمة أحمد بن إسحاق الجوزجاني الذي لم ترد ترجمته في مكانها !

والصحيح كما في سائر النسخ : أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان ، تاج الدين الماريني ، المعروف بابن التركماني .

ص١٣ : وكتابين في الفرائض مبسوطاً وآخر متوسطاً .

في أ ب و : وكتاباً في الفرائض مبسوط وآخر متوسط ، وفي جـ: وكتابان في الفرائض مبسوطاً وآخر متوسطاً ، وفي د : وكتاب في الفرائض مبسوطاً وآخر متوسطاً .

ص١٣ : أظهر رمزها .

في جميع النسخ : أظهر رموزها .

ص١٣ : يوم الأحد السادس والعشرين من شعبان.

يبدو أن هذا تصرُّف من المصحح . والصحيح كما في الأصل ونسخة و : يوم الأحد سادس عشرين شعبان . وفي جـ : سادس عشر من . وسقطت الجملة من ب د .

ص١٤ : وشهاب الدين الحباني .

في جـ : الحياني . وفي سائر النسخ الحسباني .

ص١٤ : شعبان المعظم .

سقطت «المعظم» من جـ د . وفي سائر النسخ المكرم .

ص١٤ : وكان له القضاء في أحد جانبي بغداد .

في جـ : وكان له أحد جانب البغداد . وفي سائر النسخ : وكان إليه أحد جانبي بغداد .

ص١٤ : أيام المعتضد بالله .

وهو كذلك في د . وفي ب والأصل : المعتضد . وفي جـ : المقتصد . وغير واضحة في و .

ص١٤ : الشحري .

في ب و: السجري. وفي سائر النسخ : الشجري.

ص١٥ : حادي وعشرين .

في جميع النسخ : حادي عشرين .

ص١٥ : وحدث قلت وصنف .

هذا في المطبوع ونسخة جـ . وفي باقي النسخ : وحدَّث بالكثير وصنف .

ص١٥ : سنة ثمان ومائتين .

هذا في المطبوع وفي د . وفي سائر النسخ : سنة ثمانين ومائتين .

ص١٦ : وكتاب في قولهم كذب عليك كذا .

والصحيح : وكتاب « في قولهم : أرد عليكم كذا».

وفي «أ» كلمة «أرد» غير واضحة ، وفي ب : لدى وفي جـ د : كذب ، وفي و : أرد . ووردت في بعض النسخ «عليك» بدل «عليكم» .

ص١٦ : وأخذته العرب .

هذا في ب والمطبوع . وفي جـ : فأخذ به . وفي سائر النسخ : فأخذته ..

ص١٦ : وقد بقي في حرف الألف .

في أ و : قلت : وبقي في حرف الألف . وفي جـ: وبقي في حرف الألف . وفي ب د : بقي في حرف الألف .

* * *

* هذا وقد سقط من المطبوع أربع عشرة ترجمة ممن اسمه «أحمد» وهم :

- أحمد بن إسماعيل التمرتاشي .
- أحمد بن أبي بكر المرعشي .
- أحمد بن إسحاق الصفار .
- أحمد بن إسحاق الجوزجاني .
- أحمد بن إسحاق ، القاضي التنوخي .

- أحمد بن داود الدينوري .
- أحمد بن زيد الشروطي .
- أحمد بن عبدالله السُّرماري .
- أحمد بن محمد ، ابن أبي العوام السعدي .
- أحمد بن محمد البجلي .
- أحمد بن المظفر الرازي .
- أحمد بن منصور الأسبيجاني .
- أحمد بن يحيى ، ابن ناقد الكوفي .
- أحمد بن أبي المؤيد المحمودي .

* * *

ص١٧ : وسماه المتضاد .

في جميع النسخ «سماه» بدون واو .

ص١٧ : وغيره في أنواع العلوم .

هذا في المطبوع و ب جـ د . وفي الأصل ونسخة و : .. من أنواع ..

ص١٧ : توفي سنة ست وخمسين ومائتين .

في جميع النسخ : .. اثنتين وخمسين .

ص١٧ : أبو عمرو الفقيه .

هذا في جـ والمطبوع . وفي ب د : «القشيري» بدل «الفقيه» . وغير واضحة في الأصل ، وإن كان رسمها أقرب إلى «القشيري» . ولم ترد الترجمة في و .

ص١٧ : ومات سنة .

في ب والأصل بدون و .. وفي سائر النسخ بالواو ، ولم ترد الترجمة في و .

ص١٧ : وقد سقطت من ترجمة أسد بن عمرو القشيري (ص١٧) مايلي :

«وترجمته مستوفاة في كتابي المسمى بـ «الإيثار برجال معاني الآثار» للطحاوي رحمه الله» .

ص١٧ : وهو شرح مختصر أبي حفص جمال الإسلام .

هذا في جـ والمطبوع ، وتنتهي الترجمة .

ولم ترد تلك الجملة في د ، ولا تكملتها كما في سائر النسخ .

وفي سائر النسخ : «وهو شرح مختصر أبي حفص ، لقبه جمال الإسلام ، كنيته أبو المظفر » .

ص١٧ : وأقام بمنزله إلى أن مات ..

في جميع النسخ : وأقام بمنزله حتى مات ..

ص١٧ : وقال الذهبي سنة تسع وعشرين

هذه زيادة وردت في ب جـ والمطبوع فقط .

ص١٨ : وكان إماماً عالماً عارفاً بصيراً .

لم ترد كلمة «عارفاً» في النسخ الخمس .

ص١٨ : محمود السيرة فقيهاً .

في جميع النسخ : محمود السيرة فيه . وسقطت الكلمة الأخيرة من د .

ص١٨ : الإمام الأعظم .

لم ترد الصفة في النسخ .

ص١٨ : وكتاب الإرجاء وتفقه عليه أبو سعيد البردعي وله رسالة إلى البستي أطنب الخطيب ..

في الأصل : وكتاب الإرجاء ، ورسالة إلى البستي وتفقه عليه أبو سعيد البردعي . وأطنب الخطيب ..

وفي ب : وكتاب الإرجاء وتفقه عليه أبو سعيد البردعي ورسالة إلى البستي أطنب .

وفي جـ : وكتاب الإرجاء وتفقه على أبو سعيد البردعي ورسالة إلى أبي البستي إلى النبي أطنب .

وفي د : وكتاب الإرجاء ورسالة إلى البستي أطنب الخطيب .

وفي و : وكتاب الارخا تفقه عليه أبو سعيد البردعي وغير أطنب الخطيب .

ص١٨ : ثم حضر إلى مصر .

في جميع النسخ : ثم خُطب إلى مصر .

ص١٨ : صرغتمش .

في الأصل وفي نسخة و : صيرغتمش . وفي النسخ الأخرى بعضها مثل المطبوع ، وفي بعضها الآخر وردت : «ضرغتمش» ، و «ضرغشمش» ، و«ضيرغشمش» .

ص١٨ : فلو كان الأسلاف بالحياة .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : بالحياة .

ص١٨ : ولقال فخر الإسلام مَهَّدت .

هذا في جـ والكتاب المطبوع . وفي سائر النسخ : ... مَهَرْت .

ص١٨ : ولقال صاحب الهداية .

هذا في ب جـ د والنسخة المطبوعة . وفي الأصل ونسخة و : ... البداية .

ص١٨ : فيما أسررت وأعلنت .

في جميع النسخ : فيما أعلنت وأسررت .

ص١٨ : أنت من فصحاء الأعاريب .

في د : عبارتهم : وفي سائر النسخ ... عباراتهم .. بدل «الأعاريب» .

ص١٩ : .. ونادرة الأقران .

هذا في جـ والمطبوع . وفي و : الاذان . وفي سائر النسخ : .. الأوان .

* * *

وممن بقي في حرف الألف ولم يذكر في الكتاب المطبوع ثماني تراجم أخرى هي :

- إسحاق الولوالجي .
- إسحاق بن أبي بكر النحاس .
- إسحاق بن يحيى الآمدي .
- إسماعيل بن الحسين البيهقي .
- إسماعيل بن خليل ، تاج الدين الفرضي .
- إسماعيل بن سعيد الشالنجي .
- إسماعيل بن علي السمّان .
- إسماعيل بن سودكين النوري .

* * *

ص٢٠ : وأبو عوانة في تصحيحه .

هذا في جـ والمطبوع . وفي باقي النسخ : .. صحيحه .

ص٢٠ : وتفقه على هلال الرازي .

في جـ : الهلال الرازي . وفي د كما في المطبوع . ومطموسة في الأصل .

وفي النسختين الباقيتين : هلال الرأي ، وهو الصحيح .

ص٢٠ : في كتابه في القضاة .

في جـ : في كتابه في قضاة . وفي باقي النسخ : في كتابه في قضاة مصر .

ص٢٠ : وكتاب الوثائق والعقود .

في جميع النسخ : ... والعهود .

ص٢٠ : فقال بكار الآن استقام .

لم يرد اسم «بكار» في الأصل ونسخة «و» وورد في سائر النسخ .

ص٢٠ : وكان يحدث في السجن في طاق فيه .

في جميع النسخ : .. من طاق فيه .

ص٢٠ : انقطاع استماع الحديث .

في جميع النسخ : انقطاع سماع الحديث .

* * *

ولم ترد الترجمتان التاليتان – من حرف الباء – في المطبوع :

- أبو بكر بن علي الحداد .
- بشر بن غياث المريسي .

* * *

ص٢١ : مولده سنة خمسين وأربعمائة بنسف انتهى .

في جميع النسخ : مولده سنة خمسين وثلاثمائة ومات سلخ جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة بنسف . انتهى .

ولم ترد كلمة «انتهى» في جـ .

ص٢١ : ذكره الاودني ..

في أ د و : الإدريسي . وفي جـ : الادريني . وفي ب : الأورَنْسي !

ص٢١ : الثبري الميلاني .

أقرب رسم للكلمة الأولى في الأصل : الفيومي . والكلمة الثانية في الأصل ونسخة و : الميلاسي .

وفي ب : السزني الميلاتي . وفي جـ : التسبير الملالى . وفي د : السربي المتلاسي وفي و : الثبري الميلاسي .

والصحيح في الاسم الأول : التبريزي ، كما في البدر الطالع ١٨٦/١ .

ص٢١ : قوام الدين السكاكي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الباقية : .. الكاكي .

ص٢١ : انتصب للاشتغال .

هذا في د والمطبوع . وفي النسخ الباقية : .. للأشغال .

ص٢١ : الإمام الأعظم أبي حنيفة .

«الأعظم» لم ترد في أية نسخة .

ص٢١ : وتعليقه على البزدوي .

هذا في ب د والمطبوع . وفي الأصل البزدي . وفي جـ و : البزدري .

ص٢١ : ما يناسبه من الفتوى .

في جميع النسخ : ... من الفتاوى .

ص٢٢ : ورسالة في عدم صحة الجمعة في مواضع من البلد .

في جميع النسخ «جواز» بدل «صحة» ماعدا جـ والمطبوع . ولم ترد الجملة السابقة في د . وتكررت «في مواضع» في جـ .

ص٢٢ : قال في المبسوط .

تسبقها : «قلت» في سائر النسخ ماعدا جـ والمطبوع .

– وقد سقطت من المطبوع ونسخة د في ترجمة الحسن بن زياد اللؤلؤي (ص٢٢) مايلي :

(وقال النديم في الفهرست : له كتاب «المجرد لأبي حنيفة» ، كتاب «أدب القاضي» ، كتاب «الخصال» ، كتاب «معاني الإيمان» ، كتاب «النفقات» ، كتاب «الخراج» ، كتاب «الفرائض» ، كتاب «الوصايا») .

ص٢٢ : وشرح أدب القاضي للخصاف .

سقطت هذه الجملة من جـ . وفي جميع النسخ : «القضاء» بدل «القاضي» .

– وسقط من ترجمة الحسن بن منصور قاضي خان (ص٢٢) مايلي ، بينما هو مثبت في جميع النسخ : «قلت : قال الذهبي : رأيت مجلداً من أماليه في سنة سبع ، وسنة ثمان ، وسنة تسع وثمانين وخمسمائة . سمع كثيراً من الإمام ظهير الدين حسن بن علي بن عبدالعزيز ، وإبراهيم بن إسماعيل الصفار . روى عنه الحصيري» .

ص٢٢ : وممن يسمى بهذا الاسم .

في أ جـ و : وممن تسمى بهذا الاسم . وفي د : ... سمي . وفي ب : ومن يسمى ..

ص٢٣ : في آخر ترجمة الحسن بن إسحاق النيسابوري كلمة «انتهى» كما في الأصل ونسخة جـ ولم ترد في ب د والمطبوع . وفي و : انتهى بلفظ ابن العديم .

ص٢٣ الحسن بن الحظيري .

في أ ب و : الخطير . وفي جـ : الحضيري . وفي د : الخطيب .

ص٢٣ : قال عنه انه قال .

يوجد هنا سقط بينما هو مثبت في سائر النسخ وهو قوله : «قال ياقوت في تلميذه الشريف محمد الإدريسي عنه أنه قال» .

ص٢٣ : وانتصرت له .

في جميع النسخ : وأنتصر له .

ص٢٣ : كتاب التفسير .

هذا في ب د والمطبوع . وفي سائر النسخ : لباب التفسير .

ص٢٣ : نظر النسفي إلى تفسير له وصل الى .

في ب والأصل : نظم النسفي . أملى تفسيراً وصل فيه إلى .

وفي جـ : نظر النسفي إلى تفسير أوصل إليه .

وفي د : ونظم النسفي أملى تفسيراً وصل فيه .

وفي و : نظم النسفي إملاء تفسير أوصل فيه .

ص٢٣ : جاءت نهاية ترجمة الحسن بن الخطير الفارسي في الكتاب المطبوع على النحو التالي :

«قلت : قال الذهبي رأيت مجلداً من أماليه في سنة سبع وسنة ثمان وسنة تسع وثمانين وخمسمائة سمع كثيراً من الامام ظهير الدين حسن ابن علي بن عبدالعزيز وإبراهيم بن إسماعيل الصفاري روى عنه الحصيري والله أعلم» .

قلت : ماورد في المطبوع هنا إنما هو جزء من ترجمة الحسن بن منصور قاضي خان .

وجاءت نهاية الترجمة المذكورة في جميع النسخ على النحو التالي : «وله كتاب اختلاف الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار» ، ولم يتم . وكانت وفاته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة .

ص٢٣ : لكن أكمله .

في جميع النسخ : لكن كمله .

ص٢٣ : نهاية ترجمة الحسن بن عبدالله

السيرافي ناقصة في المطبوع ، حيث ورد في جميع النسخ : «وله أربع وثمانون سنة» ولم يرد ذلك في المطبوع .

ص٢٣ : بن حيدر أبو الفضائل الصاغاني .

هذا في المطبوع وفي ب جـ د . وفي و : بن حيدر ابن علي بن إسماعيل العدوي اللوهري أبو الفضائل الصفاني . وهي في جميع النسخ «الصفاني» .

ص٢٤ : وكتاب فعول .

هذا في ب جـ والمطبوع . وفي د : فعلون . وفي الأصل ونسخة و : مفعول .

ص٢٤ : وكتاب أسماء السعادة .

في أ ب و : وكتاب أسماء الغادة . وفي جـ : ... السعادات . وفي د : ... الصالحاة !

ص٢٤ : وكتاباً في علم الحديث .

هذا في ب والمطبوع . وفي سائر النسخ : وكتاب

ص٢٤ : معرفة صفات الصحابة .

في جميع النسخ : معرفة وفيات الصحابة .. ولم ترد الكلمة في د .

ص٢٤ : وختم بأبيات هي هذه .

في جـ : وختم بأبيات نحو . وفي سائر النسخ : وختمه بأبيات وهي .

ص٢٤ : السعدان وازدادا .

في أ ب : والرادا . وفي جـ و : وادا . وفي د : والزادا .

ص٢٤ : حتى لص .

في جميع النسخ : حتى كض .

ص٢٤ : ماتحويه من نشب .

في أ ب د : مايعلوه من نشب . وفي جـ و : ماتعلوه ..

– وقد سقط من ترجمة الحسن بن محمد الصغّاني – من المطبوع ومن نسخة د – مايلي :

«روى عن أبي الفتوح نصر بن أبي الفرج بن علي ابن محمد الحافظ ، وقد سمع عليه صحيح البخاري ، ومسند الشافعي . وقرأ صحيح البخاري أيضاً على أبي سعد ثابت بن شرف ، وسمع بعدن من إبراهيم ابن يعقوب الهروي الحسباناذي ، والنظام محمد بن الحسن بن سعد المرغيناني . وسمع منه الحافظ شرف الدين الدمياطي » .

ص٢٤ : وكان مولده سنة سبع ...

في جميع النسخ : وكان مولده بلوهور من بلاد الهند سنة سبع ...

ص٢٤ : في يوم الخميس عاشر صفر ...

هذه الزيادة من المطبوع لم أجدها في النسخ الخمس .

– ومالم يرد في ترجمة الصغاني كذلك – من المطبوع ومن نسخة د – في آخر ترجمته : «وأوصى أن يحمل إلى مكة بخمسين ديناراً ، فحُمل إليها ، ودفن بها » .

ص٢٤ : الحسين بن جعفر .

هذا في ب جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : الحسين بن حفص .

ص٢٤ : الأصفهاني ... اصفهان .

في الأصل : الأصبهاني .. اصبهان .

ص٢٤ : صرح به مسلم .

في جميع النسخ : خرَّج له مسلم .

ص٢٥ : وقدم دمشق .

في جميع النسخ بدون واو العطف .

ص٢٥ : جمال الدين

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : كمال الدين .

ص٢٥ : الحسين بن محمد بن حسن البلخي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي الأصل : ... بن خسرو البلخي . وفي ب : خَرْوَ . وفي د : حسرو . وفي و : حزو .

ص٢٥ : وخمسمائة .

بعدها تأتي كلمة «انتهى» التي سقطت من جـ والمطبوع فقط .

ص٢٥ : في سنة ست .

في النسخ : في شوال سنة ست ، ماعدا د والمطبوع .

ص٢٥ : من أبي الحسين الأنباري .

في جميع النسخ : من أبي الحسن ..

ص٢٥ : سقطت كلمة «البانياسي» من الكتاب المطبوع ، وهي في الأصل كذلك . وفي ب : الأيناري ، وفي جـ : البايناسي ، وفي د : النانناسى - بدون نقط - ، وفي و : الايناسي .

ص٢٥ : وكتاب الفيض .

وفي أ جـ : الغيض ، وفي سائر النسخ كما في المطبوع .

ص٢٦ : وتنظم في فنون الطب وغيره .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : ونظم في الفنون : الطب وغيره .

ص٢٦ : عالماً خبيراً .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ خيراً . وهي غير واضحة تماماً في الأصل ، وإن كان رسمها أقرب إلى المطبوع .

ص٢٦ : هلال الرازي .

هذا في د والمطبوع . وفي سائرها : هلال الرأي .

ص٢٦ : حادي عشر شوال .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائرها : حادي عشرين ...

- وسقط من ترجمة الحسين بن علي الصيمري - ص٢٦ من المطبوع - بينما هو مثبت في النسخ الخمس - مايلي : «وقال الذهبي : قال الخطيب : كان صدوقاً ، وافراً بالعقل ، حَدّث عنه جماعة ممن أدركهم السلفي » .

ص٢٦ : الزندوسي .

في الأصل : الزندويستي . وفي ب جـ : الزندويسي . وفي د : الرندويستي . وفي و : الرندويسي .

ص٢٦ : في مصنف .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الباقية : في مصنفه .

ص٢٦ : ولعل لفظة أبو قبل علي سقطت .

وفي النسخ : ولعلّ سَقَطَ له لفظة «أبو» . وفي جـ و فقط «ولعله» بدل «ولعل» .

ص٢٦ : واختارفي بعض .

في أ و : واختيار . وفي د : واحنتارا . وفي ب جـ كما في المطبوع .

ص٢٦ : حندرة بن عمر .

في الأصل حيدره - بدون نقط . وفي ب و : حيدر وفي جـ : جندره . ولم ترد الترجمة في د .

- وورد في آخر ترجمة «حندرة» - ص٢٦ - مايلي : «وقال الذهبي : قال الخطيب : كان صدوقاً وافراً بالعقل ، حدث عن جماعة ممن أدركهم السلف » .

ولم ترد هذه القطعة في أية نسخة ، بل هي قطعة من ترجمة الحسين بن علي الصيمري !

* * *

• وسقطت ثلاث تراجم من المطبوع في حرف الحاء هي :

- حبيب بن عمر الفرغاني .

- الحسن بن أحمد الزعفراني .

- الحسين بن علي الجعل الكاغدي .

* * *

ص٢٧ : أبو سعيد السحري .

في أ د و : الشجري . وفي ب : السجزي . وفي جـ : السجري .

ص٢٧ : بعد بيت الشعر وردت كلمة «الأبيات» في جميع النسخ ولم ترد في المطبوع .

ص٢٧ : ولم يذكر الدليل فيه .

والصحيح كما في سائر النسخ : ولم يذكر الدال ، وفيه .

وفي د : الذال ... بدل الدال .

ص٢٨ : وذكره عبدالقادر .

في جميع النسخ بدون واو . والكلمة الأولى مطموسة في الأصل .

ص٢٨ : في كتاب طبقات الحنفية .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ لم ترد كلمة «كتاب» .

ص٢٨ : سقط من ترجمة داود بن محمد الأدني ذكر كتابه «أجر البهائم» في جـ والمطبوع ، وهو مثبت في سائر النسخ .

ص٢٨ : في خلق الإنسان .

بعد هذا في جميع النسخ وردت كلمة «متداول»

وسقطت من المطبوع .

ص٢٨ : ابن حيان ... أصفهان ... ومنعوه .

في جميع النسخ : ابن حبان ... أصبهان ... فمنعوه .

ص٢٩ : قال ابن النديم .

في جميع النسخ : قال النديم .

ص٢٩ : فابطأت الخادم .

في النسخ : فأبطأ الخادم .

ص٢٩ : إذا اشترى جارية .

في النسخ : إذا اشترى أمة .

ص٢٩ : ... بن أحمد بن عبدالله .

هذا في المطبوع وفي د . وفي النسخ الباقية : ... عبيدالله .

ص٢٩ : .. بن أبي الوارث .

هذا في جـ والمطبوع . وفي باقي النسخ : ... بن أبي الشوارب .

ص٢٩ : وأن الله تعالى ...

كلمة «تعالى» لم ترد في النسخ .

* * *

• ولم يرد في حرف الصاد ترجمة صاعد بن منصور الكرماني .

* * *

ص٣٠ : وطاهر بن محمد بن أحمد بن عبدالرشيد .

هذا في جـ والمطبوع . وفي باقي النسخ : طاهر ابن أحمد بن عبدالرشيد .

– وفي آخر ترجمة طاهر هذا لم ترد كلمتا : «قلت : منهم» المثبتة في جميع النسخ ماعدا جـ والمطبوع .

ص٣٠ : طاهر بن محمد بن عمر بن أبي العباس الحفصي له الفصول في علم الأصول ، وكنيته أبو المعالي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ ورد على النحو التالي :

«طاهر بن محمد بن عمر بن أبي العباس ، أبو المعالي الحفصي . له : «الفصول في علم الأصول» .

ص٣٠ : الملقب صدر الدين .

في جميع النسخ : صدر الإسلام .

ص٣٠ : فصول العماد .

هذا في جـ والمطبوع . وغير واضحة في الأصل .

وفي سائر النسخ : ... العمادي .

ص٣٠ : ورد في آخر ترجمة طاهر بن محمود : «قلت ومنهم طاهر بن علي له فتاوى وكان رفيقاً لمحمود بن الولي» .

ولم يعتبر ترجمة مستقلة في الكتاب المطبوع ، حيث لم يعط له رقم .. بل اعتبر تكملة لترجمة طاهر ابن محمود . والصحيح أنه ترجمة مستقلة .

ص٣٠ : الشبذموني

في الأصل السبذموني . وفي ب : السيدموني .

وفي جـ : السيّد مولى . وفي د : الشدموني . وفي و : السدموني .

ص٣٠ : وروى عنه ابن منده .

في جميع النسخ : وعنه ابن منده .

ص٣٠ : بن مودود بن مجد الدين .

في جميع النسخ زيادة «محمود» بعد «مودود» .

وفي أ د : «مجد الدين» دون أن يسبقه «بن» .

ص٣١ : ولي القضاء بالكوفة .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الباقية : ولي قضاء الكوفة .

ص٣١ : وله مختصر في الفقه .

هذا في جـ والمطبوع . ولم ترد في د ، وفي سائر النسخ : وله مختصر في الوقف .

ص٣١ : من كتاب الخصاف .

يلي ذلك في أ ب و : وهلال . وسقط الاسم من جـ د والمطبوع .

ص٣١ : توفي سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

في جميع النسخ : ... وسبعمائة . والصحيح كما في المطبوع .

ص٣٢ : وعبدالله بن علي البخاري .

هذا في ب جـ والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : وعبدالله بن علي السنجاري .

ص٣٢ : المعروف بقاضي منصور .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : المعروف بقاضي صَوْر .

ص٣٢ : ابن عبسون .

هذا في ب والمطبوع . وفي أ و : ابن عيسُون . وفي د : علسون . وفي جـ : عيون ، وهو موافق للطبقات السنية ٤/١٧٥ .

ص٣٢ : البحر الجاري .

هذا في ب د و والمطبوع . وفي جـ : الحاوي . ورسمها في الأصل أقرب إلى جـ .

ص٣٢ : جمع فيه بين .

في النسخ : جمع فيه من .

ص٣٢ : .. بن ناقيا .

في جميع النسخ : ابن باقيا ، ماعدا د التي فيها: ابن فايقا .

ص٣٢ : المعروف بالبزاز .

في و : البندار . وفي أ ب : النبدار . وفي د : المسدار . وفي جـ كما هو في المطبوع .

ص٣٢ : عبدالباقي بن جامع .

في جميع النسخ عبيد الباقي بن قانع . وفي جـ فقط «جامع» ، وهي غير واضحة تماماً في الأصل . ولم ترد الترجمة في د .

ص٣٢ : مفتي مازندران .

في جـ : مفتي زمان وران . وفي سائر النسخ : مغني مازن داران .

ص٣٣ : أبو حازم .

في أ جـ د و : أبو حازم . وفي ب : أبو خازم ، وفي مصادر أخرى مثل الجواهر المضية ٢/٣٦٦ وسير أعلام النبلاء ١٣/٥٣٩ والطبقات السنية ٤/٢٦٧ والفوائد البهية ص٧٤ : أبو خازم .

ص٣٣ : وأخذ الفقه عن البكير ...

في جميع النسخ : وأخذ العلم عن بكر ...

ص٣٣ : لم يرد في ترجمة عبدالرحمن بن محمد الكرماني – من المطبوع ومن جـ د – مايلي :

وكتاب «إشارات الأسرار» ، وكتاب «النكت على الجامع الصغير» . وسقطت من و : كلمة «إشارات» .

ص٣٣ : رحل إلى العراق .

في جميع النسخ ورحل ...

ص٣٣ : وسقط من ترجمة عبدالرحمن بن محمد القزي مايلي ، بينما هو مثبت في جميع النسخ :

«قلت : حكى الذهبي في «تاريخ الإسلام» أنه لم يكن في أصحاب الرأي أسند منه . سمع أبا يعلى بالموصل ، وحامد بن شعيب ، ومحمد بن صالح بن دريح ببغداد . وتوفي في شعبان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة ، وله اثنان وسبعون سنة . روى عنه الحاكم» .

ص٣٣ : في الثالث والعشرين من رمضان .

في جميع النسخ : في ثالث عشرين رمضان .

ص٣٣ : وممن يسمى بهذا الاسم .

في جميع النسخ : وممن تسمى ...

ص٣٤ : على مذهب الإمام أبي حنيفة .

لم ترد «الإمام» في النسخ .

ص٣٤ : كما ذكر تاريخه .

«تاريخه» زيادة في جـ والمطبوع فقط .

ص٣٤ : وعبدالرحمن بن محمد .

هذا في د و والمطبوع . وفي سائر النسخ : وعبدالرحمن بن محمد بن محمد .

ص٣٤ : من طخارستان ،

في جميع النسخ : من طخارستان بلخ .

ص٣٥ : الحلواني ... الحلواء .

في جـ : الحلوى ... الحلوى . وفي النسخ الباقية : الحلواني ... الحلوى .

ص٣٥ : وتفقه عليه الأزرقي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : ... الأندقي .

ص٣٥ : وقال البخشي .

في أ : البحشن . وفي ب : النجنى أو النجسى . وفي جـ : النخشي أو النخسي . وفي د : اللحن . وفي و : التحسي .

والصحيح النخشبي ، وترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨/٢٦٧ – ٢٦٨ .

ص٣٥ : وانفرد بالفتوى إلى أن مات .

في جميع النسخ : وانفرد بالفتوى حتى مات .

ص٣٦ : بن أحمد بن الحسين بن عبدالرحمن .

في أ ب جـ : بن أحمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبدالرحمن . وفي د كما هو في المطبوع .

وفي و : بن الحسين بن عبدالرحمن .

ص٣٦ : بن العباس .

في جميع النسخ : بن عباس .

ص٣٦ : وهو ابن ثلاث وستين سنة ... لنفسه شعر .

لم ترد كلمة «سنة» و «شعر» في النسخ .

ص٣٦ : بفتح الدال المهملة .

«الدال» لم ترد سوى في جـ والمطبوع .

ص٣٦ : سقط من ترجمة عبيدالله بن عمر الدبوسي: «وكتاب تأسيس النظائر». وهو في أ ب و

ص٣٦ : وممن يسمى بهذا الاسم .

في أ جـ و : وممن عُبِّد . وفي ب : وممن عُدَّ . وفي د : قلت : وممن عُبِّد .

ص٣٧ : وأصفهان .

في النسخ : وأصبهان .

ص٣٧ : مجلس التذكير .

هذا في جـ والمطبوع . وفي د : التذكرة . وفي سائر النسخ : التذكر .

ص٣٧ : وقيل اثنتين وستين وخمسمائة .

هذه الجملة وردت رقماً في د بشكل غير واضح .

وفي ب : توفي سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة .

وفي سائر النسخ : وقيل : وستين وخمسمائة .

ص٣٧ : مولده سنة ست وتسعين وستمائة .

هذا في جـ د والمطبوع . وفي النسخ الباقية : ... وسبعين . والصحيح الأول .

ص٣٨ : الجواهر المضيئة .

هذا في د و والمطبوع . وفي سائر النسخ : الجواهر المضيَّة . وهو الصحيح .

ص٣٨ : توفي سابع ربيع الأول .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الباقية : توفي تاسع ...

ص٣٩ : تصدَّر بالقراءات .

في جميع النسخ : تصدَّر في القراءات .

ص٣٩ : في حل عقد ..

ورد هذا في جـ والمطبوع . وفي باقي النسخ : في حل قيد ..

ص٣٩ : وهو في أثناء .

في جـ : وهي من أبيات . وفي باقي النسخ : وهو من أبناء .

ص٣٩ : من كرخ ...

«من» لم ترد سوى في جـ والمطبوع .

ص٣٩ : أبي حازم .

في أ ب : أبي خازم . وفي جـ : ابن حاذم . وفي د و : أبي جازم .

ص٣٩ : أودعها الفقه ...

في جميع النسخ : أودعهم الفقه ...

ص٣٩ : والحديث والآثار والمخرَّجة .

في و : والحديث والأحاديث المخرَّجة . وفي النسخ الباقية : والحديث والآثار المخرَّجة .

ص٣٩ : بأسانيدها .

في أ ب د : بأسانيده . وفي جـ و : بأسانيد .

ص٣٩ : بعد «بأسانيدها» سقط من المطبوع ومن ب جـ د : «وكتاب الأشربة» .

ص٣٩ : أبو نصر السجري .

في أ ب : السجزي . وفي جـ د : السحري . وفي و: الشجري .

ص٤٠ : ... بن محمد بن خشكان .

زيادة «بن محمد» لم ترد في أ د و .

ص٤٠ : الحداء .

في جميع النسخ : الحذاء ، ماعدا «جـ» ورد فيها «حمدان» !

ص٤٠ : ووجدت له مجلساً ...

في جميع النسخ : وجدت ...

ص٤٠ : وقد تكلم على احالة كلام شيعي عار من نفس الحديث .

هذا في جـ والمطبوع . وفي د : ... عار في نفس الحديث . وفي باقي النسخ : «وقد تكلم على رجاله كلام شيعي عارف بفن الحديث » .

ص٤٠ : واختصر الوقاية .

في جميع النسخ : «ومختصر الوقاية» .

ص٤٠ : ولم يذكر الشيخ رحمه الله في عثمان واحداً .

«رحمه الله » في ب د والمطبوع مع زيادة «تعالى» . وفي جميع النسخ : «سلمه الله» . وفي الأصل زيادة «تعالى» . وفي جميع النسخ كذلك : «... في عثمان أحداً» .

ص٤٠ : امام مقدم بالديار المصرية وسفينة العصر مشحونة .

في جميع النسخ : إمام تقدم ... وتعيَّن وسفينة .....

ص٤٠ : ثم ألقى .

في جميع النسخ : ثم ألقاه .

ص٤٠ : حادي عشر رجب .

تسبقها «في» كما في سائر النسخ ماعدا جـ والمطبوع .

ص٤١ : ... بن محجن بن موسى .

هذا في المطبوع ونسخة و . وفي أ ب د «موسِرْ» والشكل بقلم المؤلف . وفي جـ : موثر .

ص٤١ : أبو عمر الزيلعي .

هذا في ب جـ د . وفي النسختين الباقيتين : أبو عمرو ...

ص٤١ : على مذهب الإمام أبي حنيفة .

سقطت «الإمام» من جميع النسخ .

ص٤٢ : بلا بدافع .

في جميع النسخ : بلا مدافعة .

ص٤٢ : وأحمد بن أصيل .

في ب : أحيد . وفي جـ : أصيد . وفي د كما في المطبوع . وفي و : أجيد . وفي الأصل رسمها أقرب إلى ب و .

ص٤٢ : ثمانين مجلداً .

هذا في د والمطبوع . وفي النسخ الباقية : ... مجلدة .

ص٤٢ : وكتاب التجنيسي .

في جميع النسخ : ... التجنيس .

ص٤٢ : وممن يسمى ...

هذا في د والمطبوع . وفي سائر النسخ : وممن تسمى ...

ص٤٢ : ... بن المكي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي د : .. علي . وفي سائر النسخ : .. بن مكي .

ص٤٢ : عثمان أبو غانم .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ «عمي» بدل «عثمان» .

ص٤٢ : عمر بن البدر .

هذا في جـ والمطبوع . وفي باقي النسخ : عمر بن بدر .

ص٤٢ : وكانت سنة وفاته .

في جميع النسخ : وكانت وفاته سنة .

ص٤٣ : أو أكثره كذلك .

في جميع النسخ : وأكثره ....

ص٤٣ : توفي سابع شوال .

هذا في ب جـ والمطبوع . وفي النسخ الباقية : .... تاسع شوال .

ص٤٣ : وعلي بن حسين .

هذا في جـ والمطبوع . وفي د : بن أبي الحسين . وفي النسخ الباقية : وعلي بن الحسين .

ص٤٣ : سكن ببخارى .

في جميع النسخ : سكن بخارى .

ص٤٣ : يعزى الى الغزنوي .

في أ ب جـ : يعزى للغزنوي . وفي د و : يعرى الغزنوي .

ص٤٣ : عاشر ذي الحجة .

في جـ : عاشر ذي .... وفي د : عن ذي .... وفي سائر النسخ : غرة ذي ...

ص٤٣ : ذي الحجة .

في جميع النسخ : ذي القعدة .

ص٤٤ : وله سعدية في أصول الفقه .

في جميع النسخ : وله مقدمة في ...

ص٤٤ : وله مقدمات في عدة فنون .

في و : وله مقدمات مات في فنول . وفي سائر النسخ : وله ... في فنون .

ص٤٤ : الأوشي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : الأوسي.

ص٤٥ : سمع الحسن بن علي بن عفان العامري .

في ب : سمع الحديث على ابن عفان العامري .

وفي د : وسمع الحديث من علي بن عفان بن علي العامري . وفي سائر النسخ : سمع الحسن بن علي بن عثمان العامري .

ص٤٥ : غرق يوم عاشوراء في الماء فأخرج وفيه رمق .

في جميع النسخ : غرق يوم عاشوراء فأخرج من الماء وفيه حياة . وفي د : ... الحياة .

ص٤٥ : وصنف كتاباً ...

هذا في د والمطبوع . وفي سائر النسخ : وصنف كتباً .

ص٤٦ : الراشي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : الرامشي .

ص٤٦ : ثامن ذي القعدة .

في جميع النسخ : ثاني ذي القعدة .

ص٤٦ : خمسين ألف رجل .

في د : خمسين ألف نفس . وفي النسخ الباقية : خمسين ألف نفر .

ص٤٦ : بن عمة الامام .

في جـ : بن عمد الامام . وفي و : بن عم الامام . وفي سائر النسخ : بن عمر الإمام .

ص٤٦ : نور الدين السوسي .

هذا في جـ د والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : نور الدين بن السوسي .

ص٤٦ : تنكيز .

هكذا ورد في جـ والمطبوع . وفي أ ب : بنكير . وفي و : تبكير . وفي د على الرسم السابق بدون نقط .

ص٤٦ : نبيلاً عالي الشأن .

في جميع النسخ : نبيلاً على شانه .

ص٤٦ : عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازه .

لم ترد «بن عمر» في أية نسخة .

ص٤٧ : له كتاب طلبة الطلبة .

في جميع النسخ : صنف كتاب ...

ص٤٧ : على ألفاظ كتب فقه الحنفية .

«كتب» مثبتة في ب جـ د والمطبوع ، وغير مثبتة في أ و .

ص٤٧ : ثامن عشر .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ : ثاني عشر .

ص٤٧ : وصنف قريباً ...

هذا في جـ د والمطبوع . وفي سائر النسخ : حتى صنف قريباً ...

ص٤٧ : ولم يرزق فهمه التحرير .

«التحرير» لم ترد سوى في جـ والمطبوع .

ص٤٧ : والحصن ...

الكلمة مطموسة في أ . وفي جـ : الحض . وفي بقية النسخ : الحصر .

ص٤٧ : والتفسير .

الكلمة مطموسة في أ . وفي ب جـ : التفسير . وفي النسختين الباقيتين كما في المطبوع .

ص٤٧ : وسقط من المطبوع في ترجمة عمر بن محمد الخبازي مايلي :

«قلت : قال الذهبي : قال أبو العلاء الفرضي : صنَّف الخبازي في الفقه والأصلين . ومات عن اثنتين وستين سنة . وقال في المسالك : وله مصنَّف في أصول الدين » .

ص٤٧ : وممن يسمى ...

هذا في د والمطبوع . وفي النسخ الباقية : وممن تسمى ...

ص٤٨ : كمال الدين .

هذا في د و والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : جمال الدين .

ص٤٨ : البداوي .

هذا في جـ د والمطبوع . وفي أ ب : البداوتي . وفي و : التداولي .

ص٤٨ : وسمع بمكة على خضر .

هذا في ب والمطبوع . وفي أ رسمها على هيئة : خنصر . وفي جـ و : حصر . وفي د : حضر .

ص٤٩ : ولم يكمل .

في الأصل : ولم يكملهن . وفي د : ولم يكملهما . وفي بقية النسخ : ولم يكملهم .

ص٤٩ : وممن لم يسمّ في هذا الحرف .

لم ترد هذه الجملة في ترجمة عمر بن محمد الموصلي في جميع النسخ . وإنما وردت في الترجمة السابقة في نسخة و فقط ، وفي الترجمة اللاحقة في جميع النسخ .

ص٤٩ : أبو الغنائم .

هذا في جـ والمطبوع . وفي بقية النسخ : أبو العزائم .

ص٤٩ : ملك ثمان سنين .

في جميع النسخ تملك ...

ص٤٩ : وثمانية أشهر .

في جميع النسخ : وثمان شهور . والصحيح : ثمانية ...

ص٤٩ : ولمن يحفظ العضد .

هذا في جـ والمطبوع . وفي الأصل : المفصّل . وفي ب : المقصد . وفي و : الفصل . ولم ترد في د .

ص٤٩ : الخلعة .

في جـ : الخلفة . وفي النسخ الباقية : الخلع .

ص٤٩ : غالي .

في جميع النسخ - ماعدا الأصل - بالغين المعجمة.

ص٤٩ : أبو عاليّ .

في جميع النسخ : أبو علي .

ص٤٩ : رأيت في خطه .

في جميع النسخ : ورأيت . ولم ترد الجملة - وفيها هذه الكلمة - في جـ .

ص٥٠ : وكتاب المنافع .

هذا في ب جـ د والمطبوع . وفي الأصل ونسخة و: المنابع .

ص٥٠ : فظنهما اثنين في العين المهملة .

في أ و : في العين المهملة فظنها اثنين . وفي جـ : ..... وظنهما . وفي د : ..... فظنهما . وسقطت الجملة من ب .

* * *

• وفي حرف العين سقطت الترجمات التالية من الكتاب المطبوع :

- عباس بن حمدان الأصبهاني .
- عبدالخالق بن أسد تاج الدين الطرابلسي .
- عبدالرحمن بن عمر بن العديم .
- عبدالقادر بن محمد العقيلي .
- عبدالوهاب بن عمر ابن أمين الدولة .
- علي بن زكريا المنبجي .
- علي بن مقاتل الرازي .
- عمر بن محمد العقيلي .
- عيسى بن أبان .

* * *

ص٥٠ : الفضل بن العباس .

في جميع النسخ : الفضل بن عباس .

ص٥٠ : وحدَّث بخراسان .

في جميع النسخ : حدَّث بخراسان ...

ص٥٠ : وممن يسمى ...

هذا في ب د والمطبوع . وفي سائر النسخ : وممن تسمى ..

ص٥٠ : وسماه التحرير .

في ب و : التحبير . وفي الأصل كذلك بدون نقط وفي جـ : التجريد . وفي د : التوضيح .

ص٥١ : أبو العبيد .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : أبو عبيد .

ص٥١ : ابن نور المهدي .

في جـ : ابن نور الشهيدي . وفي باقي النسخ : ابن نور الهدى .

ص٥١ : أبو أحمد الشعيبي .

في جميع النسخ : أبو أحمد الشيعي ، لكنها في باب الألقاب والأنساب من نسخة الأصل وردت «الشعيبي» .

ص٥١ : سمع أبابكر بن داود .

هذا في و والمطبوع . وفي بقية النسخ : سمع أبا بكر بن أبي داود .

ص٥٢ : وله أشعار رائقة منها قوله .

لم ترد العبارة في د . وفي النسخ الأخرى : ومن شعره .

ص٥٢ : من يعطيك باطنه .

هذا في د والمطبوع . وفي ب : من يغضبك باطنه وفي سائر النسخ : من يعصيك باطنه .

ص٥٢ : وقد شاع عنه أنه أملى المبسوط من حفظه

هذه العبارة وردت هنا كما في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ وردت بعد قوله : اثني عشر ألف كراس ..

ص٥٢ : فحسبت حفظه .

في جـ فحيث حفظه . وفي النسخ الأخرى : فحسب حفظه .

ص٥٣ : واكتساب المجموع .

في د : فالكتاب . وفي النسخ الأخرى : والكتاب.

ص٥٣ : وتارة يكون في أربعة عشر – كما ذكر – وتارة في خمسة عشر كما هو عندي .

سقطت العبارتان السابقتان من جـ د والمطبوع فقط .

ص٥٣ : جزآن ضخمان .

في جميع النسخ : جزءاً ضخماً .

ص٥٣ : فخرج في آخر عمره .

في جـ : فخرج في آخر وجنه . وفي النسخ الأخرى : فخرج من أوزجند .

ص٥٣ : في دهليز الأمير .

في ب : بدار الأمير . وفي النسخ الأخرى : بدهليز الأمير . وهي غير واضحة تماماً في الأصل .

ص٥٣ : كلمة نصح .

في جميع النسخ زيادة «بها» بعد كلمة «نصح» . وفي جـ «بهما» .

ص٥٣ : رأيت منه قطعة .

في أ و : ورأيت ...

ص٥٣ : عن ذلك قالوا نعم .

في جميع النسخ : عن ذلك فكلهم قال نعم . وسقطت «كلهم» من جـ .

ص٥٣ : المعتدة من الغير في العدة ولا يجوز .

في جـ : المعدة في دلهو ولايجوز . وفي باقي النسخ : المعتدة من الغير ولايجوز .

ص٥٤ : سمعت أنه قال :

في جميع النسخ : سمعت أو قال :

ص٥٤ : وكان روحاً كله .

هذه الزيادة لا توجد في النسخ .

ص٥٤ : المشهور من مشايخ ...

في جميع النسخ : المعروف في مشايخ ...

ص٥٤ : ولم يرد في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني مايلي :

«وقال في الفهرست للنديم : ولمحمد من الكتب : كتاب الصلاة ، كتاب النكاح ، كتاب الطلاق ، كتاب العتاق وأمهات الأولاد ، كتاب السَّلَم والبيوع ، كتاب المضاربة الكبير ، كتاب المضاربة الصغير ، كتاب الإجارات الكبير ، كتاب الإجارات الصغير ، كتاب الصرف ، كتاب الرهن ، كتاب الشفعة ، كتاب الحيض، كتاب المزارعة الكبير ، كتاب المفاوضة وهي الشركة ، كتاب الوكالة ، كتاب العارية ، كتاب الوديعة ، كتاب الحوالة ، كتاب الكفالة ، كتاب الإقرار ، كتاب الدعوى والبينات ، كتاب الحيل ، كتاب المأذون الكبير ، كتاب المأذون الصغير ، كتاب القسمة والديات ، كتاب جنايات المدبر ، كتاب الولاء ، كتاب الشرب ، كتاب السرقة وقطاع الطريق ، كتاب الصيد والذبائح ، كتاب العتق في المرض ، كتاب العين والدَّين ، كتاب الرجوع عن الشهادات ، كتاب الوقوف والصدقات ، كتاب الغصب ، كتاب الدور والوصايا ، كتاب الهبة والصدقات ، كتاب الكفارات والأيمان والقود ، كتاب الوصايا ، كتاب حساب الوصايا ، كتاب الصلح ، كتاب الخنثى والمفقود ، كتاب اجتهاد الرأي ، كتاب الإكراه ، كتاب الاستحسان ، كتاب اللقيط ، كتاب الأبق ، كتاب الجامع الصغير ، كتاب أصول الفقه ، كتاب الجامع الكبير ، كتاب أمالي محمد في الفقه ، وهي ... كتاب الزيادات ، كتاب التحري ، كتاب العاقل ، كتاب

الخصال ، كتاب الإجارات الكبير ، كتاب الحج يحتوي على عدة كتب ، كتاب الرد على أهل المدينة ، وكتاب النوادر رواية ابن رستم . انتهى» .

ص٥٤ : التيهمي .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : التميمي .

ص٥٥ : وله مائة سنة وثلث وستون سنة [كذا] .

في جـ : وثلاث وثلاثون وستون سنة . وفي النسخ الأخرى : وله مائة سنة وثلاث سنين .

ص٥٥ : ويفض الأبكار .

في جـ : ويقبض ... وفي ب : ويقتض ... وفي سائر النسخ : ويفتض .

ص٥٥ : له كتاب ...

في بقية النسخ ماعدا جـ والمطبوع : وله كتاب.

ص٥٥ : فيه امسك .

ورد بدل هذه الجملة في أ ب و : فبدأ حينئذ . وسقطت من جـ د .

ص٥٥ : إلا يوماً .

هذا في جـ والمطبوع . وفي سائر النسخ: إلا يوم.

ص٥٥ : فقمت فصليت .

في جـ : فقمت صليت . وفي النسخ الأخرى : فقمت وصليت . وفي الأصل غير واضحة : أهي بالواو أم بالفاء .

ص٥٥ : في آخر ترجمة محمد بن سماعة وردت : والله أعلم . ولم ترد في النسخ الأخرى .

ص٥٦ : سنة ثمان وأربعمائة .

في جميع النسخ : سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

ص٥٦ : ابن الآمري .

في جميع النسخ : ابن الإبري .

ص٥٧ : أوذي الحجة .

هذه العبارة لم ترد في أي نسخة .

ص٥٧ : قاسم بن شيث .

في أ و : قاسم بن المسيب . وفي جـ : قاسم بن شعث . وفي ب د : قاسم بن مسيب .

ص٥٨ : في الثامن والعشرين .

في جميع النسخ : في الثاني والعشرين .

ص٥٨ : أشياء مشتملة .

هذا في جـ والمطبوع . وفي د : أشياء مستمحلة . وفي النسخ الأخرى : أشياء مستملحة .

ص٥٨ : علي الحصيري البخاري .

«علي» لم ترد في النسخ .

ص٥٨ : ودرّس بعد محمود .

في أ و : فدرّس بعد محمود . وفي النسخ الأخرى كما في المطبوع .

ص٥٨ : ماأشتهر به

هذا في د والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : ماشهر به .

ص٥٨ : فادعاه لنفسه ...

بعدها سقطت عبارتان من جـ والمطبوع هما : «وأنه كثير التصحيف ، يقول في الجبائر الخبائر » .

ص٥٨ : وكتبوا فيه .

هذا في ب جـ د والمطبوع . وفي النسختين الأخريين : وكتب فيه .

ص٥٨ : ودرّس بالخاتونية .

هذا في جـ والمطبوع . وفي النسخ الأخرى : فدرّس ...

ص٥٩ : وكتاب تأويلات القرآن .

بعدها سقطت : «وكتب أخر» من المطبوع فقط .

ص٥٩ : لأبي محمد الباهلي .

في النسخ : لأبي عمر الباهلي . ولم ترد في د .

ص٥٩ : ورد كتاب الإمامة .

في د و : وكتاب برد الإمامة . وفي النسخ الأخرى: وكتاب رد الإمامة .

ص٥٩ : الرد على القرامطة .

في أ ب و : الرد على أصول القرامطة . وسقطت من جـ د .

ص٥٩ : بعد قوله : «قبحه الله . انتهى» ورد في أ جـ : «خط شيخنا . قلت : ولا وجه لقوله يعقل ، ولولا أني التزمت جميع ماكتبه الشيخ لم أكتب له ترجمة . والله أعلم » .

(البقية في العدد القادم)

أنماط الاستشهاد المرجعي عند الباحثين العرب

في علوم المكتبات والمعلومات

دراسة تحليلية لمجلة «مكتبة الإدارة» ١٣٩٨ / ١٤٠٨هـ

سمير نجم حماده
أستاذ مساعد - قسم علوم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب
جامعة الملك سعود - الرياض

مقدمة

يعتبر تخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات الحديثة في العالم العربي. فهذا التخصص وإن كان عمره يزيد عن المئة سنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية، فإنه لم يدخل العالم العربي إلا أوائل الخمسينات من هذا القرن عندما أنشأت كلية الآداب في جامعة القاهرة قسماً خاصاً للمكتبات والوثائق على مستوى البكالوريوس. بعد ذلك توالت عملية إنشاء أقسام المكتبات والمعلومات على مستوى البكالوريوس في العديد من الدول العربية كالعراق والسودان والأردن وليبيا.

أما في شبه الجزيرة العربية فقد تم إنشاء أول قسم لعلوم المكتبات والمعلومات في منتصف السبعينات من هذا القرن وكان ذلك في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة في المملكة العربية السعودية. ثم توالت عملية إنشاء أقسام المكتبات والمعلومات في كل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة أم القرى في مكة المكرمة، كما تم إنشاء مثل هذه الأقسام في جامعة السلطان قابوس في عمان. ويدرس التخصص في جامعتي قطر والبحرين دون أن يكون له قسماً مستقلاً، أما في الكويت فيدرس تخصص المكتبات في معهدي المعلمين والمعلمات لمدة سنتين فقط بهدف إيجاد مساعدين ومساعدات لأمناء المكتبات (١).

وعلى الرغم من حداثة تخصص المكتبات والمعلومات في العالم العربي بالنسبة لبقية التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية فإن حجم الإنتاج الفكري العربي الصادر في هذا التخصص أصبح كبيراً جداً، فقد أحصى محمد فتحي عبدالهادي ما لا يقل عن تسعة آلاف وثيقة منشورة في هذا المجال منذ بدايته حتى نهاية العام ١٩٨٦م. ويتمثل هذا الإنتاج الفكري الكبير في الكتب ومقالات الدوريات والرسائل الجامعية وبحوث المؤتمرات والندوات العربية والأجنبية وغيرها من أوعية المعلومات المختلفة (٢-٤).

ويلاحظ المتتبع للإنتاج الفكري العربي في تخصص المكتبات والمعلومات أن قسماً كبيراً منه يعود إلى مقالات الدوريات المتخصصة والعامة الموجودة على الساحة الفكرية

في العالم العربي . وقد أحصى محمد فتحي عبدالهادي ٣٢ دورية عربية ما بين متخصصة وعامة تنشر فيها البحوث والدراسات والتقارير . ووجد أن الدوريات الخليجية تشكل حوالى ٤٤ بالمئة من مجموع الدوريات العربية المعروفة في هذا المجال (١٤ من ٣٢) منها ست دوريات صدرت في المملكة العربية السعودية وخمس في العراق واثنتان في الكويت وواحدة في البحرين (٥) .

ومن أهم الدوريات المتخصصة في هذا المجال والتي تنشر المقالات والدراسات الجادة بالإضافة إلى التقارير الدائمة في هذا التخصص ثلاث دوريات في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية وهي مجلة مكتبة الإدارة التي صدرت عن معهد الإدارة العامة ، ومجلة المكتبات والمعلومات العربية التي تصدر عن دار المريخ للنشر والتوزيع ، ومجلة عالم الكتب التي تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف . وتعتبر مجلة مكتبة الإدارة من أبرز هذه الدوريات وأكثرها شهرة حيث كتب فيها مشاهير هذا التخصص داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ، وصدر العدد الأول منها في شهر محرم من العام ١٣٩٠هـ واستمر صدورها بصورة منتظمة حتى توقفها في شهر رمضان من عام ١٤٠٨هـ بعد صدور القرار المتعلق بالإصدارات الحكومية والمنظم لنشر الدوريات العلمية في المملكة العربية السعودية . ونظراً لكون مجلة الإدارة العامة هي الدورية الرسمية التي تصدر عن معهد الإدارة العامة بحكم تخصصها ، فقد توقفت مكتبة الإدارة عن الصدور وتابعت مجلة الإدارة العامة صدورها كالمعتاد (٦) .

أهداف البحث وطريقته

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أنماط الاستشهاد المرجعي عند الباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات عن طريق تحليل الانتاج الفكري العربي المتمثل في المصادر والمراجع المثبته في أواخر أو حواشي المقالات العلمية المتخصصة ، ودراسة التوزيع اللغوي والزمني والوعائي والموضوعي والجغرافي لأوعية المعلومات التي أعتمد عليها الباحثون العرب في كتاباتهم . فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على بداية هذا التخصص وبالرغم من الحجم الكبير للإنتاج الفكري المنشور في هذا المجال ، إلا أنه يكاد يخلو من أي دراسة مسحية موضوعية شاملة تقوم على النظر في هذا الإنتاج الفكري وتحليله ودراسته وتفسيره لمعرفة الخصائص البنائية له ، واكتشاف نقاط القوة والضعف فيه ومدى التكرار والتجديد في مواضيعه ، ومعرفة أكثر الباحثين تأثيرا في هذا الإنتاج الفكري ، وأكثر الدوريات استخداماً من قبل الباحثين العرب ضمن هذا التخصص .

ويقوم البحث على طريقة تحليل الاستشهادات المرجعية للمقالات والدراسات المنشورة في مجلة «مكتبة الإدارة» على مدى عشر سنوات متتالية أي من عام ١٣٩٨هـ إلى عام ١٤٠٨هـ الذي شهد توقف المجلة عن الصدور . وقد تم اختيار مجلة مكتبة الإدارة كمصدر لإجراء هذه الدراسة بسبب المكانة المرموقة التي احتلتها هذه المجلة على الصعيدين الخليجي والعربي ، حيث أصبحت مسرحاً لنشاط الباحثين المرموقين والمعروفين في تخصص المكتبات والمعلومات ينشرون فيها البحوث والدراسات الجادة المحكمة . وقد ساعد على انتشار المجلة وشهرتها عوامل

متعددة ، من أهمها صدورها عن معهد علمي مرموق له شهرته وسمعته العلمية في العالم العربي بالإضافة إلي انتظام صدور المجلة طيلة حياتها وتسويقها الجيد ووجود هيئة تحرير متخصصة مسؤولة عنها .

وترتكز طريقة تحليل الاستشهادات المرجعية على تعداد المصادر والمراجع الموجودة في أواخر المقالات والدراسات المنشورة في مجلة مكتبة الإدارة أو في حواشيها وتوزيعه على المتغيرات التالية :

١ - التوزيع اللغوي ويضم

أ - عدد الاستشهادات المرجعية المنشورة باللغة العربية .

ب - عدد الاستشهادات المرجعية المنشورة باللغات الأجنبية .

٢ - التوزيع الزمني ويشمل توزيع تاريخ نشر الاستشهاد المرجعي مقارنة بتاريخ صدور المقال لمعرفة مدى تقادم الأوعية التي يعتمد عليها الباحثون العرب في كتاباتهم ، وتقسيمه على الفترات الأربع التالية :

أ - خمس سنوات وأقل .

ب - من ٦ إلى ١٠ سنوات .

ج - من ١١ إلى ١٥ سنة .

د - أكثر من ١٥ سنة .

٣ - التوزيع الوعائي ويضم عدد الاستشهادات المرجعية موزعة على أوعية المعلومات المختلفة مثل الكتب والمقالات والبحوث والتقارير والرسائل الجامعية والببليوجرافيات والأدلة وغيرها .

٤ - التوزيع الموضوعي ويشمل عدد الاستشهادات المرجعية الصادرة في المواضيع المختلفة التي يتكون منها تخصص المكتبات والمعلومات ، مثل الفهرسة والتصنيف والتزويد والإعارة والتكشيف والمراجع والإدارة والميكنة وتاريخ الكتب والمكتبات وتطورها والنشر والبحث العلمي وغيرها .

٥ - التوزيع الجغرافي ويضم عدد الاستشهادات المرجعية موزعة على المناطق الجغرافية ، أو البلدان التي تنشر فيها هذه المراجع والمصادر مثل الدول العربية ، ودول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية .

٦ - الدوريات العربية والأجنبية الأكثر استخداما من قبل الباحثين العرب في هذا التخصص ، عن طريق تعداد الاستشهادات المرجعية التي تنالها كل دورية ، ومن ثم ترتيب هذه الدوريات بطريقة تنازلية من الأكثر استشهادا بها إلى الأقل استشهادا بها .

٧ - المؤلفين العرب والأجانب الأكثر تأثيرا في التخصص ، عن طريق تعداد الاستشهادات المرجعية التي ينالها كل مؤلف ، وترتيب المؤلفين بطريقة تنازلية من الأكثر استشهادا بهم إلى الأقل استشهادا بهم .

تحليل الاستشهادات المرجعية كمنهج للبحث

تعتبر عملية تحليل الاستشهادات المرجعية منهجا جديداً من مناهج البحث العلمي في العالم العربي ، لكن هذا المنهج منتشر في دول أميركا الشمالية وبعض دول أوروبا الغربية منذ العشرينات من هذا القرن . ويعود هذا النوع من الدراسات إلى عام ١٩٢٧م على يدي جروس وجروس (Gross and Gross) اللذين يعتبران من الرواد الأوائل في استخدام هذه الطريقة كمنهج للبحث ، حيث قاما بتحليل الاستشهادات المرجعية في العلوم الكيميائية والخروج بلائحة للدوريات الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في هذا الحقل العلمي (٧) . وفي عام ١٩٥٣م قام رولاند ستيفانس (Stevens) باستعراض العديد من الدراسات الأولية التي استخدمت تحليل الاستشهادات المرجعية لدراسة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري في كل من الكيمياء والفيزياء والهندسة والرياضيات والزراعة . ثم قام بعدها بتحديد الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من

الدراسات والبحوث ولخصها في خمسة أنماط رئيسية هي التوزيع اللغوي (Language Distribution) والشكل الوعائي (Form of Publication) والتشتت العنواني (Title Dispersion) والتشتت الموضوعي (Subject Dispersion) والبعد الزمني (Time Span) التي تقوم عليها عملية تحليل الإنتاج الفكري في تخصص ما ، ودراسته والتعرف على خصائصه البنائية (٨) .

وشهدت أواخر الستينات وأوائل السبعينات من هذا العصر غزارة في الإنتاج الفكري الغربي الذي يعتمد على تحليل الاستشهادات المرجعية كمنهج علمي للبحث ، حيث كثرت الدراسات والبحوث التي تقوم على تحليل الإنتاج الفكري في شتى العلوم من طبيعية وإجتماعية وإنسانية حتى الآداب والفنون . ويذكر نسيم الصمادي وجود ٢٧ رسالة دكتوراه منحتها الجامعات الأميركية وحدها خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٣م استخدمت جميعها الاستشهادات المرجعية في عملية تحليل الإنتاج الفكري ، المنشور ودراسة اتجاهاته العلمية والبنائية بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ عملاً علمياً آخراً معظمها باللغة الإنجليزية (٩) .

وفي عام ١٩٨٠م استطاع رولاند يربي (Roland Hjerppe) توثيق ما لا يقل عن ألفين دراسة منشورة حول تكشيف الاستشهادات المرجعية (Citation Indexing) وتحليلها (Citation Analysis) والدراسات الببليومترية (Bibliometrics) الصادرة في شتى الحقول والتخصصات ، وفي لغات متعددة طغت عليها اللغة الإنجليزية (١٠) .

ويعود الفضل في انتشار هذا النوع من الدراسات في العالم الغربي ، وغزارة هذا الإنتاج منذ السبعينات من هذا القرن ، إلى وجود الكشافات الخاصة التي يصدرها معهد المعلومات العلمية (Institute of Scientific Information) في مدينة فيلادلفيا التابعة لولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأميركية . فقد أصدر هذا المعهد : كشاف الاستشهاد المرجعي في العلوم (Science Citation Index) منذ عام ١٩٦٣م وكشاف الاستشهاد المرجعي في العلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index) منذ عام ١٩٦٩م ، وأخيراً كشاف الاستشهاد المرجعي في الفنون الإنسانية (Arts and Humanities Citation Index) منذ عام ١٩٧٨م (١١) . كما قام المعهد بتوفير هذه الخدمة على الحاسب الآلي عن طريق الاتصال المباشر بقواعد البيانات العالمية التي تقوم بتأمينها خدمة ديالوغ لاسترجاع المعلومات (DIALOG Information Retrieval Service) التي هي جزء من خدمة لوكهيد للمعلومات (Lockheed Information Service) ومصدرها ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية . وفي أواخر الثمانينات أصبحت هذه الخدمة متوفرة أيضاً على الأقراص البصرية المكتنزة المعروفة باسم (CD - ROM) .

ولا يمكن التحدث عن تحليل الاستشهادات المرجعية كمنهج للبحث ، ولا عن الخدمات الجيدة التي يوفرها معهد المعلومات العلمية في فيلادلفيا في الولايات المتحدة الأميركية دون التطرق إلى شخصية يوجين جارفيلد مؤسس ورئيس المعهد . فهو يعتبر رائداً محورياً من رواد تكشيف الاستشهادات المرجعية وتحليلها بفضل كتاباته المتعددة حول الموضوع ، وخاصة كتابه الشهير حول تكشيف الاستشهادات المرجعية من النظرية إلى التطبيق في العلوم والتكنولوجيا (١٢) ، ومقالاته المتعددة التي كانت تظهر بصورة دورية في مجلته Current Contents والتي جمعها واعاد نشرها في كتاب خاص (١٣) .

أما في العالم العربي فتعتبر الدراسة التي قام بها حشمت قاسم لعينة من الرسائل الجامعية العربية في علم اللغة من أول وأبرز الدراسات العربية التي تقوم على تحليل الاستشهادات المرجعية (١٤) . بعد ذلك ظهرت عدة دراسات في العالم العربي استخدمت تحليل الاستشهادات المرجعية بشكل جزئي أو كلي لدراسة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري في عدة حقول منها : الإدارة كما في دراسة فؤاد السالم عن تحليل بحوث دوريات الإدارة (١٥) ،

ودراسة فؤاد فرسوني حول أدب البحث في الإدارة العامة (١٦) ، ودراسة نسيم الصمادي حول الدوريات العربية في العلوم الإدارية (١٧) ؛ والعلوم الطبية كما في دراسة محمد المصري حول خصائص الإنتاج الفكري للاطباء العرب (١٨) ؛ والعلوم البحتة كما في دراسة فهد الدوسري حول الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في هذا التخصص (١٩) .

نتائج البحث وتفسيرها

نشرت مجلة «مكتبة الإدارة» خلال الفترة الزمنية من عام ١٣٩٨هـ إلي عام ١٤٠٨هـ ستة وتسعين مقالا في مواضيع مختلفة ضمن تخصص المكتبات والمعلومات ، بالإضافة إلى التقارير والعروض وغيرها . وبعد مراجعة أولية لهذه المقالات تم استبعاد ١٤ مقالاً منها لوقوعها ضمن واحدة أو أكثر من الفئات التالية :

١ - المقالات التي لا تحتوي على أي استشهادات مرجعية لا في أواخر الصفحات ولا في نهاية المقال .

٢ - المقالات المترجمة عن اللغات الأجنبية لأنها لا تعكس رؤية المترجم العربي بل الكاتب الأجنبي .

٣ - المقالات الواردة على شكل تقارير وصفية لندوات والتي وضعت بطريق الخطأ مع المقالات الأخرى .

بلغ عدد المقالات التي أجريت عليها الدراسة ٨٣ مقالا احتوت على ١٢١٠ استشهادات مرجعية ، أي بمعدل ١٤,٦ استشهادا لكل مقال . وقد تم تعداد الاستشهاد المرجعي مرة واحدة في المقال بغض النظر عن عدد مرات الاشارة اليه . بمعنى آخر فقد تمت مساواة الوثيقة التي استشهد بها مرة واحدة وتلك التي تكرر الاستشهاد بها عدة مرات في المقال نفسه .

وقد جاء توزيع متغيرات الاستشهادات المرجعية في الدورية مجال البحث على النحو التالي :

١ - التوزيع اللغوي :

بلغ عدد الاستشهادات بالوثائق الصادرة باللغة العربية ٥١٨ استشهادا ، أي بنسبة مئوية قدرها ٤٣٪ منها ٤٣ استشهادا بوثائق معربة . يقابلها ٦٩٢ استشهادا بالوثائق الصادرة بلغات أجنبية أي بنسبة مئوية قدرها ٥٧٪ جاءت جميعها باللغة الإنجليزية ماعدا استشهادين اثنين باللغة الفرنسية .

وهذا يدل دلالة قوية على أن استخدام الباحثين العرب لأوعية المعلومات الصادرة باللغة الإنجليزية يفوق بكثير استخدامهم لأوعية المعلومات الصادرة باللغة العربية (جدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

التوزيع اللغوي

اللغة	عدد الاستشهادات	النسبة المئوية
العربية	٥١٨	٤٢,٨ ٪
الأجنبية	٦٩٢	٥٧,٢ ٪
المجموع	١٢١٠	١٠٠ ٪

ولعل تفسير ذلك يكمن في أن الاستشهاد بأحد أوعية المعلومات يعتمد أساساً على توفر هذا الوعاء Availability ووجوده في متناول الباحث . ومن المعروف أن الحصول على أوعية المعلومات الصادرة باللغات الأجنبية والمنشورة في دول العالم الغربي أسهل بكثير للمكتبة العربية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط من الحصول على أوعية المعلومات الصادرة باللغة العربية . وذلك بسبب وجود الكشافات المتنوعة التي تغطي مختلف نواحي الإنتاج الفكري الأجنبي في أي تخصص ، وتوفرها في معظم المكتبات في دول العالم الثالث ، بالإضافة إلى وجود الوكلاء وبائعي الكتب العالميين الذين

يستطيعون تزويد المكتبات العربية بأي من أوعية المعلومات المنشورة في العالم الغربي بسرعة قصوى وكفاءة عالية . أما الحال بالنسبة لأوعية المعلومات الصادرة باللغة العربية والمنشورة في العالم العربي نفسه ، فإنها تبدو على طرفي نقيض مما سبق . ذلك أن الكثير من المكتبات العربية تعاني صعوبة بالغة في التعرف على أوعية المعلومات الصادرة في الدول العربية المجاورة والحصول عليها بسبب غياب عملية الضبط الببليوجرافي الشامل للإنتاج الفكري في معظم هذه الدول ، والمتمثل في الببليوجرافية الوطنية . هذا بالإضافة إلى وجود نقص كبير في عمليات التكشيف والاستخلاص الضرورية لعملية التزويد .

بالإضافة إلى ذلك يعتبر وجود قواعد البيانات الببليوجرافية في العالم الغربي وتوفرها للباحثين والدارسين في معظم مناطق العالم عن طريق خدمات البحث المباشر أو عن طريق الأقراص البصرية المكتنزة المعروفة باسم CD - ROM عاملاً بارزاً يتيح للباحث التعرف على أهم وأحدث ما صدر في العالم الغربي من مقالات ودراسات وتقارير تتعلق بتخصص معين عن طريق تقديم خدمة المعلومات الببليوجرافية والاستخلاص وأحيانا النص الكامل .

٢ - التوزيع الزمني :

بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بأوعية المعلومات الحديثة والتي لا يتجاوز عمرها الخمس سنوات ٥٤٦ استشهادا بنسبة مئوية قدرها ٤٦ ٪ وترتفع هذه النسبة في أوعية المعلومات العربية لتصل إلى ٦, ٦٣٪ ، بينما تهبط في أوعية المعلومات الأجنبية إلى نسبة ٨ , ٣٢ ٪ . أما بالنسبة لأوعية المعلومات القديمة والتي يتجاوز عمرها الخمسة عشر سنة فإنها تهبط في أوعية المعلومات العربية إلى ٢٧ استشهاداً بنسبة مئوية تزيد عن خمسة بالمئة بقليل ، بينما ترتفع هذه النسبة في أوعية المعلومات الأجنبية لتصل إلى ٢١ ٪ (جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)
التوزيع الزمني

السنوات	الاستشهادات المرجعية					
	العربية		الأجنبية		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
خمسة وأقل	٣٣٢	٦ر٦٣ ٪	٢٢٤	٨ر٣٢ ٪	٥٤٦	٤٦ ٪
من ٦ إلى ١٠	١١٣	٤ر٢٢ ٪	١٨٢	٧ر٢٦ ٪	٢٩٥	٢٥ ٪
من ١١ إلى ١٥	٤٤	٧ر٨ ٪	١٣١	٢ر١٩ ٪	١٧٥	١٥ ٪
أكثر من ١٥	٢٧	٣ر٥ ٪	١٤٥	٣ر٢١ ٪	١٧٢	١٤ ٪
المجموع	٥٠٦ *	١٠٠ ٪	٦٨٢	١٠٠ ٪	١١٨٨	١٠٠ ٪

* هناك ٢٢ استشهادا بدون تاريخ منها ١٢ للاستشهادات العربية و ١٠ للاستشهادات الأجنبية .

يتضح من الجدول رقم (٢) أن ٨٦ بالمئة من أوعية المعلومات العربية ، هي من الأوعية الحديثة التي يبلغ عمرها عشر سنوات أو أقل (٦ر٦٣ + ٤ر٢٢ = ٨٦) ، يقابلها ٥ر٥٩ بالمئة فقط من أوعية المعلومات الأجنبية (٨ر٣٢ + ٧ر٢٦ = ٥ر٥٩) في نفس درجات العمر . وما الزيادة الكبيرة في الاعتماد على أوعية المعلومات العربية الحديثة إلا دليل على حداثة هذا التخصص وازدهاره في السنوات الأخيرة ، وعلى اهتمام الباحثين العرب في هذا الحقل بأحدث المصادر والمراجع يستخدمونها في بحوثهم ودراساتهم . وهذا ما يؤكده ضعف الاستشهاد بأوعية المعلومات العربية القديمة ، والتي يزيد عمرها عن عشر سنوات حيث بلغت النسبة ١٤ بالمئة فقط .

ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود تلك البحوث والدراسات العربية القديمة ، أو عدم المعرفة بوجودها في تلك الفترة بسبب ضعف الاتصال العلمي بين دول العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة .

وما ازدياد الاستشهاد بأوعية المعلومات الأجنبية القديمة والتي يتجاوز عمرها العشر سنوات ٥ر٤٠ بالمئة ، إلا دليل على قدم هذا التخصص وعراقته في العالم الغربي ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد عمره عن المئة عام .

٣ - التوزيع الوعائي :

احتل الكتاب المرتبة الأولى بين أوعية المعلومات التي يستخدمها الباحثون العرب في دراساتهم العلمية ، إذ بلغ عدد الاستشهادات بالكتب ٥٩٦ استشهادا وبنسبة مئوية تجاوزت ٤٩ ٪ بقليل . واحتفظ الترتيب بمكانته في كل من أوعية المعلومات العربية والأجنبية ، وإن كانت النسبة قد هبطت في الكتب العربية إلى حدود ٦ر٤٥ ٪ وارتفعت في الكتب الأجنبية إلى نسبة ٥٢ ٪ كما يوضح ذلك جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)
التوزيع الوعائي

الوعاء	الاستشهادات المرجعية					
	العربية		الأجنبية		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
كتب	٢٣٦	٦ر٤٥ ٪	٣٦٠	٥٢ ٪	٥٩٦	٣ر٤٩ ٪
مقالات	١٢١	٤ر٢٣ ٪	٢٢١	٣٢ ٪	٣٤٢	٣ر٢٨ ٪
تقارير	٤٨	٢ر٩ ٪	٢٩	٢ر٤ ٪	٧٧	٤ر٦ ٪
بحوث	٣٥	٨ر٦ ٪	١٢	٧ز١ ٪	٤٧	٤ ٪
رسائل جامعية	٢٠	٩ر٣ ٪	١٧	٥ر٢ ٪	٣٧	٣ ٪
ببليوجرافيا وأدلة	٢٢	٢ر٤ ٪	١٥	١ر٢ ٪	٣٧	٣ ٪
موسوعات	صفر	صفر	٢٧	٩ر٣ ٪	٢٧	٢ر٢ ٪
كشافات	١٧	٣ر٣ ٪	٣	٤ر٠ ٪	٢٠	٦ر١ ٪
قواميس	١٠	٩ر١ ٪	٤	٦ر٠ ٪	١٤	٢ر١ ٪
أخرى	٩	٧ر١ ٪	٤	٦ر٠ ٪	١٣	١ ٪
المجموع	٥١٨	١٠٠ ٪	٦٩٢	١٠٠ ٪	١٢١٠	١٠٠ ٪

وقد حلت مقالات الدوريات في المرتبة الثانية بعد الكتاب في كل من أوعية المعلومات العربية والأجنبية ، لكن الملاحظ هنا أن نسبة الاستشهاد بالكتب والدوريات الأجنبية مجتمعة قد بلغ ٨٤ بالمئة بينما توزعت النسبة الباقية وهي ١٦ بالمئة على بقية أوعية المعلومات . أما النسبة لأوعية المعلومات العربية فإن الاستشهاد بالكتب والدوريات مجتمعة لم يتجاوز ٦٩ بالمئة ، بينما توزعت النسبة الباقية وهي ٣١ بالمئة على أوعية المعلومات الأخرى مثل التقارير والبحوث والرسائل الجامعية وغيرها .

ويلاحظ من الجدول السابق غياب الاستشهاد المرجعي بالموسوعات العربية لعدم وجود هذا النوع من أوعية المعلومات في حقل التخصص أو التخصصات القريبة في العالم العربي ، بينما بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بالموسوعات الأجنبية ٢٧ استشهادا نالت منها موسوعة علم المكتبات والمعلومات Encyclopedia of Library and Information Science ٢١ استشهادا وتوزعت الاستشهادات المرجعية الستة الباقية على الموسوعات الأخرى مثل موسوعة علم الحاسب الآلي Encyclopedia of Computer Sciene .

وتوضح هذه الاحصاءات المكانة المرموقة للكتاب بالنسبة للباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات كأحد أهم أوعية المعلومات وأكثرها استخداما من قبلهم في عملية البحث العلمي . فعلى الرغم من وسائل التقنية الحديثة التي تزدهر وتنتشر في العالم والمتمثلة في أوعية المعلومات غير المطبوعة من سمعية وبصرية وممغنطة ومليزرة ، وبالرغم من العدد الهائل للدوريات العالمية الصادرة في العالم الغربي ما زال الكتاب يحتفظ بمكانته المرموقة بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام وفي تخصص المكتبات والمعلومات بشكل خاص .

وتأتي مقالات الدوريات في المرتبة الثانية مباشرة بعد الكتاب وإن كانت متباعدة كثيرا ، حيث بلغت نسبة الكتب إلى مقالات الدوريات في أوعية المعلومات العربية ما يعادل أثنين لواحد (٦ر٤٥ ٪ للكتب مقابل ٤ر٢٣ ٪ لمقالات الدوريات) . ولعل تفسير ذلك يكمن في ندرة الدوريات العلمية المتخصصة الصادرة في العالم العربي ، فبالإضافة إلى قلة عددها تعاني هذه الدوريات المتخصصة من كثرة المشاكل المادية والإعلامية والتسويقية مما يؤدي إلى عدم انتظام صدورها وأحياناً كثيرة إلى التقطع في الصدور أو التوقف النهائي .

وبشكل عام يلاحظ أن ٨٤ بالمئة من الاستشهادات المرجعية بأوعية المعلومات الأجنبية انحصرت في الكتب والمقالات فقط ، بينما توزعت الاستشهادات المرجعية بأوعية المعلومات العربية على الكتب والمقالات والبحوث والتقارير والرسائل الجامعية التي تؤدي دورا هاماً في العالم العربي لبث المعلومات وتحقيق سبل الاتصال العلمي بين الباحثين والدارسين في محاولة لتغطية النقص الكبير المتزايد في الدوريات العلمية المتخصصة .

٤ - التوزيع الموضوعي :

توزعت الموضوعات التي تطرق إليها الباحثون العرب في تخصص المكتبات والمعلومات إلى أكثر من ثلاثين موضوعا مختلفا تشكل محور التخصص . وقد تفاوتت نسب الاستشهاد بهذه المواضيع بصورة كبيرة ، لكن الموضوع الذي نال أكبر عدد من الاستشهادات المرجعية في اللغتين العربية والإنجليزية هو في الفهرسة والتصنيف ، نالت الفهرسة فيها النصيب الأكبر بنسبة ٧٨ بالمئة ، في حين كان نصيب موضوعات التصنيف ٢٢ بالمئة فقط (الجدول رقم ٤) . ولعل ذلك يعود إلى الأهمية البالغة التي يركز عليها الباحثون العرب في دراساتهم للفهرسة باعتبارها من أهم القضايا التي تواجه المكتبيين العرب في سعيهم لايجاد معايير موحدة تلتزم بها المكتبات العربية جميعها ، ولتوحيد رؤوس الموضوعات العربية ، بتجميع الجهود الفردية التي قام بها بعض المهتمين بالموضوع ، ومحاولة التوفيق بينها لايجاد عمل جماعي موحد يتفق عليه المكتبيون العرب ، ويكون النواة الأولى للعمل التعاوني

المشترك. ففي حين يلاحظ المطلع على الإنتاج الفكري العالمي في هذا التخصص الجهود الكبيرة التي تقوم بها المكتبات الأجنبية في عملية التعاون والمشاركة فيما بينها في حقول الفهرسة والتصنيف والتزويد والاعارة وغيرها من العمليات الفنية ، يتضح له غياب التعاون العربي في أي من النشاطات المختلفة

جدول رقم (٤)

التوزيع الموضوعي

الموضوع	الاستشهادات المرجعية					
	العربية		الأجنبية		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفهرسة والتصنيف	٧٦	١٤ر٨ ٪	١٠٤	١٥ ٪	١٨٠	١٥ ٪
إدارة المكتبات	٣٥	٦ر٨ ٪	٥٩	٨ر٥ ٪	٩٤	٧ر٨ ٪
ثقافة المكتبة	٤٦	٨ر٩ ٪	٤٣	٦ر٢ ٪	٨٩	٧ر٤ ٪
نظم المعلومات	٣٣	٦ر٤ ٪	٥٣	٧ر٧ ٪	٨٦	٧ر١ ٪
التكشيف والاستخلاص	٣٦	٦ر٩ ٪	٣٩	٥ر٦ ٪	٧٥	٦ر٢ ٪
البحث العلمي والحصاء	١٥	٢ر٩ ٪	٥٦	٨ر١ ٪	٧١	٥ر٩ ٪
تكنولوجيا المعلومات	١٦	٣ر١ ٪	٥٢	٧ر٥ ٪	٦٨	٥ر٦ ٪
خدمات المكتبات	٢١	٤ر١ ٪	٢٦	٣ر٨ ٪	٤٧	٣ر٩ ٪
التزويد	٥	١ ٪	٣٩	٥ر٦ ٪	٤٤	٣ر٦ ٪
التعاون	١٣	٢ر٥ ٪	٣٠	٤ر٣ ٪	٤٣	٣ر٥ ٪
تاريخ المكتبات	٣١	٦ ٪	١١	١ر٦ ٪	٤٢	٣ر٥ ٪
استرجاع المعلومات	٢٧	٥ر٢ ٪	١٤	٢ ٪	٤١	٣ر٤ ٪
وثائق ومخطوطات	٢٧	٥ر٢ ٪	١٢	١ر٧ ٪	٣٩	٣ر٢ ٪
الاتصال العلمي المراجع	٣	١ر٦ ٪	٣٥	٥ر١ ٪	٣٨	٣ر١ ٪
والببليوجرافيات	٢٣	٤ر٤ ٪	١٥	٢ر٢ ٪	٣٨	٣ر١ ٪
أدب المكتبات والمعلومات	١٨	٣,٥ ٪	١٥	٢,٢ ٪	٣٣	٢,٧ ٪
أدب وثقافة الأطفال	٢٠	٣ر٩ ٪	٢	ر٣ ٪	٢٢	١ر٨ ٪
حركة النشر	١٨	٣ر٥ ٪	٣	ر٤ ٪	٢١	١ر٧ ٪
جمعيات المكتبات	٣	ر٦ ٪	١٦	٢ر٦ ٪	١٩	١ر٦ ٪
القواميس	١	٢ر١ ٪	٥	ر٧ ٪	١٦	١ر٣ ٪
المصغرات البصرية	١١	٢ر١ ٪	٤	ر٦ ٪	١٥	١ر٣ ٪
تقويم المكتبات	صفر	صفر	١٣	١ر٩ ٪	١١	ر٩ ٪
المكتبات المدرسية	٢	١ر٤ ٪	٩	١ر٣ ٪	١١	١ر١ ٪
المكتبات الوطنية	٢	ر٤ ٪	٨	١ر٢ ٪	١٠	ر٨ ٪
المكتبات العامة	٣	ر٦ ٪	٤	ر٦ ٪	٧	ر٦ ٪
المكتبات الجامعية	٥	١ ٪	٢	ر٣ ٪	٧	ر٦ ٪
المكتبات المتخصصة	٣	ر٦ ٪	١	ر١ ٪	٤	ر٣ ٪
أخرى	١٥	٢ر٩ ٪	٢٢	٣ر٢ ٪	٣٧	٣ ٪
المجمـــوع	٥١٨	١٠٠ ٪	٦٩٢	١٠٠ ٪	١٢١٠	١٠٠ ٪

التي تقوم بها المكتبات على مختلف أنواعها حتى ضمن الوطن الواحد .

ويأتي موضوع الإدارة وتطبيقها في المكتبات ومراكز المعلومات العربية في الدرجة الثانية من الترتيب التنازلي ليفسر ظاهرة ارتباط هذه المجلة «مكتبة الإدارة» بمعهد الإدارة العامة في الرياض . فهناك عدد كبير من البحوث والدراسات التي نشرتها المجلة قام بها مؤلفون ينتمون إلى المعهد ، ومن الطبيعي أن يطغي موضوع الإدارة على هذه الدراسات بحكم التخصص ، فتتوزع على مختلف مواضيع الإدارة مثل التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات وتقويم الأداء وغيرها من الموضوعات الإدارية وتطبيقها على المكتبات ومراكز المعلومات باعتبارها من المؤسسات غير الربحية التي تقدم خدماتها إلى قطاع كبير ومتنوع من المجتمع .

ويبين موضوع ثقافة المكتبة الذي حل في المرتبة الثالثة من اللائحة الأهمية التي تحظى بها دراسات المكتبات والتي تتمثل في وجود أقسام المكتبات في مناطق متعددة من العالم العربي أبرزها في مصر وفي المملكة العربية السعودية التي تضم وحدها خمسة أقسام منها يؤدي كل قسم دوراً بارزاً في تأهيل الخريجين لتسلم مهماتهم القيادية في المكتبات المختلفة من جامعية ومتخصصة وعامة ومدرسية .

أما بالنسبة لمواضيع البحث العلمي والاحصاء وتقنية المعلومات فيلاحظ قلة الاستشهادات المرجعية بأوعية المعلومات العربية في هذه المواضيع واعتماد الباحثين العرب بكثافة على أوعية المعلومات الأجنبية التي بلغت نسبتها ٨٠ بالمئة في البحث العلمي والاحصاء و٧٦ بالمئة في تقنية المعلومات التي ضمت مواضيع متعددة تتعلق بتقنية الحاسب الآلي والأقراص البصرية المكتنزة المعروفة باسم CD - ROM وغيرها . كل هذا يدل على النقص الكبير في البحوث والدراسات العربية المتعلقة بهذين الموضوعين المتخصصين ، فالباحثون العرب لازالوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على الانتاج الفكري الأجنبي بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالتقنية الحديثة التي لا زال العالم العربي فيها من المقلدين وليس من المبدعين . وكذلك الحال بالنسبة لمواضيع التزويد والتعاون والتقويم والاتصال العلمي وجمعيات المكتبات ، حيث يتضح الاعتماد الأكبر فيها على الإنتاج الفكري الأجنبي ، نظرا لقلة الدراسات العربية الجادة والمبتكرة في هذه المواضيع .

ومن جهة أخرى نجد اعتماداً واضحاً على الإنتاج الفكري العربي في بعض المواضيع المحلية مثل تاريخ المكتبات وتطورها والوثائق والمخطوطات وأدب الأطفال وثقافتهم وحركة النشر وذلك بسبب اقليميتها . وارتباطها بدور العرب والمسلمين النشط في هذه المجالات وأثر بعضها على الحضارة العالمية مثل قضايا الحرف والكتابة والكتب .

٥ – التوزيع الجغرافي

تبرز أهمية التوزيع الجغرافي لأماكن نشر الإنتاج الفكري العربي في تخصص المكتبات في يومنا هذا أكثر من أي وقت مضى ، بعد انتشار الطباعة والنشر في مختلف الدول العربية التي بدأت تتنافس تنافساً قوياً في نشر المعرفة . فبعد فترة طويلة من الزمن كان الاعتماد فيها يكاد يكون كلياً على ما يطبع وينشر في كل من مصر ولبنان اللتين قامتا بدور رائد في صناعة الكتاب العربي وتسويقه عربياً وعالمياً ، أخذت حركة الطباعة والنشر تزدهر في بقية البلدان العربية وخاصة في دول الخليج العربي كالسعودية والكويت . وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قد تصدرتا الدول المصنعة لأوعية المعلومات المختلفة في اللغة الإنجليزية ، فالملاحظ أن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية قد تصدرتا الدول العربية المصنعة لأوعية المعلومات المختلفة في العالم العربي بينما تراجع لبنان عن مستواه المعهود بسبب الحرب المدمرة التي شهدها هذا البلد والتي استمرت أكثر من ستة عشر عاماً (جدول رقم ٥) .

وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية في عدد البحوث والدراسات والتقارير المتعلقة بالتخصص التي استشهد بها مرجعيا حيث حصلت على١٤٢ استشهاداً مرجعياً بلغت نسبتها المئوية ٤ر١٦ بالمئة مقارنة بـ ١١٨ استشهاداً مرجعياً لمصر حيث بلغت نسبتها المئوية ٦ر١٣ بالمئة . والجدير بالذكر هنا أن احتساب مكان النشر قد تم بالنسبة لأوعية المعلومات المختلفة ما عدا الدوريات على اعتبار أن صدور الدورية في منطقة معينة ثابت وتحكمه عوامل متعددة لا علاقة لمعظمها بالتخصص وأن عدداً كبيرا من الباحثين العرب ينشرون بحوثهم في الدوريات العامة والمتخصصة التي تصدر خارج بلادهم .

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي

البلد	عدد الاستشهادات	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتكاملة
أميركا	٢٣١	٦ر٢٦ ٪	٦ر٢٦ ٪
السعودية	١٤٢	٤ر١٦ ٪	٤٣ ٪
مصر	١١٨	٦ر١٣ ٪	٦ر٥٦ ٪
بريطانيا	٨٥	٨ر٩ ٪	٤ر٦٦ ٪
لبنان	٢٣	٦ر٢ ٪	٦٩ ٪
العراق	٢٢	٥ر٢ ٪	٥ر٧١ ٪
فرنسا	٢١	٤ر٢ ٪	٩ر٧٣ ٪
الكويت	١٨	١ر٢ ٪	٧٦ ٪
تونس	١١	٣ر١ ٪	٣ر٧٧ ٪
المجر	٦	٧ر٠ ٪	٧٨ ٪
أخرى	١٩١	٢٢ ٪	١٠٠ ٪
المجموع *	٨٦٨	١٠٠ ٪	

* المجموع = مجموع الاستشهادات - عدد الاستشهادات بالدوريات

المجموع = ١٢١٠ - ٣٤٢ = ٨٦٨

وحل لبنان ثالثاً بين الدول العربية المصنعة لأوعية المعلومات المختلفة بشكل عام وللكتاب بشكل خاص وأن كانت نسبة الاستشهادات المرجعية التي حصل عليها وهي ٦ر٢ بالمئة أقل بكثير من نسبة كل من المملكة العربية السعودية ومصر وذلك نتيجة للحرب التي عصفت به والتي أدت إلى هبوط حاد في صادراته من الكتب ومصنوعات الورق الأخرى بلغ ٥٥ بالمئة في أواخر عام ١٩٨٤م (٢٠) .

٦ - الدوريات العربية والأجنبية :

بلغ عدد الدوريات العربية والأجنبية التي استخدمها الباحثون العرب في تخصص المكتبات والمعلومات في كتابة أبحاثهم ٨٨ دورية ما بين متخصصة وعامة استخدمت في ٣٦٤ استشهاداً مرجعياً بمعدل يقارب أربع استشهادات للدورية الواحدة . وبعد تعداد الاستشهادات المرجعية التي حصلت عليها كل دورية جرى تقسم الدوريات حسب اللغة وترتيبها بطريقة تنازلية من الأكثر استشهاداً إلى الأقل استشهاداً بها .

ويوضح الجدول رقم (٦) عدد الدوريات التي استخدمت أكثر من أربع استشهادات مرجعية فيتبين منه أن مجلة مكتبة الإدارة قد حلت في المرتبة الأولى بعد أن نالت أكبر عدد من الاستشهادات المرجعية بين المجلات العربية حيث بلغت ٢٣ استشهاداً، وهذا يعود إلى الأهمية العلمية التي اكتسبتها هذه المجلة بين المتخصصين العرب في مجال المكتبات والمعلومات وإلى انتظام صدورها وعدم تقطعه أو توقفه وإلى السياسة التسويقية الناجحة التي تم اعتمادها من قبل المسؤولين في معهد الإدارة العامة في الرياض . وقد حلت في المرتبة الثانية المجلة العربية للمعلومات التي تصدر في تونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية وحصلت على ١٨ استشهادا مرجعيا ، تلتها في الترتيب مجلة عالم الكتب التي تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف في مدينة الرياض والتي أسسها منذ أكثر من ١٤ عاماً كل من عبدالعزيز الرفاعي وعبدالرحمن المعمر وهي مجلة متخصصة في قضايا الكتاب وشؤونه .

جدول رقم (٦)
الترتيب التنازلي لأكثر المجلات
العربية المستشهد بها

المجلة	عدد الاستشهادات
مكتبة الإدارة	٢٣
المجلة العربية للمعلومات	١٨
عالم الكتب	١٥
الإدارة العامة	١١
رسالة المكتبة	١٠
مجلة المكتبات والمعلومات العربية	٨
الوثائق العربية	٥
مجلة اليونسكو للمكتبات	٥
الثقافة العربية	٥

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن مجلة الإدارة العامة التي تصدر في الرياض عن معهد الإدارة العامة والتي تتخصص بالعلوم الإدارية وما يتعلق بها من علوم متقاربة قد احتلت المرتبة الرابعة بين الدوريات الأكثر استخداماً من قبل الباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات وحصلت على ١١ استشهاداً مرجعياً ، وهذا يعود إلى إرتباط هذين التخصصين ببعضهما البعض على اعتبار أن المكتبات ومراكز المعلومات هما من المؤسسات الإدارية غير الربحية Non - Profit Organizations كما أنهما تعتبران من المنظمات المفتوحة التي تتأثر بالبيئة المحيطة بها . وهذا ما يفسر حصول موضوع إدارة المكتبات على المرتبة الثانية في لائحة التوزيع الموضوعي التي سبق ذكرها في الجدول رقم (٤) . كما يدل على أهمية هذا الموضوع من ناحية دراسة التخصص ، فإدارة المكتبات تخصص فريد يجمع بين مجالي المكتبات والإدارة ، بحيث يلم الدارس بأهم العمليات الفنية التي تجري في المكتبات كالتزويد والفهرسة والتصنيف والتكشيف وغيرها بالإضافة إلى دراسة المواضيع الإدارية المتعددة كالتخطيط والتنظيم والرقابة ورعاية شؤون الموظفين وتقويم الأداء وغيرها من المواضيع الإدارية .

كما يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن أربعة من الدوريات الست الأوائل الأكثر استخداماً من قبل الباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات تصدر في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ثلاثة منها في قلب التخصص ، وهذا دليل على النهضة الثقافية العامة التي تشهدها المملكة على صعيد حركة النشر ، وعلى الأهمية التي توليها لتخصص المكتبات والمعلومات الذي يدرس في أربعة جامعات سعودية بالإضافة إلى الرئاسة العامة لتعليم البنات .

أما بالنسبة للدوريات الأجنبية الأكثر استخداماً من قبل الباحثين العرب في مجال المكتبات والمعلومات فيوضحها الجدول رقم (٧) المخصص للدوريات التي حصلت على أكثر من أربع استشهادات مرجعية . ويلاحظ أن الدوريات الثلاث الأوائل يغلب عليها الطابع الأميركي البحت ، بمعنى أن أكثرية مقالاتها تتعلق بوضع التخصص في المجتمع الأميركي أو بالتخصص بشكل عام ، في حين أن الدوريتين التاليتين لهم في الترتيب ، تقومان بنشر العديد من المقالات حول وضع التخصص على الصعيد العالمي .

جدول رقم (٧)
الترتيب التنازلي لأكثر المجلات
الأجنبية المستشهد بها

المجلة	عدد الاستشهادات
College & Research Libraries	٢٢
Library Trends	١٥
Library Quarterly	١٣
Unesco Bulletin For Libraries	١٢
International Library Review	١٠
Library Journal	٩
Library Resources & Technical Serveces	٨
Special Libraries	٧
Journal of Documentation	٧
Journal of Librarianship	٦
CD - ROM Review	٦
Journal of Library Automation	٥
Aslib Proceedings	٥

٧ - المؤلفون العرب والأجانب :

بلغ عدد الأشخاص الذين تم الاستشهاد بمؤلفاتهم ٢٩٨ شخصاً بالإضافة إلى بعض الهيئات الرسمية والخاصة ، كما وجد عدد من الوثائق التي لم يعرف مؤلفوها . ويوضح الجدول رقم (٨) أسماء المؤلفين العرب الذين نالوا أكبر عدد من الاستشهادات المرجعية مرتبين ترتيباً تنازلياً .

جدول رقم (٨)

الترتيب التنازلي لأكثر المؤلفين العرب المستشهد بهم

المؤلف	عدد الاستشهادات
سعد محمد الهجرسي	٢٢
محمد فتحي عبدالهادي	١٦
أحمد بدر	١٥
سيد حسب الله	١١
أحمد أنور عمر	١٠
يحيى الساعاتي	١٠
فهد العسكر	٧
عبدالستار الحلوجي.	٦
عبدالوهاب أبو النور	٦
ناصر السويدان	٦
حشمت قاسم *	٥
شعبان خليفة	٥
عامر إبراهيم قنديلجي	٥
عباس طاشكندي	٥
محمد محمد الهادي	٥

يلاحظ من الجدول رقم (٨) تأثير الرعيل الأول من المتخصصين في حقل المكتبات والمعلومات على الإنتاج الفكري العربي المستخدم من قبل الباحثين العرب في هذا التخصص . كما يلاحظ تأثير المتخصصين المصريين في هذا الإنتاج أمثال سعد الهجرسي ومحمد فتحي عبدالهادي وأحمد بدر وسيد حسب الله وأحمد أنور عمر الذين احتلوا المراكز الخمسة الأولى في الجدول رقم (٨) على اعتبار أن تخصص المكتبات والمعلومات في مصر هو أقدم عهدا منه في أية دولة عربية أخرى . ويأتي كل من يحيي الساعاتي وفهد العسكر في المرتبتين الأولى والثانية على التوالي بين المتخصصن العرب غير المصريين ، ويتبعهم ناصر السويدان وعباس طاشكندي بمسافة وجميعهم من المملكة العربية السعودية . ومن الجدير بالإشارة هنا أن حشمت قاسم قد نال خمسة استشهادات مرجعية بصفته مؤلفاً فقط وليس مترجماً ولو حسبت الأعمال التي ألفها وترجمها وتم تعداد الاستشهادات التي حصل عليها بصفته مؤلفاً ومترجماً لبلغت عشرين استشهاداً واحتل المرتبة الثانية في اللائحة بعد سعد الهجرسي .

ولا يقلل هذا الترتيب من أهمية الترجمات الناجحة التي قام بها حشمت قاسم لبعض المؤلفات الهامة في الإنتاج الفكري الأجنبي للتخصص ، إذ يرجع الفضل إلى ترجماته في عملية التعرف على أهم ما كتب في بعض قضايا التخصص باللغة الإنجليزية مثل الاتصال العلمي وتخزين المعلومات واسترجاعها وغيرها من المواضيع .

أما بالنسبة للمؤلفين الأجانب فإن الجدول رقم (٩) يبين ترتيبهم وفقاً لعدد مرات الاستشهاد بأعمالهم من قبل الباحثين العرب الذين كتبوا في مجلة مكتبة الإدارة .

جدول (٩)

الترتيب التنازلي لأكثر المؤلفين الأجانب المستشهد بهم

المؤلف	عدد الاستشهادات
Lancaster, F . W .	١٤
Borko, Harold	٩
Kent, Allen	٨
Tauber, M .	٨
Line, Maurice B.	٧
Rowley, J.	٧
Foskitt, M.	٦
Ranganathan, S. R.	٥
Downs, R.	٥

ويتضح من الجدول أن الكاتبين الأميريكيين لانكستر Lancaster وكنت Kent هما أكثر المؤلفين الأجانب المستشهد بهم من قبل الباحثين العرب (جدول ٩) ، وتعد الأعمال التي ترجمها حشمت قاسم لهذين الكاتبين من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الاستشهاد بأعمالهما في العربية .

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أنماط الاستشهاد المرجعي عند الباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية الموجودة في المقالات التي ظهرت في مجلة مكتبة الإدارة في الفترة الزمنية الواقعة من عام ١٣٩٨ إلى عام ١٤٠٨هـ . وقد قامت الدراسة بتحليل التوزيع اللغوي والزمني والوعائي والموضوعي والجغرافي للاستشهادات المرجعية التي استخدمها الباحثون العرب في كتابة أبحاثهم ودراساتهم ، كما أبرزت أكثر الدوريات العربية والأجنبية استخداماً من قبل هؤلاء الباحثين وأكثر المؤلفين تأثيراً في هذا الإنتاج الفكري وخرجت بالنتائج التالية :

١ - أن استخدام الباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات لأوعية المعلومات الأجنبية يفوق استخدامهم لأوعية المعلومات العربية ، (نسبة ٦٠ ٪ إلى ٤٠ ٪) .

٢ - أن غالبية أوعية المعلومات العربية المستخدمة من قبل الباحثين العرب هي من الأوعية الحديثة التي لا يتجاوز عمرها العشر سنوات ، بينما تراوحت نسبة عمر غالبية أوعية المعلومات الأجنبية ما بين خمس سنوات كحد أدنى وخمسة عشر سنة كحد أقصى .

٣ - احتل الكتاب المرتبة الأولى بين أوعية المعلومات المستخدمة من قبل الباحثين العرب في هذا التخصص ، سواء في أوعية المعلومات العربية أم في أوعية المعلومات الأجنبية ، وحلت مقالات الدوريات في المرتبة الثانية .

٤ - غطت الدراسات التي تم تحليل الاستشهادات المرجعية فيها مختلفة موضوعات التخصص ولكن بنسب متفاوتة ، ففي حين تصدرت موضوعات الفهرسة والتصنيف والإدارة والثقافة المكتبية لائحة أكثر الموضوعات التي طرحت ، لم تلق بعض الموضوعات الأخرى كالمكتبات المدرسية والعامة والمتخصصة والجامعية الاهتمام المطلوب في الإنتاج الفكري العربي .

٥ - احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الدول العربية المستشهد بأوعية المعلومات التي تنشرها في التخصص والمركز الثاني بين دول العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية .

٦ - احتلت أربع دوريات عربية تصدر في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية (ثلاثة منها ضمن التخصص) المراتب الأول بين الدوريات العربية الأكثر استخداماً من قبل الباحثين العرب في تخصص المكتبات والمعلومات وهي : مكتبة الإدارة و عالم الكتب والإدارة العامة ومجلة المكتبات والمعلومات العربية .

٧ - ظهر تأثير المؤلفين العرب من الرعيل الأول للتخصص في الإنتاج الفكري العربي المستخدم من قبل الباحثين العرب ، وتصدر المؤلفون المصريون اللائحة لعراقة التخصص وقدمه في مصر ، وجاء بعدهم المؤلفون السعوديون مما يعكس اهتمام المملكة العربية السعودية بهذا التخصص .

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن من محدوديات هذه الدراسة اعتمادها على الاستشهادات المرجعية المثبتة في دورية واحدة من دوريات التخصص هي مكتبة الإدارة ، لذلك فمن الضروري استكمال هذا العمل والقيام بدراسات مماثلة عن طريق تحليل الاستشهادات المرجعية في الدوريات المتخصصة الأخرى بصورة فردية أو جماعية مثل مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، وعالم الكتب ، والمجلة العربية للمعلومات ، وصحيفة المكتبة وغيرها من الدوريات النشطة في التخصص كي يتكون للباحثين العرب

صورة واضحة متكاملة عن خصائص الإنتاج الفكري العربي في تخصص المكتبات والمعلومات كما تعكسها عملية تحليل الاستشهادات المرجعية .

المراجع

١ - أحمد بدر ، دراسات في المكتبة والثقافتين ، ط٣ (جدة : شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ص : ١٢٧ .

٢ - محمد فتحي عبدالهادي ، الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات [- ١٩٧٦م] ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ص : ٢ .

٣ - محمد فتحي عبدالهادي ، الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات : ١٩٧٦ - ١٩٨٥م ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص : ١٠ .

٤ - محمد فتحي عبدالهادي ، " الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات : حصاد عام ١٩٨٦م " ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع ٤ (أكتوبر ١٩٨٧م) ص ص : ١٢٩ - ١٩١ .

٥ - محمد فتحي عبدالهادي ، " الاسهام الخليجي في مجال المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية " عالم الكتب ، مج ٣ ، ع ٤ (١٩٨٧م) ص ص : ٤٥٤ - ٥٦٥ .

٦ - مكتبة الإدارة ، مج١٥ ، ع ٣ (رمضان ١٤٠٨هـ - ابريل ١٩٨٨م) ص : ٧ .

٧ - P . L . Gross and E . M . Gross, " College Libraries and Chemical Education, "Science, vol. 66 (1927) pp. 385 - 389 .

٨ - Rolland Stevens, Caracteristics of Subject Literature, (Chicago : Association of College and Research Libraries, 1953) , ACRL Monograph no. 6, pp . 10 - 21 .

٩ - نسيم حسن الصمادي ، الاستشهادات المرجعية ودورها في البحث : دراسة تطبيقية على بحوث الأنظمة في معهد الإدارة العامة ١٣٩٣ - ١٤٠٢هـ ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، إدارة البحوث ، ص ص : ١٧ - ١٨ .

١٠- Roland Hjerppe, A Bibliography of Bibliometrics and Citation Indexing & analysis, (TRITA-LIB-2013), Stockholm : Royal Institute of Technology 1980 .

١١- Linda Smith, "Citation Analysis," Library Trends, vol. 30 , no.1 (Summer 1981) pp. 83 - 106 .

١٢- Eugene Garfield, Citation Indexing : Its Theory and Application in Science, Technology and Humanities. New York : Wiley, 1979 .

١٣- Eugene Garfield, Essays of an Information Scientist, 3 vols Philandelphia : Institute for Scientific Information Press, 1980 .

١٤- Hishmat M. A. Kassem, Arabic in Specialist Information Systems : A Study in Linguistic Aspects of Information Transfer, Ph. D. Dissertation, University of London, 1978 .

١٥- فؤاد السالم ، "تحليل بحوث دوريات الإدارة : المواضيع ، المصادر ، وسياسة التحرير" ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مج٢ ، ع٨ (خريف ١٩٨٢م) ص ص : ٨٨ - ١١٥ .

١٦- فؤاد فرسوني ، الخصائص الببليوجرافية لأدب البحث في الإدارة العامة ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٢هـ) ص : ١١٢ .

١٧- نسيم الصمادي ، "الدوريات العربية في العلوم الإدارية : دراسة تحليلية" ، مكتبة الإدارة ، مج٧ ، ع٢ (صفر ١٤٠٠هـ) ص ص : ٣٧ - ٥٠ .

١٨- محمد المصري ، الإنتاج الفكري للإطباء العرب في العصر الحديث ، (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٢م) .

١٩- فهد مسفر الدوسري ، الاتصال العلمي بين الباحثين العرب في العلوم البحتة ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٢٠- سمير نجم حماده ، "الحرب والقتال والكتب والمكتبات في لبنان" ، عالم الكتاب ، ع٢٢ (إبريل ١٩٨٩م) ص : ١١ - ١٦ .

كتاب
المسائل المُلَقَّبَات في عِلْم النَّحْو

للإمام : محمد بن طولون المتوفى سنة ٩٥٣هـ
حققه وعلق عليه
عبدالفتاح السيد سليم
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

السابعة
المَسْألةُ الأنْبَارِيَّةُ (*)

وهى ما ألقاها أبوبكرِ بْنِ الأنباريُّ (١) فقال (٢) : تقول: ما أحْسَنَ عَبْدَاللهِ ! ، (ما) رَفْعٌ (٣) ، رفعْتَهَا بما في (أحسن) ، ونَصَبْتَ (عبدالله) علي التعجب. وتقول في الذَّمِّ :ما أحْسَنَ عَبْدُاللهِ، فـ (ما) لا موضع لها؛ لأنها جَحْدٌ (٤) ، ورَفَعْتَ (عبدالله) بِفِعْلِه ، وَفِعْلُهُ (أحْسَن) .

وتقول في الاستفهام : ما أحْسَنُ عَبْدِاللهِ ؟ فـ (ما) رَفْعٌ بـ (أحْسَنُ) ، و (أحْسَنُ) بها (٥) ، و (عبدالله) مضاف إليه ، والتأويل : أيُّ شيءٍ فيه أحْسَنُ ؟ أعَيْنَاهُ (٦) أو أنْفُهُ ؟ .

وتقول إذا رَدَدْتَهُ إلى نَفْسِكَ (٧) في التعجب : ما أحْسَنَنِي ، فـ (ما) رفع بـ (ما أحْسَنَنِي) ، والنون والياء (٨) موضعهما نَصْبٌ على التعجب . وتقول في الذَّمِّ إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسك : ما أحْسَنْتُ ، فـ (ما) جَحْدٌ لا موضع لها ، والتاء مرفوعة بفعلها ، وفعلها (أحسن) . وتقول في الاستفهام : ما أحْسَنُنِي ؟ فـ (ما) رفع بـ (أحْسَنُ) ، و (أحْسَنُ) بها ، والياء في موضع خفض (٩) بإضافة (أحْسَنُ) إليها . فإن قلت : أباك ما أحْسَنَ ! ، و : ما أباك أحْسَنَ ! كان مُحَالاً ؛ لأن ما نصب على التعجب لا يُقَدَّمُ على التعجب (١٠) ؛ لأنه لم يعمل فيه فِعْلٌ متصرفٌ فَيَتَصَرَّفُ بِتَصَرُّفِهِ .

وكان الكِسَائِيُّ (١١) يجيز : أبوك ما أحْسَنَ ! ، قال: لَمَّا لَمْ أصِلْ إلى نصب الأب أضمرت له هاء تعود عليه فرفعته بها ، والتقدير ؛ أبوك ما أحْسَنَهُ ! وقال الفَرَّاءُ (١٢) : لا أجيز رفع الأب ؛ لأنه ليس ها هنا دليل يدل على الهاء (١٣) ، ولا أضمر الهاء إلا مع سِتَّةِ أشْيَاءَ : مع كُلَّ ومَنْ وما وأيّ ونِعْمَ وبِئْسَ .

وتقول : عَبْدُ اللهِ ما أحْسَنَهُ – يرفع (عبدالله) بما عاد عليه من الهاء ، فترفع (ما) في أحسن ، والهاء موضعها نصب على التعجب .

وتقول : عَبْدُ اللهِ ما أحْسَنَ جَارِيَتَهُ – في قول الكسائي – قال : لَمَّا لم أصِلْ إلى نصب الأول أضمرتُ له هاءً ، فرفعته بها . والفَرَّاءُ يُحِيلُهَا ، قال : ليس ها هنا دليل على الحذف (١٤) .

وتقول في الاستفهام : عَبْدُ اللهِ ما أحْسَنُهُ ؟ برفع (عبدالله) بـ (أحْسَنُ) ، و (أحْسَنُ) بعبدالله ، و (ما) استفهام ، والهاء موضعها خَفْضٌ بإضافة (أحْسَنُ) إليها .

فإن قلت : عبدالله ما أحْسَنَ ؟ كان مُحَالاً وأنت تُضْمِرُ الهاء ؛ لأن المخفوض لا يُضْمَرُ ؛ ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيءِ الواحدِ ، فلا يُفَرَّقُ بينهما ، فلا يُضْمَرُ المخفوض ويظهر الخافض .

وتقول : عَبْدُ اللهِ ما أحْسَنَ ، ترفع (عبدالله) بما في أحسن ، و (ما) جَحْدٌ ، لا موضع لها .

وإذا قلت : ما أحْسَنَ عَبْدَ اللهِ ، فأردت أن تُسْقِطَ (ما) وتعجبت ، قلت : أحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ ! (١٥) .

وإذا أردت أن تأمر من هذا قلت : يا زَيْدُ أحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ رَجُلاً ، وإذا ثَنَّيْتَ قلت : يا زيدان أحْسِنْ بِعَبْدَي اللهِ مِنْ رَجُلَيْن ، و : يا زيدون أحْسِنْ بِعَبِيدِي اللهِ من رجالٍ (١٦) ، وتنصب (رجالاً) على التفسير ، و (أحْسِنْ) لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤَنَّثُ ، لأنه اسم (١٧) ، و (أحْسِنْ) ليس بأمرٍ للمخاطب ، إنما معنى أحْسِنْ به ! : ما أحْسَنَهُ ! قال الله عز وجل : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (١٨) معناه – والله أعلم – ما أسمعهم وأبصرهم !

وتقول : كان عبدالله قائماً ، فإذا تعجبت منه قلت : ما أكْوَنَ عَبْدَاللهِ قائماً ! ، فـ (ما) مرفوعة بما في (أكْوَن) ، واسم كان مضمرٌ فيها ، و (عبدالله) منصوب على التعجب ، و (قائماً) خبر كان (١٩) .

فإن طَرَحْتَ (ما) وتعجبت قلت : أَكْوِنْ بِعَبْدِ اللهِ قائماً ! ، و : أَكْوِنْ بِعَبْدَيِ اللهِ قائمين ! ، و أَكْوِنْ بِعَبِيدِ اللهِ قياماً (٢٠) ! و : أَكْوِنْ بعبدالله رَجُلاً !

قال الفَرَّاءُ : لَمَّا لم أُصَرِّحْ برفع الاسم أدْخَلْتُ الباء لِتَدُلَّ على المطلوب : ما هو ؟ وتأويلُهُ : عَبْدُ اللهِ حَسُنَ ، فَلَمَّا لَمْ تَصِلْ إلى رفع (عبدالله) جئت بالباء لتدلَّ على المطلوب : ما هو ؟ .

وإذا قلت : ظننتُ عبدَالله قائماً ، فأردت أن تتعجبَ بـ(ما) قلتَ : ما أَظَنَّنِي بعبدالله قائماً ، فإنْ قال : أسقط (ما) وتعجب ، قلت : أَظْنِنْ بعبدالله قائماً (٢١) . انتهى (٢٢) .

تعليقات المسألة السابعة (الأنبارية)

لقبت هذه المسألة بلقب (الأنبارية) ؛ إشارةً إلى مَنْ عرض لها إعراباً وتصريفاً ، وهو ابن الأنباريِّ - كما ذكر صاحب الأصل - ، وتجد إشارة إلى بعض ما جاء في هذه المسألة في :

* أسرار العربية - لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار [٢٤].
* الأشباه والنظائر - للسيوطي - تحقيق طه عبدالرءوف سعد [٤ / ١٦٠].
* شرح عيون الإعراب - لعليِّ بن فضَّال المجاشعي - تحقيق عبدالفتاح سليم - مطبعة دار المعارف بمصر [٢٨].
* باب التعجب في مختلف كتب النحو .

(١) هو : الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي ، أشهر تلاميذ ثعلب ، ولد سنة ٢٣١هـ وتوفي سنة ٣٢٨هـ . وأشهر مصنفاته: كتاب الأضداد في اللغة ، والزاهر في معاني كلمات الناس ، وشرح المفضليات ، وشرح المعلقات، وكتاب الوقف والابتداء [انظر : وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣] .

(٢) أي تقول في التعجب ؛ بدليل الأنواع التي سيذكرها فيما بعد .

(٣) فهي اسم ، وفيها معنى التعجب ، وهي مبنية على السكون في محل رفع . قال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى : شيء ، وما بعدها خبر فموضعه رفع . وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له . أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحله الرفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوبا ، أي : شيء عظيم . وانظر آراء أخرى في إعراب أسلوب التعجب (ما أفعله) في كتب النحو ، ولا سيَّماً حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد على أوضح المسالك [٣ / ٢٥١ ومابعدها] .

(٤) أي نافية ، والتعبير بـ(الجحد) بَدَلاً من النفي من مصطلحات الكوفيين ، والمقصود بالذم هنا : نفي حصول الفعل .

(٥) أي أن كلا منهما رفع الآخر ، وهذا على مذهب مَنْ يرى أن المبتدأ عامل في الخبر ، وأن الخبر عامل في المبتدأ ، فهما مترافعان وهو رأي كوفي . وفي العامل في كل من المبتدأ و الخبر آراء أخرى ، انظرها في : همع الهوامع ٢ / ٧ وما بعدها .

(٦) كذا عبر بـ(أو) ، والمقام هنا لـ(أَمْ) المعادلة - وهي التي تقع بعد همزة يطلب بها وبِأَمْ تعيين أحد الشيئين ، فالأفصح أن يقول : أعيناه أم أنفه ؟

(٧) أي إذا تعجبت من فعلك الشيء .

(٨) في عبارته تَسَمُّحٌ ، فإن المنصوب على التعجب هنا هو ياء المتكلم ، إذْ هي اسم . وأما النون فهي نون الوقاية ، أُتِيَ بها لوقاية الفعل من الكسر ، وبهذه النون استدل مَنْ ذهب إلى أن (أفعل) في التعجب فعل ، وليست اسماً .

(٩) أي لا يقدم على فعل التعجب نفسه ، ولا على (ما) التعجبية . وفيه يقول ابن مالك في الألفية :

وفِعْلُ هذا البَابِ لَنْ يُقَدَّ مَا
مَعْمُولُه ، وَوَصْلُهُ به الزَمَا

(١٠) الخفض هو الجر ، وهو من مصطلحات الكوفيين .

(١١) هو : أبو الحسن علي بن حمزة ، إمام الكوفيين ،

وأحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٨٩هـ [انظر : إنباء الرواة ٢ / ٢٥٦] .

(١٢) هو : أبو زكريا يحيى بن زياد ، تلميذ الكسائي وإمام الكوفيين من بعده والمؤسس الحق لمذهبهم ، توفي سنة ٢٠٧هـ : وأشهر مصنفاته كتاب معاني القرآن . [انظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٤٣] .

(١٣) في الأشباه والنظائر [٤ / ١٦١] : «يدل على رفع الأب» .

(١٤) في الأشباه والنظائر [٤ / ١٦١] : «دليل على الهاء» .

(١٥) وهذه هي الصيغة القياسية الثانية مِنْ صيغ التعجب وهي : أفعل به .

(١٦) في الأشباه والنظائر (٤ / ١٦١) : «أحسنْ بعبيْدالله رجالاً» .

(١٧) كذا في الأصل وفي الأشباه والنظائر أيضاً ، ولا وجه له ، فإن العلماء قد اتفقوا على أن صيغة (أفعل به) فِعْلٌ وإنِ اختلفوا في نوعه . وجاء في شرح الرضي على الكافية [٢ / ٣١٠] ما يوضح ذلك ، فقال : «قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف : إن (أحْسَنَ) أمْرٌ لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً .. وإنما لم يصرف على هذا القول (أفعل) وإنْ خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث ، فلم يقل : أَحْسَنَا ، أَحْسِنُوا ، أَحْسِنِي أَحْسَنَ ؛ لما ذكرنا من علّة كون فعل التعجب غير متصرف ، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في (ما أفعل) معنى الجعل ، وصار معنى (أفْعِلْ به) كمعنى (ما أفعله) ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه .. وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية ، أي اجْعَلْه ذا حُسْنٍ ، والأول أولى ؛ لقلّة همزة الصيرورة . ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء أحسن في الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل ، أي : ياحُسْنُ أحْسِنْ بزيد ، وفيه تكلف وسماجة ..

(١٨) الآية ٣٨ من سورة مريم .

(١٩) التعجب القياسي من الفعل الناقص مثل (كان وكاد) مذهب الفراء وابن الأنباري ، وقد منع ذلك جمهور النحاة ، قال ابن عصفور في شرح الجمل [١ / ٥٨٠] : «فإن كان من باب (كان) لم يجز التعجب منه ؛ لأنه إذا بني على فعل لم يحتج إلى أكثر من فاعل ، فتدخل عليه همزة النقل ، فيصير الفاعل مفعولا ، فتقول : ما أكْوَنَ زيداً ، فيؤدي إلى بقاء المبتدأ دون خبر ، ولا يجوز : ما أكْوَنَ زيداً لقائمٌ ؛ لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ» . ا هـ . وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد [٢ / ١٦٠] .

(٢٠) في الأصل: و«أكْوِنْ بعبدالله قائما» . والتصحيح من الأشباه والنظائر [٤ / ١٦١] .

(٢١) في شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي [١ / ٥٨١] : و «وأما (ظننت) فيجوز التعجب منه ومن أخواته ، بشرط الاقتصار على الفاعل ، فتقول : ما أظْنَنَنِي ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر . أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر ، وبَاطِلٌ أن تذكر المفعولين ؛ لأنه لابُدَّ من نقله إلى فَعُلَ ، وفَعُلَ لا يتعدى . ولا يجوز دخول اللام على المفعولين ؛ لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ أو الخبر .

وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد [٢ / ١٦٠] : «وأما باب (ظن) ، فقال البصريون : يقتصر فيه على الفاعل ، فينصب بـ (أفْعَلَ) ، ولا يُعَدّى إلى شيء من المفعولين ، لا بحرف ولا بنفسه . وقال الكوفيون : يذكر المفعولان ، ثم إن لم يلبس عُدِّيَ باللام إلى الأول وبنفسه إلى الثاني . وإن أُلْبِسَ عُدِّيَ لِكُلٍّ باللام نحو : ما أظَنَّ زيداً لأخيك لأبيك ، أصله : ظَنَّ زيدٌ أخاك أباك .

(٢٢) في الأشباه والنظائر [٤ / ١٦٢] زيادة قوله : «آخر ما كان بخط ابن الجراح» .

انتهت المسألة السابعة

الثامنة
المسألة البهائية (*)

وهي ما سَأَلَ الإمامُ بهاءُ الدين أحمدُ بْنُ الإمام تَقِيِّ الدين علي السُّبْكِيُّ (١) الشافعي لوالده ، فاجابه، وسَمَّى جَوَابَهَ بـ (نَيْلُ العُلاَ في العطف بـ «لا») ، وفيه يقول الصَّلاَحُ الصَّفَدِيُّ (٢) :

يَا مَنْ غَدَا فـي الْعِلْمِ ذَاهِمَّةٍ
عظيمـة بِالْفَضْلِ تَمْلأ المَـلاَ
لَمْ تَرْقَ في النَّحْوِ إلى رُتْبَةٍ
سَامِيَةٍ إلاَّ بِـ (نَيْلِ العُلاَ) (٣)

وهـو : سَأَلْـتَ - أكـرمك الله - عـن : قـام رَجُلٌ لا زَيْدٌ : هل يصح هذا التـركيب ؟ وأن الشـيخ أبا حَيَّانَ (٤) جَزَمَ بامتناعه ، وشَرَطَ أن يكون ما قبل (لا) العاطفةِ غَيْرَ صادقٍ على ما بعدها ؛ لأن شرطها أن يكون الكلامُ الذي قبلها يتضمن - بمفهوم الخطاب - نَفْيَ ما بعدها (٥) ، وأن عندك في ذلك نَظَراً ؛ لأمورٍ :

منها : أنَّ البيانيين تكلموا على القصر ، وجعلوا منه قَصْرَ الإفراد ، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عَدَمَ تنافي الوصفين ، كقولنا : زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ ، وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السُّهَيْليِّ والشَّيْخِ ؟ (٦)

ومنها : أنَّ : قام رجلٌ لازيدٌ مثل : قام رجلٌ وزيدٌ - في صحة التركيب - فإن امتنع : قام رجلٌ وزيدٌ ، ففي غاية البُعْدِ ؛ لأنك إن أردت بالرجل الأول زَيْداً ، كان كعطف الشئ على نفسه تاكيداً ، ولا مانع منه إذا قُصِدَ الإطنابُ . وإن أردت بالرجل غَيْرَ زيدٍ ، كان من عطف الشئ على غيره ، ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : قام رَجُلٌ لا زَيْدٌ - في صحة التركيب - وإن كان معناهما متعاكسين .

بل قد يقال : قام رجلٌ لا زيدٌ ، أَوْلَى بالجواز من : قـام رجل وزيد ؛ لأن : قـام رجل وزيد : إن أردت بالرجل فيه زَيْداً كان تاكيداً ، وإن أردت غيره كان فيه إِلْبَاسٌ على السامع وإيهامٌ أنه غَيْرُهُ ، والتاكيدُ والإلباسُ منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدٌ . وأيُّ فَرْقٍ بين : زَيْدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ ، و : قام رَجُلٌ لا زَيْدٌ - وبين (رَجُلٌ وزَيْدٌ) عمومٌ وخصوصٌ مطلق (٧) ، وبين (كاتب وشاعر) عموم وخصوص من وجه (٨) ، كالحيوان والأبيض . وإذا امتنع : جاء رجلٌ لا زيدٌ - كما قالوه - فهل يمتنع ذلك في العامِّ والخاصِّ مثل : قام الناسُ لا زيدٌ ؟ وكيف يمنع أحد مع تصريح ابن مالك (٩) وغيره بصحة : قام الناسُ وزيدٌ (١٠) ، وإن كان (١١) في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : (مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ ..) الآية ؛ لأن (جبريل) إما معطوف على الجلالة الكريمة ، أو على (رُسُلِه) . والمراد بالرسل الأنبياء ؛ لأن الملائكة وإن جُعِلُوا رُسُلاً فَقَرِينَةُ عطفهم على الملائكة تَصْرِفُ هذا .

ولأيِّ شئٍ يمتنع العطف بـ (لا) في نحو: ما قام إلا زيدٌ لا عـمـروٌ ، وهو عَطْفٌ على مُوجَبٍ ؛ لأن زيداً مُوجَبٌ ؟ وتعليلهم بانه يلزم نَفْيُهُ مَرَّتَيْنِ ضعيفٌ ؛ لأن الإطناب قد يقتضي مِثْلَ ذلك ، لا سِيَّمَا والنَّفْيُ الأولُ عامٌّ والنفي الثاني خاصٌّ ، فَأَسْوَأُ درجاته أن يكون مِثْلَ : ما قام الناسُ ولا زيدٌ . فهذا جُمْلَةُ ما تَضَمَّنَهُ كِتَابُكَ في ذلك - بارك الله فيك . والجواب :

أما الشرط الذي ذكره السُّهَيْلِيُّ وأبو حَيَّانَ في العطف بـ (لا) ، فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأُبَّذِيِّ (١٢) في (شرح الجزُولِيَّة) فقال : لا يُعْطَفُ بـ (لا) إلا بشرطٍ هو : أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نَفْيَ الفعل عما بعدها ، فيكون الأولُ لا يتناول الثانِي نحو قولك : جاءني رجلٌ لا امرأةٌ ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ . ولو قلت : مررت برَجُلٍ لا عاقلٍ ، لم يَجُزْ ؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفِعْلَ عن الثاني ، وهي لا تدخل إلا لتاكيد النفي . فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ (غير) ، فتقول : مررت برجلٍ غَيْرِ عاقلٍ ، وغَيْرِ زيدٍ ، وغَيْرَ ذلك ، ومررت بزيدٍ لا عمروٍ ؛ لأن الأول لا يتناول الثاني .

وقد تَضَمَّنَ كلامُ الأُبَّذِيِّ هنا زيادةً على ما قاله السهيلي وأبو حيان ، وهي قوله : إنها لا تدخل إلا لتاكيد النفي ، وإذا ثبت أن (لا) لا تدخل إلا لتاكيد النفي اتَّضَحَ اشتراطُ الشرط المذكور ؛ لأن مفهوم الخطاب اقتضى - في قولك : قام رجلٌ - نَفْيَ المرأة ، فدخلت (لا) للتصريح بما اقتضاه المفهوم ، وكذلك في : قام زيدٌ لا عمروٌ .

وأما : قام رجلٌ لا زيدٌ ، فلم يَقْتَضِ المفهومُ نَفْيَ زيد ، فلذلك لم يَجُزْ العطف بـ (لا) ؛ لأنهـا لا تكون لتاكيد نفي ، بل لتأسيسه ، وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك في نَفْيٍ يُقْصَدُ تاكيده بها ، بخلاف غيرها من أدوات النفي ، كـ (لم) و (ما) ، وهو كلامٌ حَسَنٌ .

والأَبَّذِيّ هذا كان أُمَّةً في النحو ، حتى سمعتُ الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأل أحد شيوخه عن حَدِّ النحو ، فقال له : الأَبَّذِيُّ ، يعني أنه تَجَسَّدَ نَحْواً .

وإنما قلت هذا ؛ لِئَلاَّ يَقَعَ في نفسك أنه - لتأخره - قد يكون أخذه عن السُّهَيْلِيِّ .

وأيضاً تمثيلُ ابن السَّرَّاجِ (١٤) ، فإنه قال في كتاب (الأصول) : وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول (١٥) ، وذلك قولك : ضربت زيداً لا عَمْراً ، ومررت برجلٍ لا إمرأةٍ ، وجاءني زيدٌ لا عمرٌو . فانظر أمثلته ، لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور .

وقد يُعْتَرضُ على الأبذي في قوله : إنها لا تذكر إلاّ لتاكيد النفي . ويجاب : بأنه لَعَلَّ مراده أنها للنفي المؤكّد ، بخلاف (ما ولم وليس) ، فلذلك اخْتِيرَتْ هنا . أو لَعَلَّ مُرَادَهُ أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكّد ، بخلاف ما إذا جاءت في أول الكلام ، قد يراد بها أصل النفي ، كقوله : (لاَ أُقْسِمُ) (١٦) ، وما أشبهه . والأول أحسن . وأيضاً تمثيلُ جماعةٍ من النحاة - منهم ابن الشجري (١٧) في (الأمالِيّ) - قال : إنها تكون عاطفة ، فَتُشْرِكُ ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتَنْفِي عن الثاني ما ثَبَتَ للأول ، كقولك : خرج زيدٌ لا بكرٌ ، ولَقِيتُ أخاك لا أباك ، ومررت بِحَمِيكَ لا أبيك . ولم يذكر أحد من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يَحْتَمِلُ أن يندرج فيه الثاني . وخَطَرَ لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لابُدَّ في المعطوف أن يكون غَيْرَ المعطوف عليه ، والمغايرةُ عند الإطلاق تقتضي المُبَايَنَةَ ؛ لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التحقيق أن بين الأعمّ والأخصّ والعامّ والخاصّ والجزء والكُلِّ مغايرةً ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنما تنصرف إلى ما لا يَصْدُقُ أحدهما على الآخر ، وإذا صَحَّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجلٌ وزيدٌ ؛ لعدم المغايرة . فإن أردت غَيْرَ زيدٍ جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار كأنك قلت : جاء رجلٌ غَيْرُ زيدٍ لا زيدٌ . وغَيْرُ زيدٍ لا يصدق على زيد .

ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان (رجل) صادقاً على زيد مُحْتَمِلاً لأن يكون إيَّاهُ ، فإن ذلك ممتنعٌ ؛ للقاعدة التي تقررت ، وجَرَتْ المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيدٌ ورجلٌ ، كان معناه : ورجلٌ آخر ؛ لما تَقَرَّرَ من وجوب المغايرة ، وكذلك لو قلت : جاء زَيْدٌ لا رَجُلٌ ، وجب أن تُقَدِّرَ : لا رَجُلٌ آخَرُ . والأصل في هذا : أنَّا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوفُ عليه على مدلوله من عمومٍ أو خصوصٍ أو إطلاقٍ أو تقييدٍ ، والمعطوفُ على مدلوله كذلك ، وحَرْفُ العطف على مدلوله : وهو قد يقتضي تَغْيِيرَ نسبة الفعل إلى الأول كـ (أوْ) ؛ فإنها تُغَيِّرُ نسبته من الجزم إلى الشك ، كما قال الخليل (١٨) في الفرق بينها وبين (إمَّا) (١٩) . وكـ (بَلْ) ؛ فإنها تُغَيِّرُهُ بالإضراب عن الأول (٢٠) . وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول ، بل زيادة عليه حكمٍ آخَرَ ، و (لا) من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه ، من غير تغييرٍ ولا تخصيصٍ ولا تقييدٍ ، وكأنك قلت : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا غيره لا زيدٌ ، وهذا يصح .

الشيء الثاني : أن مَبْنَى كلام العرب على الفائدة ، فَحَيْثُ حَصَلَتْ كان التركيب صحيحاً ، وحيث لم تَحْصُلْ امتنع في كلامهم . وقولك : قام رَجُلٌ لا زَيْدٌ - مع إرادة مدلول (رجل) في احتماله لزيد وغيره - لا فائدة فيه البَتَّةَ مع إرادة حقيقة العطف ، أو نَزِيدُ على كونه لا فائدة فيه ونقول : إنه متناقض ؛ لأنه : إن أردت الإخبار بنفي قيام زيد والإخبار (٢١) بقيام رجلِ المحتملِ له ولغيره كان متناقضاً ، وإن أردت الإخبارَ بقيام رجل غير زيد ، كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إنَّ (لا) بمعنى (غير) لم تكن عاطفةً ،

ونحن إنما نتكلم على العاطفة . والفرق بينهما أن التي بمعنى (غير) مُقَيِّدَةٌ للأول مبينةٌ لوصفه ، والعاطفةَ مُبَيِّنَةٌ حكماً جديداً لغيره ، فهذا هو الذي خَطَرَ لي في ذلك ، وبه يَتَبَيَّنُ أنه لا فرق بين قولنا : قام رجلٌ لا زيدٌ ، وقولك : قام زيدٌ لا رجلٌ ، كلاهما ممتنع ، إلا أن يراد بالرجل غَيْرُ زَيْدٍ ، فحينئذ يصح فيهما إن كان يَصِحُّ وَضْعُ (لا) في هذا الموضع مَوْضِعَ (غير) - وفيه نَقْلٌ وتفصيلٌ سنذكره - وإلاَّ فَتَعْدِلُ عنها إلى صيغة (غير) إذا أريد ذلك المعنى . وبين العطف ومعنى (غير) فَرْقٌ ، وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ، ولا تَعَرُّضَ له للأول إلا بتأكيد ما دَلَّ عليه بالمفهوم - إن سُلِّمَ - . ومعنى (غير) يقتضي تَقْيِيدَ الأول ولا تَعَرُّضَ له للثاني إلا بالمفهوم إن جعلتها صفةً ، وإن جعلتها استثناءً فَحُكْمُها حُكْمُ الاستثناء من أن الدلالة : هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم ، وفيه بَحْثٌ .

والتفصيلُ الذي وَعَدْنا به هو أنه يجوز : قام رجلٌ غَيْرُ عاقل ، وامْرُرْ برجلٍ غَيْرِ عاقل ، وهذا رجلٌ لا امرأةٌ ، ورأيته طويلاً غَيْرَ قصيرٍ . فإنْ كانا عَلَمَيْنِ جاز فيه (لا) و (غير) .

وهذان الوجهان اللذان خَطَرَا لي زائدان على ما قاله السهيلي والأبذي من مفهوم الخطاب ؛ لأنه يأتي على القول بمفهوم اللَّقَبِ ، وهو ضعيفٌ عند الأصوليين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قاله أيضاً وَجْهٌ حَسَنٌ يَصِيرُ معه العطف في حكم المُبَيِّنِ لمعنى الأول : من انفراده بذلك الحكم وَحْدَهُ ، والتصريح بعدم مشاركة الثاني له فيه ، وإلاَّ لكان (٢٢) في حكم كلام آخرَ مُسْتَقِلٍّ ، وليس هو المسألة ، وهو مُطَّرِدٌ أيضاً في قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ ، وقام زيدٌ لا رجلٌ ؛ لأن كِلَيهما عند الأصوليين له حُكْمُ اللَّقَبِ .

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لي إنما هي في لفظة (لا) خاصَّةً ؛ لاختصاصها بِسَعَةِ النفي ونَفْيِ المستقبل - على خلاف فيه (٢٣) . ووَضْعُ الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل ، فلو جئت مكانها بـ(ما) أو (لم) أو (ليس) وجعلته كلاماً مستقلاً ، لم تَأْتِ المسألة ولم تمتنع . وأما قول البَيَانِيِّين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ ، فصحيحٌ ، ولا منافاةَ بينه وبين ما قلناه ، وقولهم : (عدم تنافي الوصفين) معناه : أنه يمكن صِدْقُهُما على ذاتٍ واحدة ، بخلاف الوصفين المتنافيين - وهما اللذان لا يَصْدُقَانِ على ذاتٍ واحدة كالعالم والجاهل - فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر ؛ لاستحالة اجتماعهما. وأمَّا (شاعر وكاتب) فالوصف بأحدهما لا ينفي الوصف بالآخر ؛ لإمكان اجتماعهما في شاعرٍ كاتب ؛ فإنما يجئ نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمُهُ القرائنُ وسِيَاقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهيلي والشيخ ؟ لظهور إمكان اجتماعهما .

وقولك في آخر كلامك : (وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه) ، أُحَاشِيكَ منه ، وحاشاك أن تتكلم به .

وقولك : (كالحيوان والأبْيَضِ) ، كأنك تَبِعْتَ فيه كلامَ الشيخ الإمام العلاّمة شهابِ الدين القَرَافِيِّ (٢٤) فإنه قال ذلك - رحمه الله - وهو غَفْلَةٌ منه ، أو كلامٌ فيه تَسَمُّحٌ ، أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الإحاطة له بالعلوم العقلية ، ولذلك زاد على ذلك ومَثَّلَ بـ(الزنا والإحصان) ؛ لأن الفقيه يتكلم فيهما .

وتلك كُلُّها ألفاظٌ متباينةٌ ، ومعانيها متباينةٌ ، والتباين أَعَمُّ من التنافي ، فَكُلُّ متنافيين متباينان، وليس كُلُّ متباينين متنافيين .

وَعَجَبٌ منك كَوْنُكَ غَفَلْتَ عن هذا ، وهو عندك في (منهاج البيضاوي) (٢٥) في الفصيح والناطق .

والنظر في المعقول ، إنما هو في المعاني والنِّسَبِ الأربعة من : التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما .

والشعر والكتابة متباينان ، والزنا والإحصان متباينان ، والحيوانية والبياض متباينان - وإن صَدَقَا على ذاتٍ ثالثة - فما شرطه البيانيون من عدم التنافي صحيح ، ولم يشرطوا عدم التباين .

وقال السهيلي وأبوحيان : صحيحٌ ، ولم يشرطا التنافي ؛ فلذلك يظهر أن يقال : يَصِحُّ أن يقال : كاتب

شاعر – وإن كنتُ لَمْ أرَ هذا المثال ، ولا يُحكى ما يَدُلُّ عليه في كلام أحد – لأن (كاتباً) لا يصدق على (شاعر)، بمعنى أن معنى الكتابة ليس فيه شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد ؛ فإن زيداً رَجُلٌ ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يَلْبَسُهُمَا واحدٌ ، أفَتَرى أحَدَ الثوبين يصدق على الآخر ؟ فالفقيهُ والنحويُّ الصِّرْفُ يريد أن يستأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأما قولك : (قام رجل وزيد) ، فتركيبٌ صحيحٌ ، ومعناه : قام رجلٌ غَيْرُ زيدٍ وزيدٌ ، واستَفَدْنا التَّقْيِيدَ من العطف ؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ من أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذا المتكلم أوْرَدَ كلامَهُ أولاً على وجهة الاحتمال لأنْ يكون زيداً وأن يكون غَيْرَهُ ، فلما قال : وزَيْدٌ ، عَلِمْنَا أنه أراد بالرجل غَيْرَهُ ، وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعيين الثاني ، ويحصل للثاني به فائدةٌ لا يُتَوَصَّلُ إليها إلا بذلك التركيب أو مِثْلِهِ ، مع حقيقة العطف .

بخلاف قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ ، لم يَحْصُلْ به قَطُّ فائدةٌ ، ولا مقصودٌ زائدٌ على المغايرة الحاصلة بدون (٢٦) العطف في قولك : قام رَجُلٌ غَيْرُ زيدٍ ، وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ؛ لأن مبني كلام العرب على الإيجاز والاختصار ، وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصود لا يَحْصُلُ بدونه ، فإذا لم يَحْصُلْ مقصودٌ به ، فيظهر امتناعه ، ولا يُعْدَلُ إلى الجملتين ما قُدِرَ على جملةٍ واحدةٍ ، ولا إلى العطف ما قُدِرَ عليه بدونه ؛ لذلك قُلْنَا بالامتناع، وبهذا يظهر الجواب عن قولك : (إنْ أرَدْتَ غَيْرَهُ كان عطفاً) .

وقولك : (ويَصِيرُ على هذا التقدير مِثْلَ : قام رجلٌ لا زيدٌ – في صحة التركيب –) ممنوعٌ ؛ لِمَا أشَرْنَا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتأكيدُ يُفْهَمُ بالقرينة ، والإِلْبَاسُ ينتفي بالقرينة ، والفائدةُ حاصلةٌ مع القرائن في : قام رجلٌ – يريد : زَيْدٌ – ، وليست حاصلةً في: قام رجلٌ لا زيدٌ – مع العطف – كما بَيَّنَّاهُ.

وقولك : (وإن كان معناهما مُتَعَاكِسَيْن) ، صحيحٌ، وهو لا ينفعك ولا يضرك . وقولك : (وأيُّ فَرْقٍ..؟) ، قد ظهر الفَرْقُ، كما بَيْنَ القَدَمِ والفَرْقِ (٢٧) .

وأما قولك : (هل يمتنع ذلك في العام والخاص ، مثل : قام الناسُ لا زَيْدٌ ؟) فالذي أقوله في هذا : إنه إن أريد : الناسُ غَيْرُ زيدٍ ، جاز ، وتكون (لا) عاطفة – كما قَرَّرْنَاهُ من قَبْلُ – وإن أريد العمومُ وإخراجُ زيدٍ بقولك : لا زيدٌ – على جهة الاستثناء ، فقد كان يَخْطُرُلي أنه يجوز ، لكني لَمْ أرَ سِيبَوَيْهُ ولا غَيْرَهُ من النحاة عَدَّ (لا) من حروف الاستثناء ، فاسْتَقَرَّ رأيي على الامتناع ، إلا إذا أُرِيدَ بالناس غَيْرُ زَيْدٍ ، ولا يمتنع إطلاق ذلك ؛ حَمْلاً على المعنى المذكور ، بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يَمْتَنِعُ كما امتنع الإطلاق في : قام رجلٌ لا زيدٌ ، فإنَّ احتمالَ إرادة الخصوص جائزٌ في الموضعين . فإن كان مُسَوِّغاً جاز فيهما ، وإلاَّ امتنع فيهما ، ولا فَرْقَ بينهما إلاَّ إرَادَةُ معنى الاستثناء من (لا) ، ولم يَذْكُرْهُ النُّحَاةُ . فإن صَحَّ أن يُرَادَ بها ذلك افترقا ؛ لأن الاستثناءَ من العامِّ جائزٌ ، ومن المطلق غَيْرُ جائزٍ .

وفي ذهني من كلام بعض النحاة في : قام الناس ليس زيداً ، أنه جعلها بمعنى (لا) ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زَيْداً (٢٨) ، فإن صَحَّ جَعْلُها بمعنى (لا) ، وجعلت (لا) استثناءً صَحَّ ذلك وظهر الفَرْقُ ، وإلاَّ فَهُمَا سَوَاءٌ في الامتناع عند العطف وإرادة العموم بلاشَكٍّ ، وكذا عند الإطلاق ، حَمْلاً على الظاهر ، حتى تأتي قرينةٌ تَدُلُّ على إرادة الخصوص .

وأمَّا : قام الناسُ وزيدٌ ، فجوازُهُ ظاهرٌ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادةَ الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد والإخبار عنه مَرَّتَيْنِ بالعموم والخصوص ، وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ (لا) .

وكَأنِّي بك تَعْتَرِضُ عَلَيَّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة !

فاعْلَمْ أن الأصل في المغايرة أنها حاصلةٌ بين الجُزْئيِّ والكُلِّيِّ ، وبين العامِّ والخاصِّ ، وبين المُتَبَايِنَيْن . وأهْلُ الكلام فَسَّرُوا الغَيْرَيْنِ بالَّذَيْنِ يُمْكِنُ انفكاكُ أحدهما عن الآخر ، ونَسَبُوا هذا

التفسير إلى اللغة ، وَبَنَوْا عليه أنَّ صفاتِ اللهِ ليست غَيْرَهُ ؛ لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غَرَضَ لنا في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً يَتَحصَّلُ بها فائدةٌ . وعطف الخاصِّ على العامِّ - وإن أريد عمومُ الأول إذا حصلت به فائدةٌ ، وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالإخبار به مَرَّتَيْنِ - من أعظم الفوائد ، فيجوز ، فلذلك سَلَكْتُهُ هنا ، وفيما تقدم لم تحصل فائدةٌ ، فَمَنَعْتُهُ .

وقد استَعْمَلْتُ في كلامي هذا : (وَكَأنّي بك) ؛ لأن النّاسَ يستعملونه ، ولا أدري : هل جاء (٢٩) في كلام العرب أم لا ؟ إلا أن في الحديث : «كأنّي به» ، فإن صَحَّ فهو دليلُ الجواز ، وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي مَنْعَهُ ، وقال في قولهم : كَأنّكَ بالدُّنْيا لَمْ تَكُنْ (٣٠) : إن الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : كأنَّ الدنيا لم تَكُنْ ، ولذلك منعه في : كَأنّي بكذا لم يَكُنْ . هكذا على خاطري من كتاب (القَصْرِيَّات) (٣١) عن أبي علي الفارسيِّ .

وكان صَاحِبُنا أَحْمَدُ بْنُ الطاراتي - رحمه الله - شاباً نَشَأَ وَبَرَعَ في النحو ضريراً ، مات في حداثته ، أوْقَفَني في مجاميعَ له على كلام جمعه في : (كَأنّكَ بالدنيا لم تَكُنْ ، وبالآخرة لَمْ تَزَلْ) ، لا يحضرني الآن ، وفيه طولٌ (٣٢) .

وأما استدلال الشيخ جمال الدين (٣٣) بعطف (جبريل) ، فصحيحٌ في عطف الخاصِّ على العامِّ - إن كان العطف على (ملائكته) ؛ لأنه من جملة الملائكة - وكذا إن عطف على (الرسل) ولم يُقْصَدْ بهم البشر وحدهم .

وأما منازعةُ الوَلَدِ له إذا حمل (الرسل) على البشر - إن صح لك - وجب العطف على (الملائكة) ، وهو منهم قطعاً ، فَحَصَلَ عَطْفُ الخاصِّ على العامِّ ، والعطفُ على الجلالة - مع كونه عَطْفاً على الأول دون ما بعده - هو غَيْرُ منقولٍ في كلام النحاة ، ومع ذلك هو مذكورٌ بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً ، وذلك يوجب صحة عطف الخاصِّ على العامِّ - وإن قَدَّرْتَ العطف على الجلالة - لأنّا لا نَعْني بعطف الخاص على العام إلا أنه مذكورٌ بعده ، والنظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأما قولك : (ولأيِّ شيءٍ يمتنع العطف بـ(لا) في نحو : ماقام إلا زَيْدٌ لا عمروٌ ، وهو عطفٌ على مُوجَبٍ ؟) فَلِماَ تَقَدَّمَ أن (لا) عُطِفَ بها ما اقتضى مفهومُ الخطاب نَفْيَهُ لِيَدُلَّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوقُ في الأول الثبوتُ ، والمستثنى عَكْسُ ذلك ؛ لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفها على المنفيِّ ؛ لما قيل : إنه يلزم نَفْيُهُ مَرَّتَيْنِ .

وقولك : (إن النفي الأوَّل عامٌّ ، والثاني خاصٌّ ، صحيح لكنه ليس في مثل : جاء زيدٌ لا عمروٌ ؛ لِماَ ذكرناه أن النفي في غير زيد مفهومٌ ، وفي (عمرو) منطوق . وفي (الناس) المستثنى منه منطوقٌ فخالف ذلك البابَ .

وقولك : (فَأسْوَأُ درجاته أن يكون مثل : ما قام الناسُ ولا زيدٌ) ، ممنوع ، وليس مِثْلَهُ ؛ لأن العطف في : لا زيدٌ ، ليس بـ(لا) بل بالواو ، وللعطف بـ(لا) حُكْمٌ يَخُصُّهُ ليس للواو ، وليس في قولنا : ما قام الناسُ ولا زيدٌ ، أكْثَرُ من خاصٍّ بعد عامٍّ .

هذا ما قَدَّرَهُ الله لي من كتابتي جواباً للْوَلَدِ ، فَالْوَلَدُ - بارك الله فيه - يَنْظُرُ فيه ، فَإنْ رَضِيَهُ ، وَإلاَّ فَيُتْحِفُ بجوابه . والله أعلم .

تعليقات المسألة الثامنة (البهائية)

* لقبت هذه المسألة بلقب (البهائية) ؛ أخذاً من اسم السائل عنها ، وهو : بهاء الدين أحمد بن تقي الدين السبكي الشافعي - كما ذكر في الأصل - وانظر شيئاً من هذه المسألة في :
* ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان - تحقيق د. مصطفى النحاس .
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام - تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد [٣ / ٣٨٨] .

* الأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق طه عبدالرءوف سعد [٤ / ١١٤] .
* حاشية الشيخ يس على شرح التصريح [٢ / ١٤٩] .
* حاشية الصبان على شرح الأشموني [٣ / ١١١] .
* شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهري [٢ / ١٤٩] .
* المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - [٢ / ٤٦٧] .
* مغني اللبيب - لابن هشام - تحقيق د . مازن المبارك [٣١٨] .
* نتائج الفكر للسهيلي - تحقيق د. محمد البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع [٢٥٨] .
* همع الهوامع - للسيوطي - تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم [٥ / ٢٦١] .

(١) المسئول هو الوالد الإمام : تقي الدين أبو الحسن علي بن عبدالكافي بن علي السبكي ، ولد بسبك من أعمال المنوفية سنة ٦٨٣هـ ، وتوفي سنة ٧٥٦هـ . والسائل هو ابنه بهاء الدين أحمد ، أحد علماء القرن الثامن . توفي سنة ٧٧٣هـ ، وهو صاحب كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح .

(٢) هو : الشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، ولد سنة ٦٩٧هـ وتوفي سنة ٧٦٤هـ . أشهر مصنفاته : الغيث المسجم في شرح لامية العجم .

(٣) بيتان من الرجز ، وفي قوله (نيل العلا) في نهاية البيت الثاني تورية فقد يراد الوصول إلى المعالي - وهو المعنى البعيد هنا - وقد يراد هذا الجواب المسمى نيل العلا) ، والذي كتبه الإمام السبكي لولده - وهو المعنى القريب .

(٤) هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، المعروف بأبي حيان الأندلسي ، ولد سنة ٦٥٤هـ ، وتوفي سنة ٧٤٥هـ - وأشهر مصنفاته : ارتشاف الضرب ، والبحر المحيط ، وتذكرة النحاة . [انظر : بغية الوعاة ١٢١ ، شذرات الذهب ٦ / ١٤٥] .

والحكم الذي نسب إلى أبي حيان هنا موجود في ارتشاف الضرب [٢ / ٦٤٥] قال : «وشرط عطف الاسم بـ (لا) أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز : قام رجل لا زيد ، ولا : امرر برجل لا عاقل» .

(٥) هذا هو رأي السهيلي ، ونص كلامه في نتائج الفكر [٢٥٨] . وجاء في شرح التصريح على التوضيح [٢ / ١٤٩] أنه رأي الأُبَّدِيِّ في شرح الجزولية ، وزاد عليه قوله : «فيكون الأول لا يتناول الثاني» .

(٦) يقصد بـ(الشيخ) : أبا حيان النحوي .

(٧) العموم والخصوص المطلق : أن يجتمع الشيئان في أمر ، وينفرد العامّ في أمر آخر ، كالحيوان والإنسان: يجتمعان في الإنسان ، وينفرد الحيوان في غيره .

(٨) العموم والخصوص من وجه أن يجتمع الشيئان في أمر ، وينفرد كل منهما في أمر آخر يخصه ، كالحيوان والأبيض ، يجتمعان في حيوان أبيض وينفرد الحيوان بما كان غير أبيض ، وينفرد الأبيض بما كان من غير الحيوان .

(٩) هو : أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك ، ولد سنة ٦٠٠هـ ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ ، وأشهر مصنفاته : تسهيل الفوائد ، وشرح التسهيل ، وعمدة الحافظ ، والألفية في النحو والصرف المشهورة بـ(الخلاصة) .

(١٠) أي صحة عطف الخاص على العام ؛ لِمَزِيَّةٍ في الخاص ، وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد [٢ / ٤٤٥] : «ويجوز أن يعطف بها (بالواو) بعض متبوعها تفضيلاً نحو (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَال) و (الصَّلاةِ الْوُسْطى) . وزعم الفارسيُّ وابن جني أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف .

(١١) كذا في الأصل ، وفي الأشباه والنظائر ، ولا يستقيم الكلام حينئذ لعدم وجود جواب لـ (إنْ) الشرطية ، ولعل صحته (جاء) بدلاً من (كان) .

(١٢) الآية ٩٨ من سورة البقرة ، وهي تامةً : (مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلّهِ ومَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِن

اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) .

(١٣) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأبذي ، وقيل علي بن محمد بن محمد ابن عبدالرحمن ، توفي سنة ٦٠٨هـ [انظر : بغية الوعاة ٣٥٢] .

(١٤) هو : محمد بن السري أبوبكر ، المعروف بابن السراج ، توفي سنة ٣١٦هـ ، أشهر مؤلفاته كتاب الأصول في النحو [انظر : وفيات الأعيان ١ / ٥٠٣] .

(١٥) انظر كتاب الأصول [٢ / ٥٦] .

(١٦) الآية الأولى من سورة القيامة . وفي (لا) هنا آراء أخرى ، منها : أن تكون زائدة مؤكدة كالتي في قوله تعالى: (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) . وقيل المنفي محذوف، أي : فلا صحة لما يقول الكفار . ثم ابتدأ : (أُقْسِمُ) . وقيل : هي لامٌ أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف . انظر تفصيل ذلك كله في البحر المحيط لأبي حيان عند قوله تعالى في سورة الواقعة : (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) .

(١٧) هو : أبو السعادات هبة الله بن علي ، إمام في اللغة والأدب ، توفي سنة ٥٤٢هـ ، أشهر مؤلفاته : الأمالي ، والحماسة .

(١٨) هو : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، إمام اللغويين والنحاة ، وواضع علم العروض ، أشهر مؤلفاته كتاب العين ، توفي سنة ١٧٠هـ .

(١٩) الفرق بين (أوْ) في الشك وبين (إمّا) أنك بَنَيْتَ كلامك على الشك في (إمّا) ابتداءً ، وأنك بَنَيْتَ كلامك في (أو) على اليقين ، فقلت : قام زيد ، ثم أدركك الشك فقلت : أو عمرو . [انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٣] .

(٢٠) لا يخلو أن يقع بعد (بل) جملة أو مفرد ، فإن كان ما بعدها جملة كانت (بل) حرف ابتداء ، وكان معناها الإضراب عن الأول وإثبات الحكم لما بعدها. وإن كان ما بعدها مفرداً كانت (بل) حرف عطف : فإن وقعت بعد إيجاب كانت للإضراب في حق الأول والإثبات في حق الآخر ، وإن وقعت بعد نفي كانت للإضراب في حق الأول والإيجاب في حق الثاني - وهذا عند سيبويه - وذهب المبرد إلى أنها حينئذ للإضراب في حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني [انظر توضيحاً وتمثيلاً في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٩] .

(٢١) في الأصل : «وبالإخبار» . ولا وجه له .

(٢٢) لاوجه لدخول اللام هنا ، والأفصح أن يقول : «وإلاَّ كان عليه» .. ؛ لأن جواب إن الشرطية لا يقترن باللام ، وأما قوله تعالى: (وَإِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ) فإن اللام هنا واقعة في جواب القسم ، وأداته هي الواو . ولا قسم في كلام المؤلف فالواو فيه للعطف .

(٢٣) جاء في الجنى الداني [٣٠٢] : «وأما (لا) النافية غير العاطفة والجوابية ، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال ، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً ، ونص الزمخشري ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون النفي بها للحال ..» .

(٢٤) هو : أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي ، من علماء المالكية ، توفي سنة ٦٨٢هـ ، وأشهر مصنفاته : الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، والذخيرة في فقه المالكية ، وشرح تنقيح الفصول في الأصول ، والاستغناء في أحكام الاستثناء . [انظر : الوافي بالوفيات ٦ / ٢٣٣] .

(٢٥) هو : أبو سعيد ، أو أبو الخير عبدالله بن عمر ابن محمد بن على الشيرازي البيضاوي ، قاض ، مفسر ، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز وولي قضاء شيراز مدة ، ثم رحل إلى تبريز ، وتوفي بها سنة ٦٨٥هـ . أشهر مصنفاته : أنوار التنزيل وأسرار التأويل (يعرف بتفسير البيضاوي) ، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول (وهو المشار إليه في متن المسألة) . [انظر : الأعلام ٤ / ١١٠] .

(٢٦) يرى بعض العلماء أن استعمال الباء الجارة مع (دُون) غير فصيح ، لأن (دُون) من الظروف غير

المتصرفة التي لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بالحرف (مِنْ) ، فيقال : دون ذلك ، ومن دون ذلك ، ولم ترد في القرآن إلا على هذا النحو ، وإن ورد استعمال (بدون) في كلام المصنفين كالأخفش وغيره.

(٢٧) الفَرْقُ في قوله : قد ظهر الفَرْقُ بمعنى: التمييز بين الشيئين والفصل بينهما . والفَرْقُ في قوله : بين القدم والفَرْق بمعنى :موضع المفرق من الرأس، أو وسط الرأس .

(٢٨) جاء في الجنى الداني [٤٦٠] أن (ليس) في مثل هذا المثال هي في الحقيقة الرافعة للاسم الناصبة للخبر ؛ ولذلك وجب نصب المستثنى بها ؛ لأنه خبرها ، واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام عند البصريين ، وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ..

(٢٩) الأفصح استعمال الهمزة هنا بدلاً من (هل) ؛ لأن المطلوب هنا تعيين أحد الشيئين ، بدليل (أم) العاطفة المتصلة التي جاء بها فيما بعد ؛ قال تعالى : (قُلْ : إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً [٢٥ الجن] .

(٣٠) جزء من أثر مَرْوِيّ منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى الحسن البصري : وقد جزم بهذا جماعةٌ فلم يذكروا غيره ، وتكملة الأثر هو : «كأنك بالدنيا لم تَكُنْ ، وبالآخرة لم تَزَلْ» - وفي إعرابه وتوجيهه وبيان معنى (كان) فيه مسألة مستقلة وردت في الأشباه والنظائر [٤ / ٦٣ وما بعدها] . وفيها التوجيه الإعرابي المذكور هنا .

(٣١) كتاب المسائل القصريات أو القصرية : من كتب أبي علي الفارسيّ المفقودة ، قيل : سميت بذلك ؛ لأنها أُلِّفَتْ في قصر ابن هبيرة .

(٣٢) لَعَلَّهُ المسألة التي وردت في الأشباه والنظائر [٤ / ٦٣ وما بعدها] من كلام الشيخ جمال الدين ابن هشام .

(٣٣) هو الشيخ جمال الدين بن مالك صاحب الألفية ، وسبقت ترجمته .

التاسعة
مَسْألة فَصْل الخطاب (*)
وهي (أمَّا بَعْدُ)

فـ (أمَّا) (١) كلمةٌ متضمنةٌ لمعنى الشرط ، ولذلك لَزِمَ دُخُولُ الفاء في جوابها .. .. (٢) ، وقد يُحْذَفُ منه الفاءُ ؛ لوجود ما يَدُلُّ عليه من التلويح والإيماء (٣) .

وإنما قلت : إنها متضمنة لمعنى الشرط ؛ لأنَّ أصلَ (أمَّا بَعْدُ) : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ فَأقُولُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّه - حُذِفَ (مهما يكن من شيء) للاختصار ، وأُقيمَ مُقَامَهُ (أمَّا) ، فصار : أمَّا فَأقُولُ ، ثم أُخِّرَتْ الفاءُ إلى الجواب كَرَاهِيَةَ أن يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لَفظاً ، ثم حُذِفَ (أقُولُ) ؛ لدلالة الفاء عليه ، فصار : أمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ .

ولما أُقِيمت مُقَامَ (مهما يَكُنْ ..) إلى آخره ، تضمنت معنى الابتداء والشرط اللَّذَيْنِ في (مهما يكن) ، فالنَّظَرُ إلى الأول يقتضي أن تدخل على الاسم ؛ لِكَوْنِ الابتداء مخصوصاً بالأسماء ، وإلى الثاني يقتضي أن تدخل على الفعل ؛ لأن الشرط يقتضي الفعل ، فالإتيان بكلا المقتضيين مُشْكِلٌ ؛ لأن اجتماع الاسم والفعل دَفْعَةً مُتَعَذِّرٌ . فَيَلِيهَا الاسْمُ دائماً ، وتلزم الفاء في جوابها.. .. (٥) بقدر الإمكان .

وما وقع من نحو قوله تعالى : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) (٦) الآية ، وقولهم (٧) : أمَّا ذهب فِعْلٌ ماضٍ ، فَأُوِّلَ بـ : أنَّ المُتَوَفَّى إن كان من أصحاب اليمين ، وقولهم بـ : أمَّا لَفْظَةُ ذَهَبَ ، فَالمُتَوَفَّى واللَّفْظُ . اسمان ، فالمراد بقولنا : يَلِيهَا الاسْمُ : يليها لفظاً أَوْ تقديراً ، فَفِي الصُّورتيْن وإن لم يَلِهَا لفظاً وَلِيَهَا تقديراً - كما رأيت .

و (أمَّا) كذلك مفردةٌ ، وفيها خلاف بين الزمخشري (٨) وابن الحاجب (٩) ، فذهب ابن الحاجب إلى أنها للشرط كـ (إنْ ولَوْ) (١٠) ، وذهب الزمخشري إلى أنها متضمنة (١١) له - وعليه أكثر النحاة . وقيل: الخلافُ

لفظيٌّ ؛ لجواز : أن يكون مُرادُ ابن الحاجب بـ (أمَّا) أمَّا المركّبة التي أصلُها : أنْ مَا (١٢) .

و (بَعْدُ) (١٣) من الظروف الزمانية (١٤) ، وهي لا تخلو : إمَّا أن تُسْتَعْمَلَ مضافةً إلى شيء ، نحو : جئت بعد زيد ، أو تستعمل مقطوعةً عنها .

فالأول : (بَعْدُ) منصوبٌ على الظرفية إن لم يَلِهاَ العواملُ الغَيْرُ (١٥) المقتضيةُ للظرفية ، وإن وَلِيَهَا كانت على ما تقتضيه من الرفع والنصب والجرّ (١٦) ؛ لأنها من قَبِيلِ ما يُسْتَعْمَلُ اسماً (١٧) وظرفاً ، ولا يلزم الظرفيةَ دائماً .

والثاني لا يخلو أن يكون المضاف إليه مَنْوِيّاً أوْ لاَ ، بل حُذِفَ نَسْياً مَنْسِيّاً : فالأول مَبْنِيٌّ على الضم ، نحو : جئتك بَعْدُ أوْ قَبْلُ . وإنما تُبْنَى على الحركة ؛ فَرْقاً بينها وبين بناء الأصل . وعلى الضمِّ جَبْراً للمحذوف منها بأقوى الحركات (١٨) .

والثاني مُعْرَبٌ ، كقول الشاعر :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً (١٩) .. .. ..

وإنما بُنِيَتْ في الأول ؛ لمشابهتها الحرفَ في الاحتياج إلى ما أضيفت إليه (٢٠) ، بخلاف الثاني ؛ فإنها حينئذٍ جُعِلَتْ اسماً برأسِهَا من غير التفات إلى المضاف إليه ، فلم تُشْبِهِ الحرفَ ، وكذلك بَقِيَّةُ الجهات (٢١) . وقال بعضهم . (إنَّ) (٢٢) تقطع مابعدها عن العمل فيما قبلها - نَصَّ على ذلك سيبويه ، فلم يُجِزْ في : أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنِّي خَارِجٌ ، أن يعمل في الظرف (خارج) ، وجعله منصوباً بـ(أمَّا) ؛ وذلك لأنهم إذا كانوا يمنعون تقديم معمول (إنّ) عليها ، فَهُمْ لتقديم معمولِ معْمُولِها أمْنَعُ (٢٣) .

وأمَّا إذا قلت : أَمَّا الْيَوْمَ فَأَنَا خَارِجٌ ، فأنت بالخيار : إن شئت أعملت (أمَّا) ، وإن شئت أعملت (خارج) ؛ لعدم المانع (٢٤) .

وإذا قلت : أمَّا زيداً فأنا ضاربٌ ، لم يعمل في (زيد) إلا (ضارب) ؛ لأن (أمَّا) لا تعمل في المفعول به .

وإذا قلت : أما زيداً فإني ضاربٌ ، فالمسألةُ ممتنعةٌ عند جميع النحويين ، إلا أبا العباس المُبَرِّدَ ، فإنه أجاز نصب (زيد) بـ(ضارب) ، وجعل لـ (أمَّا) خَاصِّيَّةَ تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ، وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا (٢٥) .

ولعل قول أبي الدرداء (٣٦) : أَمَّا بَادِئَ بَدْءٍ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، مما يُعَضِّدُ هذا المذهبَ ؛ فإن انتصاب (بادئ) على الحال من المُسْتَكِنِّ في (أحمد) ، والعامل هو (أحمد) ، فقد عمل - مع وقوعه في خبر (إنَّ) - فيما تقدمها ، ولا يمكن أن يجعل العامل في الحال (إمَّا) ؛ لأنها لا تعمل إلا في الظروف .

تعليقات المسألة التاسعة
(فصل الخطاب)

(*) لقبت هذه المسألة بلقب (فصل الخطاب) ؛ إشارةً إلى تفسير بعض العلماء لقوله تعالى في سورة [ص ، الآية ٢٠] : «وآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ» فقد قال ابن الأثير : والذي أجمع عليه المحققون من أهل علماء البيان أن فصل الخطاب هو (أمَّا بَعْدُ) ؛ لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده ، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المقصود فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : أما بعد .

وقيل : فصل الخطاب : الفاصل من الخطاب : الذي يفصل بين الحق والباطل ، وقيل : المفصول من الخطاب : الذي يتبينه من يخاطب به ويعلمه بَيِّناً لا يلتبس عليه بغيره .

وتجد لمسألة (أما بعد) تفصيلاً وتقسيماً وتوجيهاً في رسالة صغيرة بعنوان : إحراز السعد ، بإنجاز الوعد ، بمسائل أما بعد - للشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري - وهي مطبوعة بهامش (الرسالة الكبرى على البسملة) لأبي العرفان الشيخ محمد ابن علي الصبان - طبعتهما المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٥هـ .

(١) انظر تفصيلاً لـ (أمَّا) في :

* إحراز السعد ، بإنجاز الوعد ، بمسائل أما بعد - لإسماعيل بن غنيم الجوهري [١٨ وما بعدها] .

* الأشباه والنظائر - للسيوطي - تحقيق طه

عبدالرءوف سعد [٤ / ١٧١] .

* الأزهية في علم الحروف – للهروي – تحقيق عبدالمعين الملوحي [١٥٢] .
* الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي – تحقيق طه محسن [٤٨٢ وما بعدها] .
* جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – للإربلي – تحقيق حامد نيل [٥١٣ وما بعدها] .
* حاشية الصبان على شرح الأشموني [٤٤/٤ وبعدها].
* رصف المباني في شرح حروف المعاني – للمالقي – تحقيق أحمد الخراط [٩٧] .
* الكافية في النحو – للرضي [٢ / ٣٩٥ وبعدها] .
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام – تحقيق مازن المبارك – [٧٨ وما بعدها] .
* همع الهوامع – للسيوطي – تحقيق عبدالعال سالم مكرم [٤ / ٣٥٤ وما بعدها] .

(٢) في الأصل كتبت ثلاث كلمات تصعب قراءتها .

(٣) أصل الإيماء: الإشارة إلى الشيء بالحاجب أو اليد أو غير ذلك ، ولكن المقصود هنا: بـ (التلويح والإيماء) وجود القرينة الدالة على هذه الفاء .

وجاء في عبارة معظم النحاة أن الفاء لازمة لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي، كقوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) ، أي فيقال لهم : أكفرتم ؟ وفي غير هذا لا تحذف الفاء إلا في ضرورة شعر أو في ندور [انظر على سبيل المثال : الجنى الداني (٤٨٢) ، جواهر الأدب (٥١٤) ، الكافية في النحو (٢ / ٣٩٥)] .

(٤) في حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح [٢ / ٢٦١] أن في الكافية لابن الحاجب أن (أمّا) شرطية ، وأن شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ، ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بـ (مهما يكن من شيء) ، قال بعض المحققين : واعلم أن (أمّا) حرف مفرد على الأصح ، وفيها معنى الشرط ؛ بدليل لزوم الفاء لها ؛ ولذلك قدرها سيبويه بـ (مهما) ، فإنه قال : إن قلت : أما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فلو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بماهو في معناها ..

(٥) في الأصل كتبت كلمتان تصعب قراءتهما .

(٦) الآية ٩٠ من سورة الواقعة . فظاهر هذه الآية أن (أمّا) لم يقع الاسم تالياً لها – علي خلاف ما ذكره من القاعدة – وقد أشار إلى أن الاسم مقدر بعدها – كما سيجيء – .

وادِّعاءُ المصنف أن (أمّا) لا يليها إلا الاسم دائماً لم يسلم له أبداً ، فقد جاء في الجنى الداني [٤٨٣] من جملة أحكام أمّا : «أنه لا يجوز الفصل بين (أمّا) والفاء بجملة ، إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين (أمّا) ، نحو : أما اليوم – رحمك الله – فالأمر كذا . ولا يلي (أمّا) فعل ؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط ، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ، وإنما يليها : مبتدأ ، أو خبر ، أو مفعول به مقدم ، أو مفعول بفعل مقدر يفسره المذكور ، أو ظرف ، أو مجرور ، أو حال ، أو مفعول له ، أو مصدر ، أو شرط – وقد مثل للشرط بقوله تعالى : (فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) » .

(٧) أي قول المعربين من النحاة .

(٨) هو : جار الله محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري ، ولد سنة ٤٦٧هـ ، وتوفي سنة ٥٣٨هـ ، وأشهر مصنفاته : الكشاف ، والمفصل في النحو ، وأساس البلاغة وهو معجم لغوي . [انظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٦٥] .

(٩) هو : جمال الدين بن عمر بن أبي بكر ، ولد سنة ٥٧٠هـ ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ ، وأشهر مصنفاته : الكافية ، وشرحها في النحو ، والأمالي النحوية [انظر : بغية الوعاة ٢ / ١٣٤] .

(١٠) عبارة ابن الحاجب في الكافية [٢ / ٣٩٦] : «وأما بيان معنى الشرط فيها ، فبأن تقول : هي حرف بمعنى (إنْ) وجب حذف شرطها ؛ لكثرة استعمالها في الكلام ، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل ..» .

(١١) عبارة الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش [٩ / ١١] : «و (أمّا) فيها معنى الشرط ، قال

سيبويه : إذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها» .

(١٢) يدل على ذلك ما جاء في كلامه بعد ذلك ، إذ قال [٢ / ٣٩٧] : «ويجوز أن يكون (أمّا) عند الكوفيين (أنْ) الشرطية ضُمَّتْ إليها (ما) عند حذف شرطها على ما بَيَّنْتُ من مذهبهم في : أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ .

(١٣) يقصد (بَعْدُ) في نحو قولهم : (أمّا بعد) ، وهي مسألة فصل الخطاب التي يشرحها . وانظر في إعراب (بَعْد) : باب الإضافة في كتب النحو (ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى) ، وباب المفعول فيه (الظروف) في كتب النحو كذلك . والمقصد الثاني من الرسالة المسماة (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) لابن غنيم الجوهري .

(١٤) تستعمل (بَعْدُ) ظرفاً للزمان كثيراً ، وذلك إن أضيفت إلى زمان نحو : صمت يوم الجمعة بعد يوم الخميس ، وظرفاً للمكان قليلاً إن أضيفت إلى مكان نحو : دار زيد بعد دار عمرو . ويصح اعتبار الزمانين في الواقع من قولهم : (أما بعد) في صور الكتب وكلام الخطباء ؛ فهو زماني باعتبار زمن النطق ، ومكاني باعتبار مكان الرَّقْم وترتيب كلام الخطيب .

(١٥) تقدم أن إدخال الألف واللام على (غير) لا فائدة منه ؛ لأنها مُوغِلَةٌ في الإبهام ، وكثير من النحاة يُخَطِّئُ ذلك .

(١٦) المشهور أن (بَعْد) إذا كانت مضافة كانت منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ(مِنْ) ، وهي معربة في الحالين غير مبنية ، ولا ترد مرفوعة في هذه الحال - على خلاف ما قال هنا - ؛ إذ هي من الظروف غير المتصرفة .

(١٧) ادِّعاؤه أن (بعد) إذا أضيفت تستعمل اسماً غير ظرف - لا وجه له ، فهي ظرف - على ما سبق . وأمّا (بعد) التي قيل باسميتها عند بعض العلماء فهي إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنىً - كما في البيت الذي سيذكره فيما بعد . فقد ذهب بعض العلماء إلى أنها حينئذ نكرة ؛ لعدم الإضافة لفظاً وتقديرا ؛ ولذلك نُوِّنَتْ كما تنون الأسماء النكرات تنوين التمكين ، قال الشيخ ياسين في تعليقه على ذلك [٢ / ٥١] : «يعني أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما (قبل وبعد) غير واقعين على الزمان ، بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها» .

ويرى كثير من النحاة أن تنوين (قبل وبعد) تنوين عوض ، وهما معرفتان بنية الإضافة ، قال ابن مالك في شرح الكافية : «وهذا القول عندي حسن» .

(١٨) جاء في الكافية لابن الحاجب : «وبناء الغايات على الحركة ؛ لِيُعْلَمَ أن لها عِرْقاً في الإعراب ، وعلى الضم جَبْراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه أعني المضاف إليه ، أو ليكمل لها جميع الحركات ؛ لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرفة ، فكانت إما مجرورة بـ(مِنْ) أو منصوبة على الظرفية ، أو ليخالف حركة بنائها حركة إعرابها» . [شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٠٢] .

(١٩) شطر بيت من الوافر ، قائله : عبدالله بن يَعْرُبَ ، وتتمته : (أَكَادُ أَغَصُّ بِالْماءِ الْفُرَاتِ) ، ويروى : بالماء الحميم .

انظر : همع الهوامع ٣ / ١٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٠٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٥٠٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩٦٥ .

(٢٠) وهذا هو الشبه الافتقاري الذي هو أحد أسباب بناء الأسماء المبنية ، فإن بعد مفتقرة في بيان معناها إلى المضاف إليه بعدها ، كما يفتقر الحرف في بيان معناه إلى غيره . [انظر : همع الهوامع ٣ /١٩٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ /٥١] .

(٢١) يقصد الجهات الست ، كـ (يمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت) وهي على التفصيل المذكور

في إعراب (بعد) [انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٥١] .

(٢٢) وجه ذكر (إنّ) هنا أنها ترد كثيراً في كلام الخطباء والكتاب بعد (أمّا) ، فيقال : أما بعد فإني أحمد الله .. ونحو ذلك .

(٢٣) انظر : مغني اللبيب [٨٣] وفيه من المسائل التي يفصل بها بين (أمّا) والفاء : «ظرف معمول لـ (أمّا) ؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو : أما اليوم فإني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيداً جالس - ولا يكون العامل ما بعد الفاء ؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازني والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء ، فجعلوا العامل نفس الخبر» .

(٢٤) في مغني اللبيب [٨٣] : «فإن قلت : أما اليوم فأنا جالس - احتمل كون العامل أما ، وكونه الخبر ؛ لعدم المانع» .

(٢٥) في مغني اللبيب [٨٣] : «وإن قلت زيداً فإني ضارب ، لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما ، وامتنعت المسألة عند الجمهور ؛ لأن أما لا تنصب المفعول ، ومعمول خبر إن لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه، على تقدير إعمال الخبر» .

(٢٦) كذا نسبه هنا إلى أبي الدرداء ، وجاء في لسان العرب (بدأ) : قال اللحياني : أما بَادِئَ بَدْءٍ فإني أحمد الله ، وبَادِي بَدْأةٍ ، وبَادِئَ بَدَاءٍ ، وبَدَا بَدْءٍ .. أي : أمّا بَدْءُ الرأي فإني أحمد الله .

انتهت المسألة التاسعة

وبانتهائها يتم كتاب (المسائل الملقبات في علم النحو) للإمام محمد بن طولون المتوفى ٩٥٣هـ - تحقيقاً وتعليقاً .



المراجعات

الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة

لابن شداد

تحقيق يحيى زكريا عبّارة

عبدالإله نبهان

ابن شداد، عزالدين محمد بن علي (ت ٦٨٤هـ) / الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق يحيى زكريا عبارة. – دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩١م.

اهتمّ العرب المسلمون – في جملة ما اهتمّوا به من العلوم – بعلم التاريخ، في شتىّ صوره. وللتاريخ عند العرب صور وأشكال، فهناك التاريخ المدوّن للرجال وذكر تراجمهم وشيوخهم ومؤلفاتهم، وهناك التاريخ المدوّن على السنين والمسمّى بالحوليات، وهناك تاريخ المدن وما اشتملت عليه من عمارة، وذكر مَنْ مرّ بها من العلماء كتاريخ بغداد وتاريخ دمشق، وهناك التاريخ المدوّن على الطبقات كطبقات الشافعية وطبقات الأطباء وطبقات الحنابلة.. ومذ بدأ العرب المسلمون اهتمامهم بسيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، بدأ اهتمامهم بالتاريخ ووقائعه، وما جرى فيه من الأحداث، ومن برز فيه من الرجال والأبطال.. وما لبث تدوينهم للحديث النبوي، واهتمامهم بالرواة أن زادهم اهتماماً على اهتمام، وتدقيقاً على تدقيق، وكان ذلك هو الأصل الذي بني عليه علم الجرح والتعديل فيما بعد.

وفي سياق هذا التوجه الذي كانت أسبابه دينية محضة في الأساس، نما الاتجاه إلى التاريخ وتدوين أحداثه، وكان لكلّ عصر مؤرخون، يقلّون أو يكثرون حسب طبيعة العصر.. ولكن ما يمكن أن نطمئن إليه، أنه لم يمرّ عام في تاريخ العرب المسلمين لم يكن له مؤرخ، عرفنا منهم مَنْ عرفناه، وجهلنا مَنْ جهلناه، ولا أجد مسوّغاً لتعداد كتب التاريخ، وضرب أمثلة عنها في مقال خصص للحديث عن واحد منها فقط، بل عن جزء من واحد منها، وحسبي أن أشير إلى غزارة التأليف التاريخي في العصر الأيوبي الذي ينتمي إليه كتاب الأعلاق، بل إنه ينتمي إلى تلك الفترة التي اتصل فيها تاريخ المماليك بتاريخ الأيوبيين، وأشير إلى أن السلطان صلاح الدين الأيوبي كان في طليعة المشيعين لجنازة مؤرخ دمشق ومحدّثها ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) تقديراً له ولما أنجزه من عمل عظيم، تجلى في كتابه «تاريخ دمشق».

مؤلف الكتاب:

هو ابن شداد عزالدين محمد بن علي بن إبراهيم بن شداد بن خليفة بن شداد بن إبراهيم بن شداد الأنصاري الحلبي. ومما يجدر أن ننبه عليه هنا هو أن ابن شداد هذا هو غير ابن شداد يوسف بن رافع

صاحب كتاب «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»، وهذا الأخير توفي عام ٦٣٢هـ.

وولد مؤلفنا عام ٦١٣هـ في حلب، وفيها نشأ وتعلّم وأمضى شبابه، ثم تركها مهاجراً عام ٦٥٨هـ = ١٢٦٠م إلى مصر، بسبب استيلاء التتر (المغول) على حلب، وحظي في مصر برعاية الظاهر بيبرس، ثم برعاية السلطان قلاوون، ولم يعد إلى حلب، وإنما قدّر له أن زار دمشق، وعاد إلى القاهرة وبها توفي عام ٦٨٤هـ.

هذه هي الخطوط الأساسية في ترجمة ابن شداد، لكنّ قارئ كتابه «الأعلاق» يقع على إشارات، ويحظى بمعلومات تضئ هذه الترجمة الغامضة الموجزة، فقد ذكر في كتابه «قسم الجزيرة» أن السلطان صلاح الدين يوسف الذي ملك حلب سنة ٦٣٨هـ بعثه إلى حرّان سنة ٦٤٠هـ ليكشفها، فكان ارتفاعها في ذلك التاريخ ألفي ألف درهم. وهذا يعني أنه كلّف بمعرفة دخْلها من شتّى السبل، وهذا يعني أنه كان في هذه الفترة وثيق الصلة بالسلطان.

ويذكر في حوادث سنة ٦٥٧هـ = ١٢٥٩م وكان قد بلغ الرابعة والأربعين من العمر، أنه كلف بمهمة سياسية ضخمة، وأترك الحديث له يخبرنا بخبره قال: «خرجتُ من دمشق رسولاً إلى التتر النازلين على ميّافارقين في مستهلّ المحرّم، صحبة الملك المفضّل صلاح الدين يوسف بن الملك المفضّل موسى ابن صلاح الدين، وأخرج معنا الملك الناصر أولاده الثلاثة وحريمه ليكونوا بحلب، وهم الملك العادل والملك الأشرف، وولد له آخر صغير، وأمر أن نأخذ معنا من حلب هدية إلى «يشموط»، وهي ألف وخمسمائة دينار عيناً، وحياصة مجوهرة وسيف مجوهر. فلما أصبحنا حضر إلينا جماعة وأخذوا ما كان معنا من الهدية، وحملوها بين أيدينا، وأمرونا بالمسير معهم، فلما حضرنا عنده (أي عند يشموط)، أدّينا الرسالة، وكان مضمونها التهنئة بالقدوم، والشكوى من تعرّضهم - أي تعرّض التتر - لبلاد الجزيرة، وقتل مَنْ بها من الرعية، وكشَفَتْ عما آل إليه أمره - أي أمر السلطان - بعد انقياده إليهم منذ عشرين سنة طوعاً واختياراً، وبما يبعثه من الهدايا والأموال التي لم تُجْدِ عليه شيئاً».

وفي هذا المقام ملَك ابنَ شداد رباطه جاشه، وأغلظ القول للغزاة، ولم يُظهر لهم من اللين والترفق ما يُصطنع في مثل هذا المقام ... وما ذكرناه حتى الآن يدل على علوّ مكانة ابن شداد في حلب، وقد اتفق مترجموه قديماً وحديثاً على ذلك، قال فيه ابن الفرات: «كان الوزير المشير عزّ الدين فاضلاً ديّناً مؤرخاً رئيساً، معظّماً عند الأمراء الأكابر محبوباً إليهم ..» وترجمه إغناطيوس كراتشكوفسكي (ت ١٩٥١م) على هذا النحو قال: «أصله من حلب، وقد شغل منذ شبابه الأول مناصب إدارية لدى الأيوبيين، وكان يعدّ خبيراً في شؤون الميزانية والمالية، الأمر الذي تجلّى على نحو واضح في كتابه، وقدعاش عز الدين في أزمنة خطيرة، وأخذ طرفاً في النشاط الدبلوماسي لعصره، فشارك في النضال العسكري ضد الزحف المغولي. وفي عام ٦٥٨ عندما استولت جحافل المغول على حلب هاجر إلى القاهرة».

وفي القاهرة حلّ في كنف الظاهر بيبرس، الذي أكرمه وأمنه، ووفر له من الوقت ما جعله يفرغ لكتابة كتابه الذي سيكون لنا فيه حديث، قال: «لما حللت بمصر المحروسة، وتبوأت محالها المأنوسة .. ورتعت في إنعامه بين روضة وغدير، ورفلت من ملابس إحسانه فما دونه الحرير، وصاحبت زماني طلقَ المحيّا بعد عبوسه، وعاد إليّ معتذراً مما كان جنى عليّ من بوسه، وكان السبب في نجعتي عن بلاد بها عقّ تمائمي الشباب، وفيها اتخذت الإخوان والأصحاب، وقضيت الأوطار مع اللدات والأتراب، ما لاينسى ذكره على ممرّ الأيام، ولا يبرح مكرراً بأفواه المحابر وألسن الأقلام، من دخول التتر المخذولين البلاد، وتفرقتهم بجموعهم لشمل مَنْ سكنها من العباد، رأيت انتهاز الفرصة في شكر إنعامه العميم، وإدراك البغية في وصف إكرامه الجسيم، أن أصنع كتاباً أذكر فيه ما سنى الله له من الفتوحات التي لم تكن تتوهمها الأطماع، وملّكه ما كان بأيدي الكفر من منيعات الحصون والقلاع .. وما

وطئته سنابك خيوله ... وإنما أبدأ بذكر جند حلب لكونها مسقط رأسي ، ومحلّ أنسي وناسي ، وثديي الذي ارتضعت درّه ، وبحري الذي تقلد نحري دُرّه ، وموضع نزهتي ووطني وبقعتي ، والمكان الذي حمدت به الأيام ، والمنزل الذي كنت به من الحوادث في ذمام، والدار التي صحبت بها الشباب غضاً جديداً ، وقطعت فيها بالدعة والسرور عيشاً حميداً ..» .

إن هذه المقتطفات من مقدمة الكتاب ، تصوّر حال الكاتب إبّان حياته في مصر في كنف الظاهر ، وهي حياة استمرت نحو عشر سنوات لم تنقطع برحيله عن مصر ، وإنما استمرت بسفره مع بيبرس إلى دمشق سنة ٦٦٩هـ ، وعاش في ظله إلى أن توفي الظاهر بيبرس سنة ٦٧٦هـ ، فعاد ابن شداد إلى القاهرة ليعيش في كنف الملك السعيد ناصر الدين محمد بن بركة خان ، ويلقى منه ما لقيه من والده من حفاوة وإكرام ، حتى أصبح وكيلاً له ، إلى أن توفي الملك السعيد سنة ٦٧٨هـ فلازم ابن شداد الملك العادل فالملك المنصور سيف الدين قلاوون ، إلى أن توفي في يوم الأربعاء في السابع عشر من صفر سنة أربع وثمانين وستمائة للهجرة ، بعد أن عاش عمراً مديداً ، شهد فيه الأحداث الفاجعة ، والكوارث الدامية التي ألمت بالعالم الإسلامي ، بل إنه كان بسبب موقعة السياسيّ عارفاً دقائق الحوادث مدركاً أسبابها ، مكلفاً ببعض المهام التي لها علاقة ما بهذه الأحداث ..

وعلى هذه الأسباب مجتمعة تقوم قيمة هذا السفر النفيس الذي سنعرّف بجزئه الأول ، ولم يكن مؤلفه مخطئاً أو مجانباً الصواب عندما سماه «الأعلاق الخطيرة» وما العلق إلا الشيء النفيس ، يقتنيه الإنسان ويحرص عليه .

الكتاب :

يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء ، اختص أولها بتاريخ حلب ، وقد نشر القسم الأول من هذا الجزء المستشرق الفرنسي دومنيك سورديل في المعهد الفرنسي بدمشق عام ١٩٥٣م ولم يُعن بإتمامه .

أما الجزء الثاني وهو خاص بتاريخ دمشق وأجناد لبنان والأردن وفلسطين ، فقد حققه سامي الدهان ، وأصدر القسم الأول منه وهو الخاص بدمشق بالمعهد الفرنسي بدمشق سنة ١٩٥٦م ، ثم أصدر القسم الثاني الخاص بلبنان والأردن وفلسطين عام ١٩٦٣م بالمعهد الفرنسي كذلك .

ثم قام يحيى زكريا بتحقيق الجزء الثالث من الكتاب ، وهو الخاص بأمراء الجزيرة ، فجاء في قسمين في ٩٦٣ صفحة وقامت بنشره وزارة الثقافة بدمشق عام ١٩٧٨م . ثم رأي الأستاذ عبارة أن يتمم هذا الكتاب ، فحقق القسم الثاني من الجزء الأول ، وهو القسم الذي أهمله دومنيك سورديل، وقدّمه إلى وزارة الثقافة بدمشق ، وقد رأي عدنان درويش مدير التراث في الوزارة ، أن يخرج الجزء الأول من الأعلاق تاماً بقسميه عن الوزارة ، فعهد إلى عبارة بإعادة تحقيق القسم الأول ، وقامت الوزارة بإصدار الكتاب بقسميه بتحقيق يحيى زكريا عبارة . وعلى هذا الجزء الأول من الكتاب ينصبّ مقالنا ، وبمقدمة محققه نبتدئ، لأنها تبين قيمة الكتاب .

قال المحقق : «إن كتاب الأعلاق من الكتب الجليلة القدر والاعتبار فهو من أفضل ما صنّف في تاريخ الشام وجغرافيته ، ولا يجاريه أي كتاب في موضوعه في المكتبة العربية ، ففي هذا الكتاب أتام «العزّ» هياكل التخطيط الطبوغرافي لمدن الشام : دمشق وحلب والقدس ، وأمهات مدن الجزيرة ، وكشف عن تاريخ كل مدينة» . وذكر المحقق أن أول مَنْ أشار إلى أهمية هذا الكتاب ، المستشرق السويسري الأصل الإنكليزي الجنسية امدروز : هـ ف Amedroz قبل ثمانين عاماً – وهي الآن تسعون – . وممن ذكروا أهمية هذا الكتاب ونشروا منه فصولاً : الأب شارل لودي ، والمستشرق الفرنسي كلود كاهين ، واستمر الكتاب غائباً حتى آن أوان بداية صدوره على يد المستشرق دومنيك سورديل . واستعرض المحقق أسماء المؤرخين الذين اهتموا بحلب وكتبوا عنها ، وبيّن أن التأليف في تاريخ حلب توالي دون انقطاع ، من القرن الخامس الهجري حتى القرن الرابع عشر ، ثم

ترجم للمؤلف ترجمة مفصّلة وتحدث عن كتابه، وكل ما أورده هام في بابه، ولعل من أهمه ذلك البحث الذي عقده لذكر مصادر الأعلاق، وهي تلك المصادر التي استمدّ منها ابن شداد جلّ مادة كتابه، وهذه المصادر استنبطها المحقق من الكتاب نفسه، ولا سيما أنه كان قد أصدر الجزء الثالث منه، فكان من أعرف الناس بشعابه، وقد أوجز القول في قيمة الكتاب عندما قال: «حقاً إن كتاب الأعلاق الخطيرة تحفة من تحف الأدب التاريخي والجغرافي، وجوهرة نفيسة قليلة النظير في حدائق العلوم والآداب والفنون، وهو درة فريدة من ذخائر التراث العربي العريق، والرجوع إلى الكتاب يكشف عن صدق القول».

قسم المؤلف الجزء الأول من الكتاب على قسمين، وجعل القسم الأول في سبعة عشر باباً، بعد أن مهّد لهذه الأبواب بأربعة مقاصد:

* المقصد الأول: في ذكر «الشام» واشتقاق اسمه. وقد اختلط فيه البحث اللغوي بالخبر الأسطوري.
* المقصد الثاني: في ذكر أول من نزل الشام. وهو أيضاً مقصد اختلط فيه ما هو تاريخي بما هو أسطوري.
* المقصد الثالث: في ذكر ما ورد في فضل الشام، وفيه جملة من الآثار نقلها المؤلف من تاريخ الحافظ ابن عساكر «تاريخ دمشق» ومعظمها من أحاديث الفضائل التي فيها للمحدّثين قول ونظر.
* المقصد الرابع: وهومبحث جغرافي حدّد فيه المؤلف موضع بلاد الشام من المعمورة، وذكر ما انقسم إليه من الأجناد.

ثم بدأ القسم الأول الخاص بحلب، واشتمل على سبعة عشر باباً:

- الأول: في ذكر موضع حلب من المعمور.
- الثاني: في ذكر الطالع الذي بنيت فيه حلب، وذكر مَنْ بناها، والكلام هنا ذو طبيعة أسطورية، تلا ذلك كلام كثير، فحواه أن حلب مدينة الأحبار.
- الثالث: خصص لذكر تسمية حلب، والبحث في اشتقاقها، وسبب تلقيبها بالشهباء. وفي هذا الباب اختلط البحث اللغوي بالتعليل الأسطوري. ويكاد يكون التعليل الوحيد المقبول في هذا الباب، هو تعليل تسمية حلب بالشهباء أو لنقل تلقيبها بالشهباء، وذلك أن غالب أرضها من الحجارة الحوارة، وترابها يضرب إلى البياض.
- الرابع: في ذكر صفة عمارتها. وفيه تحدث المؤلف عن سور حلب وعمارته، وعن قلعتها ومراحل تجديدها في أطوار التاريخ العربي الإسلامي حتى زمن المؤلف، وفي هذا الباب معلومات تاريخية هامة فمن ذلك مثلاً قوله:

«وجدد الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غياث الدين غازي بن يوسف بن أيوب بسور حلب أبرجةً، كل واحد منها يضاهي قلعة، وذلك في سنة اثنتين وأربعين وستمائة، وسبب بنائه لها أن التتر لما نازلوا حلب، وناوشوا أهلها، ثم رحلوا عنها من غير حصول غرض، أخذ في الاستعداد وتحصين البلد، فكانت الأبرجة من باب أربعين إلى باب قنّسرين، وذلك من شمالي حلب إلى قبليّها، عدتها نيّف وعشرون برجاً، وارتفاع كل برج فوق الأربعين ذراعاً، وسعته ما بين الأربعين إلى الخمسين، وكل برج له رواقات تستر المقاتل من حجارة المجانيق والنشاب، وكان السور يشتمل على مائة وثمانية وعشرين برجاً وبدنة. ومساحته خارجاً عن دور القلعة، ستة آلاف وستمائة وخمسة وعشرون ذراعاً، وسور القلعة ألف وخمسمائة وخمسة وعشرون ذراعاً، وعدة أبراجها تسعة وأربعون برجاً، وأبدانها ثمانٍ وأربعون بدنة». والبدنة هي جدار الحصن الممتد بين برجين.

والمؤلف هنا يتحدث عن أمور شهدها وعاصرها، ولاسيما أنه أصبح وزيراً في حلب أثناء ذلك أو بعده بقليل.

- الخامس: وخصصه المؤلف لعدد أبواب مدينة حلب، واستعرض هذه الأبواب، وذكر لمحة تاريخية عن كل باب.
- السادس: وهو خاص بذكر بناء قلعة حلب وقصورها القديمة. وفي هذا الباب حديث عن القلعة

وعن تعاقب الحكام عليها، واهتمام كل منهم بترميمها وبناء أبراجها، وإعادة بناء ما تهدمه الحرائق والزلازل. واستعرض المؤلف تاريخها بإيجاز من افتراض أول مَنْ بناها إلى أيامه.

ثم تحدث عن القصور التي كانت بحلب، بدءاً من قصر مسلمة بن عبدالملك، ومروراً بسائر قصور بني أمية ومن جاء بعدهم ثم قال: «ولم تزل أمراء حلب تحلّ بهذه القصور إلى أيام بني مرداس، فإنهم أول مَنْ نزلوا القلعة وسكنوها وجعلوها سنة لمن أتى بعدهم من الملوك».

– السابع: وخصص لذكر ما ورد في فضل حلب، وفيه آثار مرويّة، ومعظمها مما اختلف المحدثون في صحته.

– الثامن: وخصص لذكر مسجد حلب الجامع، وذكر سائر جوامعها وجامع قلعتها، وهذا الباب هام جداً من الوجهة التاريخية. فمما فيه على سبيل المثال أن جامع حلب كان يضاهي جامع دمشق في الزخرفة والرخام والفسيفساء، وذكر المؤلف ما نُقل إليه من الرخام في كل عهد، وفيه ذكر لما قام به من العمارة كل أمير حتى عهد نور الدين محمود الذي نقض السوق وأضافه إلى الجامع، وجعله على التربيع ووقف عليه وقوفاً كثيرة، كما ذكر الصهريج الذي في صحن الجامع، وذكر قصة بنائه، كذلك تحدّث عن منارة الجامع وسرد قصة بنائها، ثم عقد الكلام لذكر ما صار إليه الجامع في عصره قال:

«ولما استولى التتر المخذولون على مدينة حلب يوم العاشر من صفر سنة ٦٥٨هـ، دخل إلى الجامع صاحب "سيس" وقتل به خلقاً كثيراً، وأحرق الحائط القبليّ منه، وأخذ الحريق غرباً وقبلةً إلى المدرسة الحلاوية، واحترق سوق البزازين، فعرّف عماد الدين القزويني «هولاكو» بما اعتمده السيستون من الإحراق للجامع، وإعفاء كنائس النصارى من ذلك.. فأمر هولاكو برفع ذلك وإطفاء النار، وقتل السيسيين، فقُتل منهم خلق، ولم يقدر على إطفاء النار، فأرسل الله تعالى مطراً عظيماً فأطفأه ...

الخ... إن مثل هذه الأخبار التي يرويها ابن شداد تعدّ من أهم ما في الكتاب، وقد لا نقع عليها في كتاب آخر. وبعد أن أنهى ابن شداد كلامه عن الجامع أورد قصيدة للشاعر الصنوبري في مدح جامع حلب، وكان عز الدين صاحب نزعة أدبية تجلّت بإكثاره من ذكر الشعر وحسن اختياره له في كل موضع اقتضى ذلك من كتابه.

وانتقل بعد ذلك إلى ذكر ما بظاهر حلب من الجوامع فذكرها وتوسع في الكلام عن جامع القلعة وسرد تاريخه وما مرّ به من أحداث حتى زمن المؤلف.

– التاسع: وخصصه المؤلف لذكر المزارات التي في باطن حلب وفي ظاهرها، كما ذكر الأماكن التي كانت الأمم الماضية تعظّمها بمدينة حلب. وذكر ما بظاهر حلب وقراها وأعمالها من المزارات، ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه المزارات تحوّل إلى مساجد، ومن هنا كان هذا الباب مكملاً للباب المخصص لذكر الجوامع. وفي هذا الباب تختلط الأخبار الصحيحة بالأساطير، ويمتزج ما له أصل بما ليس له أصل، وتتدخل الرؤى والمنامات في أحداث التاريخ، لكن كل هذا لا يحجب الجانب الواقعي الذي قدّمه المؤلف عن معاينة ومشاهدة.

– العاشر: في ذكر المساجد التي في باطن حلب وظاهرها، وعدتها مئتان وأربعة مساجد. وعددها المؤلف مسجداً مسجداً بأسمائها، ثم عدد المساجد التي بين أبواب المدينة فكانت أربعة عشر مسجداً، وذكر المساجد التي بأرباض حلب فكانت خمسة عشر مسجداً ثم عدد مساجد الحاضر السليماني «نسبة إلى سليمان بن عبدالملك» وعدتها تسعة وسبعون مسجداً. ثم عدد مساجد الرابية وجورة جقّال فكانت سبعين ومائة مسجداً. ثم ذكر المساجد التي بالظاهرية بحلب، نسبة إلى الملك الظاهر غازي بن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، وعدتها تسعة وتسعون مسجداً.

ثم ذكر المساجد التي بالرمّادة، وهي محلة كبيرة كالمدينة في ظاهر حلب، متصلة بالمدينة وعدد مساجدها أربعة وثلاثون.

ثم ذكر مساجد بانقوسا وعدتها ثلاثة عشر مسجداً ، ثم ذكر مساجد الهزازة وعدتها اثنا عشر مسجداً ، وذكر أيضاً المساجد التي بخارج باب أنطاكية ، وهو من أبواب حلب ، وقد بلغت واحداً وثلاثين مسجداً، ثم ذكر مساجد المضيق وهي ستة عشر مسجداً ، وختمها بذكر المساجد التي كانت بالقلعة وعددها عشرة مساجد . وبناء على هذا الإحصاء يكون عدد المساجد في ذلك الزمان في حلب وأحيائها وأباضها سبعة وتسعين وستمائة مسجدا . وهذا باب عظيم الأهمية لطبيعته الإحصائية ، فهو يساعد على تصور حجم المدينة وعدد سكانها ومدى اتساعها ، وقد كان المؤلف يقوم بهذا الإحصاء بنفسه ، وقد قال بعد أن عدد المساجد التي بداخل سور حلب :

«هذه المساجد التي أدركها حصري وعدّي من المساجد التي يحيط بها سور البلد على ما تركته حين خروجي منها ، ولا أدّعي الاستقصاء لأن الإنسان معرّض للنسيان ، وهي مائتان وسبعة عشر مسجداً خارجاً عن المساجد التي في أبراج السور ، فإنا لم يمكنا تحقيق عددها ولا الإحاطة بها ، وقد بلغني أنها دثر أكثرها بعد استيلاء التتر عليها» .

ـ الحادي عشر : وخصص لذكر ما بباطن حلب وظاهرها من الخوانق والرّبط . والخانقاه كلمة فارسية تطلق على المباني التي تقام لإيواء الصوفية، وفيها يخلون للعبادة ، وقد انتشرت هذه المباني منذ القرن الخامس ، وأطلق عليها في أيام العثمانيين : «تكايا» وكانت مخصصة لإيواء الدراويش المنقطعين للنسك .

وعدد ابن شداد أولاً الخوانق التي في باطن حلب وهي سبعة عشر خانقاه للرجال ، وسبعة خوانق للنساء . وكان يذكر اسم الخانقاه ومن بناه ، وقد يذكر بعض تفصيلات أخر كأن يقول: «خانقاه البلاط : أنشأها شمس الخواص لؤلؤ الخادم ، عتيق الملك رضوان بن تاج الدولة تتش ، وهي أول خانقاه بُنيت بحلب وذلك في سنة تسع وخمسمائة ، وكان يتولى حلب نيابةً ، فسمت نفسه إلى التغلب عليها فقتل» ثم ذكر الخوانق التي بظاهر حلب وعددها ثلاث خوانق .

وانتقل بعد ذلك إلى ذكر الربط ، والرباط في الأصل نوع من المباني العسكرية يأوي إليه المجاهدون ويلحق به مسجد صغير ، ثم أطلق على المواضع التي يقطنها الصوفية ، وكأنه أصبح مرادفاً للخانقاة وقد عدد ابن شداد ثلاثة ربط .

ـ الثاني عشر : وخصصه لذكر ما بباطن حلب وظاهرها من المدارس ، وعدد نحواً من خمسين مدرسة . ومما يجدر توضيحه هنا أن المدارس في حلب لم تكثر إلا في القرن السابع الهجري ، فعندما زار ابن جبير حلب عام ٥٨٠هـ لم يكن بها سوى خمس مدارس أوست ، وبقيت حلب قليلة المدارس حتى جاءها القاضي ابن شداد في عهد الظاهر غازي سنة ٥٩١هـ . قال ابن خلكان : «وكانت حلب في ذلك الزمان قليلة المدارس ، وليس بها من العلماء إلا نفر يسير ، فاعتنى أبو المحاسن بن شداد بترتيب أمورها ، وجمع الفقهاء بها ، وعمرت في أيامه المدارس الكثيرة» وأضحت حلب فيما بعد عندما دخلها ابن خلكان عام ٦٢٦هـ مشحونة بالعلم والعلماء والمشتغلين حسب تعبيره .

وكان مؤلف الأعلاق عز الدين بن شداد ، يذكر المدرسة وبانيها ومَنْ درّس فيها ، فمن ذلك مثلاً أنه ذكر المدرسة العصرونية فقال : «إنها كانت داراً لأبي الحسن وزير بني مرداس ، فصيّرها الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بعد انتقالها إليه بالوجه الشرعي مدرسةً ، وجعل فيها مساكن للمرتبين فيها من الفقهاء ، وذلك سنة ٥٥٠هـ ، واستدعى لها أبا سعد عبدالله بن أبي السري المعروف بابن عصرون الشافعي ، وكان من أعيان فقهاء عصره ، وقرأ القرآن بالعشرة على أبي الغنائم .. ولما وصل إلى حلب ولي تدريس المدرسة المذكورة والنظر فيها ، وهو أوّل مدرس بها فعرفت باسمه ... وبنى له نور الدين محمود مدرسة بمنبج ، ومدرسة بحماة ، ومدرسة ببعلبك ومدرسة بدمشق وفوّض إليه أن يولي التدريس فيها من يشاء . ولم يزل متولياً أمر هذه المدرسة تدريساً ونظراً إلى أن خرج إلى دمشق سنة ٥٧٠هـ وتوفي بدمشق في ١١ رمضان سنة ٥٨٥هـ ..»

ويسير التعريف بكل مدرسة على هذا النمط ، فنعرف مشايخها ومدرسيها وطبيعة التعليم فيها ، ولولا خشية الإطالة لذكرنا نصوصاً أخرى ، لكن اتجاهنا هنا إلى النموذج ، وقد قدّمنا منه ما يكفي للدلالة على طبيعة الكتاب وأهميته .

- الثالث عشر وهو مخصص لذكر ما بحلب وأعمالها من الطلسمات والخواص وذكر الحَمّات (المياه الحارة) التي ينتفع بمائها في أعمال حلب ، وألحق المؤلف بها طُرفاً مما وجد مكتوباً على أحجار وغيرها بأعمال حلب ونواحيها .

والطلسم يطلق على كتابات مبهمة وخطوط ورسوم وأرقام عددية ذات فعل سحريّ في اعتقاد صاحبها ، وهي تتخذ لدفع الأذى عن النفس ، أو لإلحاق الضرر بالآخرين ، فممّا ذكره المؤلف من هذه الطلسمات عمود اسمه عمود العُسْر ، يأتيه مَنْ أصيب بعسر البول ، ويدور حوله فيبرأ . ومن ذلك قول المؤلف : «قد وقع في زماننا في أيام دولة الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غياث الدين غازي وأتابكه ومدبّر دولته شهاب الدين طغريل الخادم الظاهري ، فجدد طغريل بالقلعة داراً ليسكنها ، فلمّا حفر أساسها ظهر فيما حفر صورة أسدٍ من حجرٍ أسود ، فأزالوه عن موضعه فسقط بعد ذلك الجانب القبليّ من سور القلعة ، وانهدمت قطعة كبيرة ...

والمؤلف يريد بهذا أن صورة الأسد كانت طلّسما لحفظ ذلك المبنى .. والاعتقاد بالطلسمات كان شائعاً .. وقد استرسل المؤلف في ذكر الطلسمات وقصصها مما يدلّ على شيوعها في أيامه .

ثم ذكر الحمّات ، وهي أربع حمات ، منها حَمّة بالسخنة من أعمال قنسرين ، ماؤها في غاية الحرارة، ينتفعون بها من البلغم والريح والجرب .. ثم أتبع ذلك بذكر بعض الطرف .. والله أعلم بصحة الصحيح منها ..

- الرابع عشر : وخصص لذكر ما بباطن حلب وظاهرها من الحّمامات .. وهذه الحمامات التي ذكرها المؤلف إنما كانت بحلب قبل أن يدمرها التتر . وقد عدّ المؤلف خمسين حماماً بباطن حلب وثلاثين حماماً بدور الأمراء ، واثنين وعشرين حماماً بظاهر حلب ، وأحد عشر حماماً في منطقة المقام ، وثلاثة حمامات بالياروقية وخمس حمامات خارج باب أنطاكية ، وثلاثة بالحلبة ، واثنين وعشرين حماماً في منطقة البساتين ، وستة حمامات خارج باب الجنان ، وثمانية حمامات بالرمّادة ...

وبعد أن عدد هذه الحمامات قال : «وهذه الحمامات التي ذكرتها بحسب ما وصل إليه علمي ، وفارقت عليه بلدي في سنة سبع وخمسين وستمائة ، وهي على هذه الكثرة كانت لا تكفي لمن بحلب . ولقد بلغني أنها في العصر الذي وضعت فيه هذا الكتاب دون العشرة ، إنّ في ذلك لعبرة لمن يتفكر أو يخشى ، وتذكرة تتحقق فيها القدرة على الفناء بعد الإنشاء .

- الخامس عشر : في ذكر نهر حلب وقنيّها الداخلة إلى البلد ، وفي هذا الباب تحدث عن منابع قويق وروافده وخط سيره ، ثم ذكر أشعاراً اختارها مما قيل في قويق ، ثم تحدث عن القنوات المتفرعة عن القناة العظمى . والقناة العظمى هذه كانت مسماة باسم «عين إبراهيم الخليل» تأتي من حيلان ، وهي قرية في شمالي حلب . وهذا الباب هام جداً من وجهة النظر الهندسية ، لأنه يبين توزع الماء وطريقة توزيعه بالتفصيل في ذلك الزمان في مدينة حلب : في منازلها وصهاريجها وحماماتها وما إلى ذلك .. ثم تحدث عمّا قام به بعض معاصريه الأمراء والملوك من مشاريع ري ومدّ أقنية ..

- السادس عشر : وخصص لارتفاع قصبة حلب ، أي بيان موارد الخزينة ودخلها . ومثل هذا الباب تفتقده في معظم كتب التاريخ ، ولاشك أن عمل مؤلفنا في حساب الضرائب أولاً وفي منصب الوزارة ثانياً رسخ في ذهنه أن قضية الدخل من أهمل القضايا التي يحرص عليها المؤرخ المدقق ، وهذا الباب عبارة عن قائمة إحصائية لحساب دخل الخزينة من كل باب من أبواب الدخل آنذاك ، وهي على هذا النمط :

١٢٠٠٠٠٠ دار الزكاة	ألف ألف ومائتا ألف درهم	
٦٠٠٠٠٠ العُشر	ستمائة ألف	
٢٠٠٠٠٠ الوكالة	مائتي ألف	

.... وهكذا يذكر الدخل من البطيخ ومن المدبغة ومن صبغ الحرير ومن المسابك ومن البساتين ومن الاجتياز بالخانات ومن المواريث ومن الحرير ...

- السابع عشر : وخصصه لذكر ما مُدحت به حلب نظماً ونثراً ؛ وقد أورد فيه نصوصاص مختارة لشعراء مدحوا حلب كالبحتري والمتنبي والصنوبري وكشاجم وأبي العلاء المعري وابن حيوس وابن أبي حَصينة وأبي القاسم المغربي وأبي العباس الصفري وأبي فراس الحمداني . وللعماد الأصفهاني من الكتّاب وهذا الباب من أطول أبواب الكتاب وبه ينتهي القسم الأول من الجزء الأول ليبدأ القسم الثاني .

القسم الثاني : وخصص لذكر ما اشتمل عليه جند قنسرين وما أضيف إليه من بلاد العواصم والثغور وبلاد حمص ، وقسم إلى أبواب .

وقبل أن أبدأ باستعراض أبوابه والتعريف بها أشير إلى أن المؤلف لم يتحدث عما سماه بلاد حمص، بل اقتصر على قنسرين وتوابعها .

* الباب الأول في عدّ بلاد جُند قنسرين وصفاتها. ومن الجدير بالذكر أن قنسرين مدينة داثرة كانت عامرة آهلة ، فلما غلب الروم على حلب سنة ٣٥١هـ خاف أهل قنسرين ، وجلوا عنها ، وتفرقوا في البلاد ...

ويقول ابن شداد : إن جند قنسرين كان يسمّى سوريا ، وهو أكبر أجناد الشام وأكثره مدناً وقصبته حلب . ويتبع لجند قنسرين من البلاد : بالس (وهي الآن : مسكنة بين حلب والرقة) وقلعة نجم ، وخُناصرة، ورصافة هشام ، وحيار بني القعقاع ، وقنسرين ، وحاضر قنسرين ، وسرمين ، ومعرّة مصرين ، ودرب ساك ، وعزاز، وكيسوم ، والراوندان، وحصنا الشُغر : بكاس وحارم . وشيح الحديد ، وتل باشر ، وعين تاب ، والزّوب ، وبرج الرصاص ، والمرزبان ، وخروس ، وبهسنا .

قال ابن شداد : «وكل هذه البلاد خرج منها السلطان الملك الناصر صلاح الدين بن الملك العزيز بن الملك الظاهر ، وهي في يده وتحت سلطانه» .

ثم استعرض تاريخ بلاد جند قنسرين بلداً بلداً ، مستعرضاً تاريخ كل بلد ، محدداً موقعه ، ذاكراً موجزاً عن تاريخه حتى أيامه ، وقد يذيّل ذلك بذكر ارتفاع قصبته (أي دخله) ، وسنقتصر على عرض نموذج من ذلك .

بدأ ابن شداد بذكر بالس ، فحدّد موقعها بحسب درجات الطول والعرض ، ونقل بعض ما قاله القدماء فيها ، ثم تحدّث عن وضعها الجغرافيّ وكيف أنها كانت بجانب النهر ثم ابتعدت عنه – ربما لتغير مجرى النهر – فجرّت المياه إليها ... ثم بدأ الحديث عنها منذ فتح أبي عبيدة بن الجراح لها ، ماراً بحكم الأمويين لها ثم العباسيين والحمدانيين .. وهكذا إلى أن وصل إلى أيامه في القرن السابع الهجري ، إذ كانت مُقطعةً لعلم الدين قيصر الموصلي «ولم تزل في يده إلى أن استولى التتر على البلاد ، فأجلوا عنها أهلها وخلت ولم يعد إليها قاطن ، وتفرّق أهلها في البلاد وهم تجار وأهل معايش ، وهم معروفون بالشجاعة والشطارة» .

ثم عدد البلاد المضافة إلى بالس كقلعة بالس .. وغيرها .. وختم كلامه بذكر ارتفاع قصبتها وقد بلغ بعد جمع مفرداته ١٩٨٠٠٠ درهم ومن الغلّات ثلاثون ألف مكوك ، وتارة أربعون ألف مكوك .. وقد قلنا إن هذه الإحصاءات هي مما يمتاز به كتاب الأعلاق .

وتحدث ابن شداد عن صفّين حديثاً موجزاً ، أتبعه بحديث عن الرّصافة .. وتابع ذلك حتى استوفى الحديث عن البلاد التابعة لقنسرين بلداً بلداً .. ويطرد كلامه على نظام واحد لينتهي دائماً إلى الإخبار عمّا آلت إليه البلد في أيّامه ..

* الباب الثاني : في ذكر الثغور وتحديد بقاعها . والثغر هو اسم لكل موضع يكون في وجه العدوّ ، وثغور الجزيرة هي سلسلة التحصينات الطويلة من الحصون والمعاقل التي تقابل الرّوم عبر منطقة الحدود الشمالية والشرقيّة من بلاد الشام ، وكانت مشحونة

خلال فترة التاريخ العربيّ الإسلاميّ بالأجناد المتأهبين لرصد حركات العدو .

وقد تحدث ابن شداد عن : المصيصة وأذَنة وطرسوس .

حدد ابن شداد أولاً موضع كل ثغر وذكر مدنه ، ثم بدأ باستعرض تاريخه على منهجه في كتابه ، فذكر مثلاً أنّ المصيصة بناها أمير المؤمنين المنصور في خلافته ، وأنها كانت قبل ذلك مَسْلَحة ، ثم بنى المأمون مدينةً إلى جانبها سميت : كفربيًا ، ثم ذكر نقلاً عن الأزدي أن أول من ابتنى حصن المصيصة دون مدينتها في الإسلام عبدالملك بن مروان على يد ولده عبدالله بن عبدالملك سنة ٨٤هـ على أساسها القديم ، ثم بنى فيها عمر بن عبدالعزيز مسجداً ، ثم بنى بها هشام بن عبدالملك ربضاً .. ثم أمر المنصور العباسي ببناء المدينة .. ثم قال : «ولم تزل المصيصة وأذَنة وطرسوس في أيدي المسلمين إلى أن ملكها نقفور في سنة أربع وخمسين وثلاثمائة من سيف الدولة بن حمدان .. ثم انتقلت من أيدي الروم إلى الأرمن . ولم تزل في أيديهم إلى أن عاد الروم في سنة ٥٣١هـ فملكوا أذنه والمصيصة وطرسوس وغيرها» . وتابع المؤلف تاريخها إلى أيام نور الدين .. واتبع المنهج نفسه في سائر الثغور ، سواء الثغر الرئيسي أو ما تفرع منه ، فاستعرض أذنه وطرسوس وعين زربة والهارونية والكنيسة السوداء وتل جبير وحصن أولاس والإ سكندرونة وبيّاس وأياس والتينات والمثقّب وسيسة .. ثم تحدث عن ثغور الجزيرة وهي : مرْعش وقعلة الحدث وزبطرة وملطية وسميساط وذكر نصوصاً للمتنبي مما قاله في مرعش وقلعة الحدث .. فمن ذلك ما قاله أبو الطيب في مرْعش بمناسبة إعادة بنائها على يد سيف الدولة ، وبمناسبة ردّ الدّمستق الذي حاول منع بنائها :

أتى مرْعشاً يستقبل البعد مقبلاً
وأدبر إذ أقبلت يستبعد القرْبا
فأضحت كأن السور من فوقُ بدؤه
إلى الأرض قد شق الكواكب والتربا
تصدّ الرياح الهوج عنها مخافةً
وتفزع فيها الطير أن تلقط الحبّا
وتردى الجيادُ الجرد فوق جبالها
وقد ندف الصنبر في طرقها العُطْبا
كفى عجباً أن يعجب الناس أنه
بنى مرْعشاً تباً لآرائهم تبّا
وما الفرق بين الأنام وبينه
إذا حذر المحذور واستصعب الصعبا

وبعد أن فرغ المؤلف من ذكر الثغور وتحديد بقاعها وتفصيل قسمتها قال : «وإذ قد فرغنا من ذكر هذه الثغور وتحديد بقاعها وتفصيل قسمتها وتعديدها ، وماتيسر لنا من أخبارها مجملاً ، وأضربنا عن ذكر كل منها مفصّلاً ، إذ لم تكن هذه الثغور من البلاد التي عُني بها نقلة الأخبار كثير عناية ، ولا انفردت عن الإضافة فيستقصى أمرها إلى الغاية ، رأينا أن نتبع ذلك بذكر ما حصل للمسلمين من دروب هذه الثغور من المغازي التي ألقت في قلوب الكفر المخاوف ، وتعدد ما صدر عنهم منها في الشواتي والصوائف ، فنبتدئ من صدر الإسلام وهلمّ جراً على السنين ، ونذكر في كل سنة مَنْ صيّف غازياً أو شتّى من الخلفاء والملوك الماضين ...

وبدأ المؤلف بذكر أوّل مَنْ غزا الصائفة من الدروب ، وهو أبو بحرية عبدالله بن قيس الكندي ، أو ميسرة بن مسروق العبسي سنة عشرين للهجرة .. وتابع ذلك إلى سنة خمسين عندما سيّر معاوية جيشاً لغزو القسطنطينية .. ثم ذكر صوائف العباسيين وشواتيهم وفتح عمورية .. وتابع ذكر أخبار الصوائف والشواتي حتى عام ٦٧٧هـ . ويعدّ ما كتبه ابن شداد مرجعا هاما في بابه ، لأن المؤلف جمع في كتب المؤرخين قبله من أخبار الصوائف والشواتي وأتمّه بذكر ما حدث في أيامه أو قريباً منها ...

* الباب الثالث : وخصصه لذكر العواصم وحصونها . وقد وضّح أبو الفداء في كتابه المختصر في أخبار البشر مفهوم العواصم بقوله : «عزل الرشيد الثغور كلهامن الجزيرة وقنسرين وجعلها حيزاً واحداً وسميت العواصم» وقال ابن شداد : «وسمّيت

العواصم لأن أهل الثغور كانوا يعتصمون بها إذا حزبهم أمر من الأمور ، وكانت الثغور مضافة لجند قنسرين ، فلما ولي الرشيد أفرد أنطاكية وتيزين ودلوك ورعبان ومنبج وقورس وصيرها جنداً وسمّاها العواصم .

واستعرض ابن شداد تاريخ أنطاكية وتاريخ كُورها وهي : تيزين والجومة وجنْدراس وأرتاح والسويدية وكورة الفارسية والعربية وبداسا . وقد أطال ابن شداد على نحوٍ ما في تاريخه لأنطاكية ، واختلطت في حديثه عنها الأخبار الصحيحة بالأساطير . وحديثه عنها استغرق عشرات الصفحات، ثم تحدّث عمّا أضيف إليها من الحصون والقلاع وهي : قلعة بغراس ودرب ساك وحصن القول في تاريخ منبج إلى أيامه وختم كتابه بالحديث عن قلعة نجم . وبذلك انتهى الجزء الخاص بحلب من كتاب الأعلاق وهو الجزء الأول . وما أوردناه من تعليقات في أثناء التعريف به يشير إلى أهميته ، فقد أوجز ما في كتب مَنْ سبقه وسجل ما عاصره من الأحداث ، ولم يكن تسجيله للأحداث التي عاصرها سطحياً ، بل كان يدوّن ما يدوّنه وهو في موقع العارف بسبب كونه وزيراً . وقد قدّر كتابه المعاصرون من العرب والمستشرقين .

التحقيق :

اعتمد المحقق على صورة نسخة مخطوطة لينغراد سابقاً وبطرسبرج حالياً ، وعلى صورة نسخة المتحف البريطاني . واستعان في تحقيقه للقسم الأول من الجزء الأول بنشرة المستشرق دومنيك سورديل .

وقد اتبع المحقق منهجاً علمياً دقيقاً ، فقد ألزم نفسه منهجياً بالعودة إلى المصادر نفسها التي رجع إليها ابن شداد واستقى منها معلوماته ، وملأ حواشيه بالإحالات إلى المصادر الأساسية كالطبري وابن الأثير ومعجم البلدان وغيرها من كتب التاريخ والجغرافيا والمسالك والتقويمات . ولما كانت الكتب التي ألفت بعد الأعلاق قد نقلت عنه الكثير ، وتوزعت نصوصه فيها ، وخاصة الكتب التي أرخت لحلب ، فقد اجتهد المحقق في تتبع هذه النصوص في مظانها ومقارنتها بما ورد في أصل الأعلاق ، مما أتاح له ترميم مواضع مما أخلت به النسختان المعتمدتان في التحقيق ، كما رممت نصوص المخطوطتين نقولاً مبتورة وقعت في تلك الكتب .

ولم تقتصر إحالات المحقق ومقارناته على كتب التاريخ وإنما شملت كتب الأدب ودواوين الشعر ، وخاصة أن العز بن شداد كان صاحب نزعة أدبية ، يورد الشعر في مناسباته ، وقد يخصص باباً للمختارات الشعرية . فكان المحقق يدقق تلك المختارات ويقارنها بما ورد في دواوين الشعراء ، ويذكر خلاف الروايات .

ولا أملك في الخاتمة إلا أن أكرر على نحوٍ ما ما كنت كتبته في جريدة الثقافة عام ١٩٨٩م عندما عرّفت بالجزء الثالث من الأعلاق :

وإن نشر هذا الكتاب على أي نحو وبأية صورة يعدّ خدمة جلّى للتاريخ العربي ، فما بالنا إذا كانت نشرته الحالية بتحقيق الأستاذ يحيى زكريا عبارة تعدّ نموذجاً عالياً من نماذج التحقيق التاريخي ؟ لقد ركب المحقق المركب الخشن ، واختار الطريق الشاقة ، فلم يدع في الكتاب كبيرة ولا صغيرة إلا علّق عليها موضحاً ومفسّراً أو معرّفاً أو مصححاً ، فلم ينج من التتبع علم من الأعلام ، ولا مكان من الأمكنة .. وإن أعلام الكتاب جديرة بالعناية ، وخاصة الأعلام من المتأخرين ، وذلك لبعدهم عن مجال ذاكرتنا ، ولتناثر تراجمهم في بطون الكتب .

ولا يمكنني أن أدّعي أن مقالي هذا يغني عن قراءة الكتاب ، فالكتاب مرجع أساسيّ في بابه . وحسبي أن أكون قد استطعت أن أصوّر قيمة الكتاب وأبيّن أهميته في مجاله ، وألفت الأنظار إلى طبعته الجديدة متمنياً أن يقوم المحقق بإخراج الجزء الثاني من الأعلاق الذي سبق أن رصدره المعهد الفرنسي بدمشق ، وذلك ليكون تحقيق الكتاب كله على منهج واحد .

****

ظاهرة التأويل في الدرس النحوي

بحث في المنهج

لعبدالله بن حمد الخثران

صلاح الدين صالح حسنين
أستاذ علم اللغة بكلية التربية للبنات - الرياض

الخثران ، عبدالله / ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ؛ بحث في المنهج . - ط (١) الرياض : النادي الأدبي بالرياض ، ١٤٠٨هـ ١٥٨ ص .

يقع هذا الكتاب في أربعة فصول ، ويتصدره تقديم ومقدمة ، وتذيله قائمة بمصادر المؤلف ومراجعه التي استعان بها لإعداد بحثه ، وسوف نقوم بمراجعته وعرضه على النحو التالي :

(أ) التقديم بقلم عبدالله بن إدريس :

أوضح فيه الاهتمام بالثقافة التي تخدم الدين والعلم والأدب واللغة العربية ، ومن ثم فالكتاب لا يقتصر على التخصص المحدد الذي حدده مسمّاه . بل أوضح فيه أن هذا الكتاب لا يفيد المختصّين في اللغة العربية وحدهم ، بل يستفيد منه كل راغب في إثراء لغته ، وزيادة حصيلته منها .

(ب) المقدمة وهي بقلم المؤلف :

تطرق فيها إلى تعريف مصطلح التأويل النحوي بأنه توجيه النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة ، ثم تحدث عن موقف مدرستي البصرة والكوفة من التأويل ، وأوضح أن البصريين أكثر تأويلا من الكوفيين .

ولما كان الكتاب قد ركز على التأويل بحثا منهجيا ، فإن المؤلف ألح في مقدمته على ضرورة بحث منهج المدرستين : البصرية والكوفية في النظر إلى المادة اللغوية وقد تطلب منه هذا أن يبحث في المؤثرات التي أثرت على هذا المنهج في الدرس النحوي ، وهنا أثار قضية شغلت اهتمام الباحثين المحدثين وهي مامدى صحة القول بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو ؟ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أسباب التأويل عند المدرستين ، ثم أعقبه بالحديث عن ثلاث ظواهر هي : الشذوذ عند النحاة ، وإمكانية تطبيق التأويل عليها ، الضرورة الشعرية ، والحذف .

واختتم المؤلف مقدمته بالحديث عن موقفه من التأويل ، فأوضح أنه يؤيد التأويلات الضرورية في فهم التركيب النحوي ، ويرفض تلك التأويلات المتكلفة والتي تعتمد على التعسف في فهم التركيب النحوي .

(ج) الفصل الأول وهو بعنوان : قضية التأثير والتأثر في النحو العربي

ناقش المؤلف في هذا الفصل آراء اللغويين في هذه القضية ، وأوضح أن هناك رأيين ، رأي يرى أن النحو العربي تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانيتين ،

سواء أكان هذا التأثير مباشرا ، كما يرى طه حسين وأحمد أمين وإبراهيم أنيس وإبراهيم مدكور ، أم كان غير مباشر ، وأنه تمّ بواسطة اللغة السريانية ، كما يرى المستشرق مرقس من أواخر القرن التاسع عشر ومصطفى نظيف ، ومصطفى السقا .

رفض المؤلف هذا الرأي ، واعتمد في ذلك على عدة عوامل ، منها أن النحو اليوناني يدور في فلك المنطق والفلسفة ، أما النحو العربي فيعتمد على الأسس الشكلية، ومنها خصوصية قواعد كل لغة ، وأنه يكاد يكون من المستحيل افتراض القواعد ، ومنها أيضا أن النحو السرياني تأثر بالنحو العربي ولم يثبت تاريخيا عكس ذلك .

يرى الرأي الثاني أن النحو العربي نشأ في بيئة إسلامية ، وتأثر بالعلوم الإسلامية التي سبقته ، وهي علم أصول الفقه وعلم الكلام ، وأيد المؤلف هذا الرأي ، واعتمد على الأدلة الآتية :

(١) ظهور علم أصول الفقه في وقت مبكر ، ولم تظهر المؤلفات النحوية إلا بعد زمان الأئمة الأربعة : مالك بن أنس ت ١٧٩هـ . وأبو حنيفة ت ١٥٠هـ . والشافعي ت ٢٠٤هـ . وأحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ .

(٢) ظهور مؤلفات في أصول النحو قياسا على مؤلفات أصول الفقه ، مثل كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ . والخصائص لابن جني ت ٣٩٢هـ ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ . والاقتراح في علوم النحو للسيوطي ت ٩١١هـ .

(٣) ظهور مؤلفات في مسائل الخلاف بين النحاة قياسا على ترتيب مسائل الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة .

(٤) استخدام المصطلحات المستخدمة في أصول الفقه في أصول النحو ، كالاستحسان وتخصيص العلة .

وأوضح المؤلف في ختام مناقشته لهذه القضية أن النحو تأثر بعلم الكلام ، ويتمثل ذلك في تفسير الظواهر اللغوية تفسيرا عقليا .

ناقش المؤلف في هذا الفصل قضية أخرى ، هي : ما اللغة التي يعتمد عليه في تقعيد القواعد ! .

أوضح المؤلف أن النحاة حددوا المادة اللغوية التي يعتمدون عليها في تقعيد القواعد تحديدا يقوم على أساسين : أساس زماني وأساس مكاني .

الأساس الزماني : قبل المؤلف قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وينص هذا القرار على أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري

الأساس المكاني : اعتمد المؤلف في تحديد هذا الأساس على نص جاء في كتاب الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي ، وهو «الذين نقلت عنهم اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ؛ قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتعريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم» .

(د) الفصل الثاني ، وعنوانه : (ظاهرة التأويل في النحو الكوفي)

قبل أن أتعرض لموقف المؤلف من ظاهرة التأويل في النحو الكوفي أرى أن أشير إلى موقف لغويينا القدامى من الدرس اللغوي بشكل عام .

يرى اللغويون أن القاعدة تمثل المستوى اللغوي النموذجي ، ويرون أن المثال قد يطابق القاعدة أو يختلف عنها في قليل أو كثير ، وعند ربط المثال بالقاعدة ، وخاصة المثال الذي يختلف عن القاعدة يستطيع اللغوي تفسير هذا الاختلاف ، وقد حصروا نواحي هذا الاختلاف في أربع نواحٍ هي : الحذف ، والزيادة ، والاستبدال ، وتغيير الموقعية .

يُطلق التأويل إذاً على تفسير ماطرأ على المثال من تغير ، أو كما يقول المؤلف التأويل هو توجيه النصوص التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام التي استنبطها النحاة .

وللنحاة موقفان من التأويل :

الموقف الأول : ويمثله البصريون ، وهؤلاء اعتمدوا اعتمادا كبيرا على التفسير العقلي للظواهر اللغوية ، ويصفهم المؤلف بأنهم غالوا في التأويل .

الموقف الثاني : ويمثله الكوفيون ، وهؤلاء اعتمدوا على السماع ، بمعنى أنهم لا يميزون بين قاعدة مطردة وأخرى شاذة ، ويرى المؤلف أن الكوفيين لم يغالوا في التأويل ، وقد ربط بين الكوفيين وأصحاب المنهج الشكلي في العصر الحديث ، واتخذ موقفا مؤيدا للكوفيين.

والشيء الجدير بالتسجيل هنا أن المنهج الشكلي وهو المنهج الذي أرسى دعائمه بلومفيلد وهاريس قد تعرض في الآونة الأخيرة لنقد صارم من قبل نوعم تشومسكي ، لأنه لم يميز بين ظاهرة مطردة وأخرى غير مطردة ، وأن هذا دفع الشكليين إلى الاعتماد على الأنماط ، ومن عيوب الأنماط أنها تتعدد بالرغم من أنها جميعا تمثل قاعدة واحدة .

ومن ناحية أخرى تمتاز اللغة بالعبقرية والعبقرية ترتبط بالعقل ، ومن ثم تمتاز اللغة بأن القاعدة ترتبط بالعقل ، وهي تمثل الشكل النموذجي ، وعندما يتحقق هذا الشكل النموذجي في المثال يتعرض للاختلاف ، وقد حصر اللغويون أنواع هذا الاختلاف في أربعة أوجه هي : الحذف والاستبدال والزيادة وتغيير الموقعية . وأطلق تشومسكي على نظريته الجديدة اسم النظرية التوليدية التحويلية ، يقصد بالتوليد : وجود قاعدة قابلة لإنتاج أمثلة لاحصر لها من اللغة ، ويقصد بالتحويل مايطرأ على المثال من تغيير . والتغيير الذي يطرأ على المثال إذا ماقورن بالقاعدة يوازي تماما مايقصده النحاة بالتأويل . وهكذا نجد أن الدرس الحديث يتبع منهجا أقرب إلى المنهج البصري .

تعرض المؤلف بعد ذلك إلى نماذج من الأنماط التي قبلها الكوفيون ، دون تأويل ، في حين أن البصريين لم يقبلوها إلا بعد تأويلها ، من هذه النماذج :

١ - جواز إضافة الشيء إلى نفسه ، نحو قوله تعالى : «إن هذا لهو الحق اليقين» الواقعة : ٩٥ . وقد أجازوا هذا لاختلاف لفظهما .

وأرى أن هذا التركيب يمثل لغة ، ومن المعروف أن القرآن الكريم يضم مختلف اللغات العربية ، حتى يجد أصحاب كل لغة فيه ما يمثل لغتهم . وأرى أن هذه اللغة تمتاز بتغيير تركيب النعت والمنعوت إلى مضاف ومضاف إليه ، على سبيل الاتساع والمجاز (انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢١٦/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٣٤/١٧) والذي يبرر هذا التحويل أن «الإضافة قد توازن الإبدال أو التأكيد في بعض الأحوال ، منها أنه يمكننا أن نقول «ثوبُ حريرٍ ، أو ثوبٌ حريرٌ ، ويمكن أن يقال : ثوبٌ من حرير أيضاً» التطور النحوي للغة العربية برجشتراسر ، تحقيق رمضان عبدالتواب /١٥٠» .

٢ - جواز الفصل بين المتضايفين بمنصوب المضاف ، نحو قراءة ابن عامر لقوله تعالى «وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم» الأنعام ١٣٧ «كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ط ٢ ص ٢٧٠» وقد وصف سيبويه مثل هذا التركيب بالقبح (الكتاب ٢٨٠/١ طبعة هارون) ويقول الرضي معلقا على هذه القراءة : «وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ... وهو عند يونس قياس» ، ثم علق على قراءة ابن عامر بقوله : «ولا نسلم تواتر القراءات السبع» شرح القافية للرضي ٢٩٣/١ .

وأرى أن المؤلف على حق في تأييده مذهب الكوفيين ، لأن النحو الكوفي يتسم بالتوسع في مصادر السماع ولم يقصره على تلك المصادر الستة التي اعتمد البصريون عليها ، ومن ثم اعتمد على القراءات القرآنية المختلفة في استنباط قواعده . وهذه القراءة تمثل لغة قديمة . ويبدو أن مادعا البصريين إلى رفض الفصل بين المضاف عندما يكون مصدرا والمضاف إليه عندما يكون فاعلا للمضاف بالمفعول به أنهم يرون أن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة ، فكما لا يجوز الفصل بين جزئي الكلمة الواحدة ، لا يجوز كذلك الفصل بين المضاف

والمضاف إليه ، وأرى أن المصدر ومفعوله يكونان مُرَكّباً مصدريا ، وهذا المركب يقوم نحويا مقام العنصر الواحد ، من هنا يجوز في هذه اللغة أن يتبع هذا المركب المضاف إليه ، لأنه بمثابة الكلمة الواحدة ، ومن ثم لا يكون هناك فصل من الناحية النحوية في هذه اللغة بين المضاف والمضاف إليه .

٣ - جواز العطف باسم مرفوع على اسم إن قبل أن يستكمل خبرها ، نحو قوله تعالى : **«إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون»** المائدة : ٦٩ .

يرى إبراهيم السمرائي أن صيغة «الصابئون» هنا تمثل لغة قديمة ، وفي هذه اللغة يصاغ جمع المذكر السالم بالواو والنون في جميع أحواله الإعرابية ، نحو قول الشاعر :

نحو الَّذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا

ونحو قراءة الحسن البصري "وماتنزلت به الشياطون" «النحو العربي نقد وبناء لإبراهيم السمرائي /٢٢-٢٣» .

انتقل المؤلف بعد ذلك إلى عرض آراء اثنين من أئمة الكوفيين الذين بعدت آراؤهم عن التأويل ، وهما الكسائي والفراء .

آراء الكسائي :

(١) ذهب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من فاعل في باب التنازع .

والذي أراه أن الفعل + فاعل يؤدي إلى جملة ، أما الفعل + المفعول به فيؤدي إلى مركب فعلي وليس إلى جملة .

(٢) يجيز الكسائي أن يعمل الفعل المتعدي إلى واحد في الاسم وفي ضميره ، نحو : زيدا ضربته .

والذي أراه أن التركيب الأصلي لهذه الجملة هو : ضربت زيدا ، ثُم قُدّم زيد على ضربت ، وَوُضِع في مكانه ضمير يدل عليه ، ويسمي اللغويون التحويليون مثل هذا الضمير بالأثر ، الذي يدل وجوده على اسم تغيرت موقعيته ومن هذا المنطلق أؤيد رأي الكسائي .

(٣) يرى الكسائي جواز أن يعمل اسم الفاعل النصب ولو كان بمعنى الماضي ، نحو قوله تعالى : **«وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد»** ، وأرى أن اسم الفاعل عند الكوفيين فعل ويسمونه بالفعل الدائم ، والذي حدث هنا أن الفعل الدائم قام بوظيفة الفعل الماضي ، وهذا من باب تعدد الوظائف النحوية للجنس الصرفي المعين . وهذا كما أرى من تأثير الحمل في توسيع القاعدة ، ومن ثم أؤيد ماذهب إليه الكسائي .

آراء الفراء :

(١) أجاز الفراء دخول الفاء في خبر المبتدأ ، نحو قوله تعالى : **«الزانية والزاني فاجلدوا»** (النور : ٢) .

أرى أن تفسير الفراء يمثل احتمالا صحيحا ، كما أن تفسير سيبويه يمثل احتمالا آخر صحيحا ، لأن كلا منهما انطلق من الأسس التي يعتمدها لتفسير الظواهر اللغوية التي يمكن تسميتها بالظواهر الغامضة أمام اللغوي ، والغموض لايُفسر إلا بوجود احتمالين متساويين ليس أحدهما أفضل من الآخر .

لشرح ماقلته أقول : إن النحاة يجمعون على أن الفاء تلحق بخبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط ، وذلك إذا كان موصولا صلته فعل أو ظرف ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، والذي في الدار فله درهم ، والذي قُدَّامك فله درهم ، أو إذا كان نكرة موصوفةً بالفعل أو بالظرف ، نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فله درهم .

ويرى النحاة أن سبب التحاق الفاء بالخبر في هذه الحالة هو الحمل على جملة الشرط ، للمشابهة بينهما ، فاسم الموصول أو النكرة الموصوفة أو الظرف أو المجرور ، أو الفعل الصالح للشرطية نحو : كل رجل عند السلطان فمعظَّم ، يشبهان اسم الشرط في الدلالة على الإبهام ، والصلة أو الصفة كالشرط ، والخبر كالجزاء .

وبالرغم من هذا نجدهم اختلفوا في تفسير وجود الفاء في قوله تعالى: **«والزانية والزاني**

فاجلدوا» وأرى أن هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في تحديد وظيفة اسم الفاعل، فسيبويه يرى أن اسم الفاعل في هذا المثال مبتدأ أي أنه يقوم بوظيفة الاسم، ومن ثم فالألف واللام هنا هي أداة التعريف، والفراء يرى أن اسم الفاعل فعل يدل على الدوام – وهذا مذهبه في كل اسم فاعل، ومن ثم يرى أن «ال» هنا اسم موصول، وهي هنا تقوم بوظيفة المبتدأ، والزانية والزاني، فعل دائم، والدوام فيه رائحة الاستقبال، ونتج عن الاختلاف في التفسير اختلاف في الحكم على الفاء، فسيبويه يرى أن جملة فاجلدوا مستأنفة والخبر محذوف، في حين يرى الفراء أنها خبر للمبتدأ. وأرى أن ماذكره المؤلف صحيح لأن الاحتمالين كما أوضحت سابقا متساويان، ولايستطيع اللغوي ترجيح أحدهما على الآخر، والذي لاشك فيه أن كلا منهما استخدم تأويله للوصول إلى الحكم الذي ارتآه في ضوء نظريته العامة في تفسير الظواهر اللغوية.

(٢) أجاز الفراء نصب الفعل المضارع بعد حتى بها وليس بـ(أن) مضمرة.

أؤيد المؤلف هنا في موقفه من هذه القضية، وأرى أن الفراء اعتمد كما يرى المؤلف على الشكل فقط، ولم يذهب إلى أصل مفترض كما ذهب البصريون.

(٣) أجاز الفراء كذلك نصب اسم ليت وخبرها لإجرائها مجرى التمني، نحو قول العجاج.

يا ليت أيام الصبا رواجعا

يرى أحد الباحثين أن ليت هنا أصلها رأيتَ، ثم حدث أن تحول الفعل (رأيْت) إلى أداة، بعد أن سهلت همزة (رأيت) فأصبحت الصيغة (رَيْت)، ثم أبدلت الراء لاما .. لأنهما من الأصوات المتوسطة والإبدال بين الأصوات المتوسطة شائع إلى حد كبير، ومن ثم أصبحت الصيغة (لَيْتَ) (اللهجات العربية القديمة لرابين ترجمة / عبدالرحمن أيوب /١٣) ويقول رمضان عبدالتواب: إن هذا الإبدال وقع منذ زمن بعيد في الفصحى (بحوث ومقالات في اللغة لـ رمضان عبدالتواب / ٧٤و٧٥).

(٤) أجاز الفراء كذلك أن تعمل ما الاستفهامية مع لام الجر متصلة بالضمير متكلما أو مخاطبا أو غائبا عمل الأفعال الناقصة، سواء أكان ما بعدها معرفة أم نكرة، نحو قوله تعالى: «**فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا**» (النساء/٨٨) ونحو قوله تعالى: «**فمَالِ الذين كفروا قبلك مهطعين**» (المعارج /٣٦).

(٥) أجاز الفراء أيضا أن يكون المرفوع بعد إذا و إن الشرطيتين مرفوعا على الابتداء، وليس فاعلا لفعل محذوف، كما يذهب إليه أكثر البصريين، نحو قوله تعالى «**إذا السماء انشقت**»، ونحو قوله تعالى: «**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**»، ونحو قوله تعالى: «**إن امرؤ هلك**».

(هـ) الفصل الثالث وعنوانه: أسباب التأويل

حدد المؤلف أسباب التأويل بثلاثة أسباب هي: عدم موافقة القواعد النحوية الأولى، وتحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد، واختلافهم في تفسير بعض الصيغ والتراكيب. وقد خص كل سبب من هذه الأسباب الثلاثة بدراسة مستقلة.

السبب الأول: عدم موافقة القواعد الأولى:

حصر المؤلف مخالفة القواعد الأولى في ثلاث نواح هي:

(أ) الظواهر اللغوية المختلف في تفسيرها دلاليا:
من ذلك تفسير (أو) في قوله تعالى «**وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون**» (الصافات / ١٤٧) يرى الكوفيون أن (أو) هنا تكون بمعنى بل، أي: بل يزيدون، أو بمعنى الواو، أي: ويزيدون، ويرى البصريون أن (أو) هنا قد تكو ن للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك، وقد تكون بمعنى الشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عددهم لكثرتهم أي: حالهم حال من يَشُكُّ في عددهم لكثرتهم، فالشك يرجع إلى الرائي، لا إلى الحق تعالى.

(ب) الظواهر اللغوية التي ترجع إلى لغة ويُطَبِّقُ عليها لغةً أخرى ، من ذلك أن هناك من العرب من يرفع خبر ليس ، نحو «ليس الطيب إلاّ المسكُ» وقد روى أبو عمرو أن ذلك لغة تميم . يقول أبو حيان إن التأويل لا يجوز إذا كان الكلام لغة قوم أو طائفة من العرب (الاقتراح تح أحمد قاسم / ٧٤) ويبدو أن هذا هو ما جعل بعض النحويين يُغَلِّبُ على ليس الحرفية (الإنصاف ١٦١/١) . ومن ذلك أيضا أن بني عقيل يجيزون الجرَّ ب «لَعَلَّ» مع جواز كسر لامها الأخيرة ، فتصبح الصيغة عندهم لَعَلِّ أو لَعَلَّ . قال شاعرهم :

فقلتُ ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً
لعَلَّ أبي المغوار منك قريب

(ج) الظواهر اللغوية التي لاتخضع لأحكام القواعد البصرية من ذلك :

١ - قرر البصريون أنه لايجوز تقديم معمول المصدر على المصدر إذا كان ظرفا أو جاراً مع مجروره ، ومع ذلك جاءت أمثلة من هذه الظاهرة في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : «ولا تأخذكم بهما رأفةٌ في دين الله» (النور : ٢) ونحو قوله تعالى : «فلما بلغ معه السعي» (الصافات : ١٠٢) .

٢ - قرر البصريون أنه لا يجوز تقديم معمول صلة (أل) عليها ، إذا كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورًا ، مع ورود ذلك في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : «وكانوا فيه من الزاهدين» (يوسف /٢٠) .

٣ - قرر البصريون ترجيح نصب الاسم المتقدم على الفعل في باب الاشتغال إذا كان الفعل للطلب ، وهو الأمر والنهي والدعاء ، لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهذا يخالف القياس ، ومع ذلك جاء في القرآن الكريم ما يخالف هذه القاعدة ، نحو قوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (المائدة : ٣٨) .

٤ - قرر البصريون عدم جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، ومع ذلك جاء في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» (النساء : ١) .

السبب الثاني : تحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد

يرى المؤلف أن النحاة جمعوا اللغة من قبائل مختلفة تساوت في الفصاحة ، ومن المعروف أن لكل قبيلة لغتها الخاصة ، من هنا جمعوا أشكالا مختلفة ولكنها ترجع إلى ظاهرة واحدة ، وأدى هذا إلى تعدد قواعد الظاهرة الواحدة ومن ثم كثرت مظاهر التأويل عند النحاة ، من ذلك مايلي :

١ - ينصب أهل الحجاز المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع في حين يرفعه بنو تميم ، وقد شرح سيبويه أسباب النصب عند أهل الحجاز وأسباب الرفع عند تميم . وأدى ذلك إلى كثرة التأويل .

٢ - «ما» عند أهل الحجاز تُحمل على ليس فينصبون خبرها ، وتحمل عند بني تميم على «أما وهل» ومن ثم لا يعملونها في شيء . ووصف سيبويه لغة تميم بأنها القياس لأن «ما» لا تشبه ليس ، ومن ثم يجب ألا تحمل عليها ، في حين أن خبرها لم يرد مرفوعا في القرآن الكريم .

السبب الثالث : اختلافهم في تفسير بعض الصيغ والتراكيب

يتعرض المؤلف هنا لما يسمى في الدراسات اللغوية بالغموض ، ويقتضي الغموض اختلافا في التفسير ، ومن أمثلة ذلك :

(أ) نعم : هل هي اسم أم فعل ؟.. يتمثل الغموض هنا في أن نِعْمَ تقبل علامات الاسمية ، فيدخل عليها حرف الجر نحو : مازيد بنعم الرجل ، ويدخل عليها يا التي للنداء ، نحو قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، وتقبل علامات الأفعال ، فيتصل بها ضمير المرفوع ، فقد قال العرب : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، وتتصل بها تاء التأنيث نحو قول العرب : نعمت المرأة وبئست الجارية .

ورأى أن تعدد التفسيرات في المسائل الغامضة أمر طبيعي ، ومن ثم تبنت كل مدرسة نحوية موقفا محددا دعَّمته بالشرح والتأويل ، من هنا يرى الكوفيون : أن نعم اسم ، ويرى البصريون : أنها فعل.

(و) الفصل الرابع وهو بعنوان : أسباب التأويل

وقد حدد المؤلف أسباب التأويل في ثلاثة أسباب هي: الشذوذ ، والضرورة ، والحذف والتقدير ، وقد أفرد كل سبب بدراسة مستقلة .

السبب الأول : الشذوذ

ناقش المؤلف مصطلح الشذوذ عند النحاة القدامى والمحدثين ، واختار ثلاثة من القدامى هم : سيبويه ، وابن جني ، والزجاجي ، وثلاثة من المحدثين هم : عبدالفتاح الدجني ، وأمين الخولي ، وعباس حسن . وأوجز فيما يلي رأي كل عالم من هؤلاء العلماء كما عرضه المؤلف .

(١) سيبويه : استخدم عدة مصطلحات تدور كلها حول وصف مخالفة الشائع في الاستخدام ، مثل القلة والقبح والقليل الخبيث والقبيح والضعيف والغلط والشذوذ .

(٢) ابن جني : ميّز بين الشذوذ الناتج عن تطبيق مبدأ القياس ، والشذوذ الناتج عن القلة في الاستخدام ، ومن ثم وجد المؤلف عنده الشاذّ في الاستخدام فقط ، نحو عدم استخدام الماضي من «يذر ويدع» ، والشاذ في القياس فقط نحو عدم قلب الواو ألفا في نحو : أخوص الرمث ، واستوصبت الأمر ، والشاذ في القياس والاستخدام معا ، نحو تتميم اسم المفعول من الأجوف مثل مَصْوُون.

(٣) الزجاجي : قصر الشاذ على المستخدم استخداما قليلا ، واستنتج المؤلف ذلك من عبارة الزجاجي بأنه لا يقبل من الشواذ إلاّ ما نقلته الرواة وسُمع منها في شعر أو شاهد كلام إلا ما يدعيه المدعون قياسا .

(٤) عبدالفتاح الدجني : عَدّ الآراء النحوية التي يقول بها نَحويّ ما ، وينفرد بها شُذوذًا ، فمثلا إذا خَالف المبرد سائر البصريين في قاعدة ما ، يكون قد تَفَرّدَ عن مدرسته ، ومن ثم يكو ن رأيه شاذًا . واعترض المؤلف على هذا الرأي ، ووصفه بأنه توسيع لمفهوم الشذوذ في حين أنه يجب العمل على تضييق هذا المفهوم .

(٥) أمين الخولي : يرى أن الشاذ يقابل المطرد ، والمطرد هو ما عرف من موافقة الطبيعة العامة للعربية ، والشاذ ضده .

(٦) عباس حسن : يرى أن الشاذ يعني القلة العددية في الاستخدام ، والمطرد يعني الكثرة العددية في الاستخدام . ويؤكد المؤلف هنا أن عباس حسن لم يستطع تحديد مفهومي القلة والكثرة ، ذلك أنه تساءل هل المقصود هو الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها ، أم هي الكثرة المشتركة بين كل القبائل ؟ .

واستنتج المؤلف من مناقشته آراء النحاة القدامى والمحدثين في تحديد مصطلح الشذوذ اضطرابا في مواقف هؤلاء النحاة ، وانعكس هذا الاضطراب على القواعد النحوية ، وأدى إلى كثرة التأويل . من ذلك ما يلي :

١ – المثال الذي يعده أحد النحاة شاذا يعُده الآخر مطردا . ومن أمثلة ذلك :

(أ) يرى سيبويه أن تركيبا نحو : عسى الغوير أَبْؤُسًا شاذ ، ويرى المبرد أنه مطرد ، وأثبت ذلك بالتأويل ، فقال : إن التقدير فيه عسى الغوير أن يكون أَبْؤُسًا .

(ب) يرى سيبويه أن تركيبا نحو : «دخلت البيت» شاذ ، لأن دخل فعل لازم واللازم يتعدّى بواسطة حرف الجر ، وفي المثال تعدى الفعل بدون حرف الجر ، ويرى المبرد أنه مطرد ، وأوّل ذلك بأن العرب تعدّت إلى أسماء الأماكن : دخلتُ وذهبتُ وانطلقت ، فقد حُكي عنهم أنهم يقولون : دخلت الكوفة وذهبتُ اليمن وانطلقتُ الشام .

٢ – رفض النحاة القياس على أمثلة وردت بكثرة في السماع ، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

(أ) جاء في الأشموني : مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع .

(ب) جاء في الأشموني أيضا : ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ومع كثرته لم يُقسْ عليه .

٣ – قاس النحاة على القليل من ذلك مايلي :

(أ) أجاز النحاة في النسب إلى رَكوبَة وحَلُوبَة أنْ يقال

: رَكَبِيٌّ وحَلَبِيٌّ قياسا على شَنَئِيٌّ من باب إجراء الفَعُولَة مجرى فَعيلة لمشابهتهما .

(ب) أجاز النحاة مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ كقولهم : عليه مائةٌ بِيضاً . وقد أجاز سيبويه القياس عليه ومنعه الخليل ويونس .

السبب الثاني الضرورة الشعرية :

هي ماوقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . من ذلك مايلي :

(أ) حذف علامة الرفع في تَبِيتِينَ ، وتَدْلِكِينَ ، مع أن الفعلين مرفوعان

أبيتُ أسرى وتَبِيتي تدلكي
وجهكِ بالعنبرِ والمسكِ الزكي

وحذف علامة الرفع في الفعل أشربُ مع أن الفعل مرفوع في بيت امرئ القيس الآتي :

فاليوم أشرب غير مستحقب
إثماً من الله ولا واغل

إن الظواهر اللغوية التي ترجع إلى الضرورة الشعرية جعلت النحاة يلجأون إلى التأويل لتفسيرها من أمثلة ذلك .

١ - عدم جزم المضارع بعد لم الجازمة :

(أ) لولا فوارسُ من نُعم وَ أسرَتُهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

يقول ابن مالك في تفسير ذلك إنْ لم هنا مهملة .

(ب) أَلَمْ يَأْتيكَ والأنباء تَنْمي
بما لاقت لبُون بني زياد

اختلفت تأويلات النحاة لتفسير عدم جزم الفعل «يأتيك» ، يقول بعضهم : إن المعتل أجرى مجرى الصحيح ، ويقول آخرون : إن الياء في يأتيك حرف إشباع والياء الأصلية محذوفة للجازم ، ويقول آخرون : إن الياء أصلية وهذا على لغة مَنْ تجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة وتترك حرف العلة على حاله .

السبب الثالث : الحذف والتقدير

(١) حصر المؤلف المصطلحات التي استخدمها النحاة في دراسة الحذف وهي :

(أ) الاتساع والمجاز : ويقصد به حذف العامل وإبقاء المعمول وتغير إعرابه ، نحو قوله تعالى : «واسأل القرية» (يوسف /٨٢) .

(ب) الحذف : ويقصد به حذف العامل وإبقاء المعمول مع عدم تغير إعرابه .

(ج) الإضمار : يقصد به حذف الأسماء والأفعال والحروف نحو : ألا يا اسجدوا ، والمحذوف هنا هؤلاء ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا . ونحو والله لكان كذا والمحذوف لقد والتقدير والله لقد كان كذا .

(٢) ناقش المؤلف أسباب الحذف ، وأجملها في سبب واحد هو كثرة الاستخدام ، وألحَّ على أن هذا الحذف ينسب إلى المتكلم . من هنا وضعه بأنه سماعي منقول عن العرب ، والحذف قد يكون في حرف نحو : لم أبل بدلاً مِنْ لَم أبالَ . ولم اك بدلاً مِنْ لم أكُنْ ، ومُذْ بدلاً مِنْ منذ وَلَدُ بدلا من لَدُن . وقد يكون في حركة نحو : عَلْمَ بدلا من عَلِم ، وقد يكون الحذف في التركيب من ذلك نحو حذف خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كونا مطلقا نحو : لولا عبدُالله كان بذلك المكان ... ومن ذلك أيضا حذف صور جملة الصلة إذا طالت نحو : جاء الذي ضاربٌ زيدا بدلاً مِنْ: جاء الذي هو ضاربٌ زيدا .

أوضح المؤلف بعد ذلك أنّ مِنَ الأساليب التي يلتزم فيها العرب بالحذف أسلوب النداء وأسلوب القسم . أؤيد المؤلف فيما ذهب إليه لأنه يصعب تقدير أصل جملة النداء كما يرى النحاة لأن العرب لم ينطقوا بهذا الأصل المفترض . وأؤيد هنا ابن مضاء الذي نفى حدوث مثل هذا الحذف ولأنه لو قُدِّرَ الأصل لانتقلت الجملة من جملة إنشائية إلى جملة خبرية ، وهذا يؤدي إلى فقدان الجملة لمعناها في الدلالة على النداء . على كُلٍّ إن تحليل جملة النداء وفقا للقواعد النحوية أمر صعب ، من هنا يرى بعض الباحثين أن جملة النداء من الجمل المسكوكة ، وهي الجمل التي يصعب تحليلها نحويا .

وبعد فالكتاب بالرغم من صغر حجمه إلا أن مؤلفه عرَّج فيه على كل أبواب النحو العربي ووازنَ بين آراء الكوفيين والبصريين في النقاط التي أسميتها في هذا البحث بالمسائل الغامضة في النحو وقد ناقش المؤلف هذا الغموض بعقلية مستنيرة دواعية .

مناقشات وتعقيبات

تعقيب على تعقيب أحمد محمد جمال
على مراجعة المعجم العربي الأساسي

إبراهيم السامرائي
كلية الآداب - جامعة صنعاء

تسلمت العدد الثالث من المجلد الثالث عشر من «عالم الكتب» وقد نشرتم فيه في الصفحة ٢١٤ «تعقيباً» على مراجعة للمعجم الأساسي ... للأخ أحمد محمد جمال من مكة المكرمة .

جاء فيه :

أنه عقب عليّ حين ذكرت إن مادة «دخر» لا توجد في العربية فذهب إلى «داخرين» في آية كريمة .

أقول : قلت إن مادة «دخر» لا توجد في العربية وأنا أشير إلى أنها بمعنى «ذخر» أو أخذت منها بإبدال الدال من الذال في ذخر ، وهو الفعل الأصل بل إن الفعل المزيد «ادّخر» والمصدر «إدّخار» قد اشتملا على الدال الطارئة . ومعنى «ادّخر» و «ادخار» معروفان ، وليس هذا مما يجهله صاحب التعقيب . وأين هذا من «داخرين» في الآية التي أعرفها ويعرفها كل من شدا في لغة التنزيل العزيز ؟ إن قوله تعالى «سيدخلون جهنم داخرين» أي أذلاء خاسئين يعرفه كما أشرت كل من شدا شيئاً في العربية . وهل في هذه الآية شيء من «ادّخر وادّخار» ؟ ولا يمكن أن يكون للفعل «ادّخَر» وللمصدر «ادّخار» اصل هو «دخر» بمعنى اقتصد الذي نفيت وجوده !!

بخ «بخ» لك أخي أحمد محمد جمال .

ثم قال :إن «التربي» الذي انكرته في العربية معروف لدى المصريين للرجل يحترف غسل الموتى ودفنهم في المقابر .

أقول : هذا صحيح ولكنه ليس في فصيح العربية ، بل هو عربية محلية والمعجم الأساسي لم يوضع لما هو في الألسن الدارجة ، ولو كان من خطة «المعجم العربي الأساسي» شيء من هذا لكان لنا منه مجلّدات .

وقال أخيراً :

إن «التلباثي» الذي أنكرت أن يكون من «فصيح» العربية يعني «الانكشاف والإلهام .....»

أقول لأخي أحمد محمد جمال : وهل هذا في فصيح العربية ؟

وكان لأخي الكريم أن يدرك أن «المعجم» الذي اضطلعت بصنعته لجنة كبيرة وراجعته لجنة كبيرة أخرى ، معجم لفصيح العربية وليس للألسن الدارجة .

مع شكري لأخي أحمد محمد جمال على تعقيبه هذا .